

قادة ليبيا الصاعدون

أصوات غير مسموعة لجيل قادم

تأليف: مجموعة مؤلفين

تحرير: ساشا توبريتش، علي أبو سدرة

إشراف: نزار كريكيش

قادة ليبيا الصاعدون

أصوات غير مسموعة لجيل قادم



قادة ليبيا الصاعدون

أصوات غير مسموعة لجيل قادم

تأليف

ريما كالوش | فاطمة الفيتوري | فاطمة حشاد

علي أبو سدرة | غيث السنوسي | نزار كريكيش

منى ضياف | نزار أسود | عمر عزوز

خيرية أرخيس | آلاء أبو غرارة

ترجمة

سيدي محمود الهلال

تحرير

ساشا توبريتش | علي أبو سدرة

إشراف

نزار كريكيش





الطبعة الأولى: ديسمبر/ كانون الأول 2021 م – 1443 هـ
ISBN: 978-605-71169-8-7

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات



الدوحة- قطر
هواتف: 4930181-4930183-4930218 (974+) فاكس: 4831346
البريد الإلكتروني: jcforstudies@aljazeera.net

جميع الحقوق محفوظة

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما في ذلك حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

التجهيز وتصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

بيانات الطبعة الإنجليزية

Unheard Voices of the Next Generation

Emergent Leaders in Libya

Edited by Ali Abusedra and Sasha Toperich; Director Nizar Kirkesh

Transatlantic Leadership Network, September 15, 2020

Paperback ISBN: 9780960012718

Ebook ISBN: 9780960012756



المحتويات



تراجم المؤلفين

ريمــا كالوش: مديرة برنامج يُعنى بحقوق المهاجرين (Migrant–Rights.org) وتشـــمل اهتماماتها البحثية قضايا تتعلق بالهجرة الدولية، وهجرة العمال، وحقوق الإنســـان. تحمل كالوش درجة الماجستير في الفلسفة في دراسات الشرق الأوسط من جامعة أكسفورد البريطانية.

فاطمــة الفيتــوري: تضطلع بمهمة باحثة في السياســات والشــؤون العالمية بكندا، حيث تعمل على ملف سياسة المساعدات الإنسانية الدولية. والسيدة فاطمة الفيتوري مرشــحة للحصول على درجة الماجســتير في الشــؤون الدولية من كلية نورمان باترســون للشــؤون الدولية، وهي متخصصة في مجال المساعدة الإنسانية. تركز أبحاثها الحالية على العدالة الانتقالية والقانون الإنساني الدولي.

علي أبو سدرة: أحد رواد القانون في ليبيا. تخرج في كلية الحقوق في بنغازي عام 1977، حصل على الدكتوراه في القانون الاقتصادي الدولي من جامعة "هال" في المملكة المتحدة؛ حيث يقدم الآن خبرته البحثية في قانون الاســتثمار الدولي كأستاذ زائر. أحد مؤسسي مؤسسة لندن للقانون الدولي.

غيــث السنوســي: كاتب وناشــط ليبي فــي مجال حقوق الإنســان مقيم في كندا، وهو مؤســس مشــارك للجنة الليبية–الكندية لحقوق الإنسان والعدالة. نشط غيث السنوســي بفعالية في الكشــف عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلاده خلال السنوات الماضية.

نـــزار كريكيش: حصل على درجة الماجســـتير في الطـــب من جامعة بنغازي فـــي ليبيا. وهو مؤلِّف لعدد من الكتب، منها: "ليبيا-الحلم"، و"نمط الديمقراطية"، و"الإسلام السياسي". يرأس كريكيش مركز البيان للدراسات في ليبيا.

منـــى ضياف: تحمل الجنســـيتين، الليبية والأميركية. درســـت علم الاجتماع والتاريـــخ في جامعة كاليفورنيا-بيركلي. وهي عضو في برنامج الباحثين الجامعيين المبتدئين، الذي يوفر فرصًا للعمل مع أعضاء هيئة التدريس في المشـــاريع البحثية المبتكرة التي تشـــتهر بها جامعة كاليفورنيا-بيركلي على مســـتوى العالم. تتمحور اهتمامـــات منى ضياف البحثية حول علم الاجتماع التاريخي المقارن، والديناميات الاجتماعية والسياسية الحاكمة في منطقة شمال إفريقيا، وقضايا الجندر. تعمل منى ضياف حاليًّا على إنجاز أطروحتها التي تحاول من خلالها استكشاف التعددية الدينية في إفريقيا.

نـــزار أســـود: باحث دكتوراه في قســـم الدراســـات الحربية فـــي كلية كينغز كوليدج في لندن. حصل على الماجســـتير في الدراســـات الدولية والدبلوماسية من كلية الدراســـات الشـــرقية والإفريقية في لندن، وقد كان حصل على البكالوريوس فـــي الحقـــوق من كلية لندن الجامعية. ركزت أبحاثه الســـابقة على القانون الدولي والقانون الإنســـاني والعقوبات الدولية. أما بحثه الحالي فيركِّز على تاريخ أســـلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والحد من التسلح.

عمرو عزوز: من مواليد مدينة الإسكندرية المصرية. حصل على البكالوريوس ودرجة الماجســـتير في الهندســـة الكهربائية والإلكترونية من جامعة كاسل بألمانيا. عضو في هيئة التدريس في كلية الهندســـة بجامعة غار يونس- بنغازي، منذ العام 2008. شغل منصب مدير العلاقات العامة والإعلام في المؤتمر الوطني العام في ليبيا، بالإضافة إلى تكليفه بمنصب مساعد أول لرئيس الأركان. يدرس عزوز حاليًّا الدكتوراه في جامعة أتيليم في تركيا، ويبحث موضوع رسالته للدكتوراه في التحليل الطيفي بواسطة الليزر.

خيرية أرخيس: من مواليد العاصمة الليبية، طرابلس. درست اللغة الإنجليزية وتخرجــت عام 2010 في جامعة مدينــة الزاوية في ليبيا بتقدير امتياز. عملت في مكتب نائب رئيس الوزراء مسؤولة عن التطوير المهني لموظفي المجلس.

آلاء أبــو غرارة: تقود أبو غرارة مشــروع التغيير الاجتماعي الرقمي في ليبيا، باعتبارها المنســقة المشــرفة على المنصات الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي. يتناول مشــروع التغيير الاجتماعي الرقمي في ليبيا القضايا الاجتماعية والمواضيع المتعلقة بالشــباب. وُلدت أبو غرارة ونشأت في العاصمة الليبية، طرابلس، وكانت واحدة من ضمن فئة منتقاة من الحاصلين على المنح الدراسية من وزارة الخارجية الأميركية، عام 2015. تخرجت في الجامعة الأميركية بالقاهرة، عام 2019، بدرجة البكالوريوس في الاتصالات التسويقية الشاملة. عملت أبو غرارة مع منظمات غير حكومية متعددة.

فاطمة حشــاد: وُلدت لأبوين ليبيين في مدينة مانشســتر-إنجلترا عام 1995 حيث أمضت سنوات طفولتها الأولى. حصلت على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الســلطان قابوس بالعاصمة العُمانية، مســقط. حصلت على شــهادة في القانون الدولي من المعهد العالي للدراســات الدولية والإنمائية في جنيف، حيث تقيم حاليًّا.



تصدير

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات والأوراق البحثية تتناول موضوعات سياســية واجتماعية مختلفة، من بينها: تســييس القبيلة، ووضع المرأة، والإرهاب، والهجــرة غير النظامية، وأوضاع حقوق الإنســان، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتعاقب الحكومات.. كتب أغلبها شباب ليبي، وربما هذا ما يميزها؛ إذ من خلالها يستطيع القارئ الوقوف على رؤى هذه الفئة لما يشهده مجتمعها من أزمات ويواجهه من تحديات، ويتعرف على تصوراتهم للحل وتمثلاتهم لليبيا المستقبل.

تجدر الإشــارة إلــى أن هذه هي الطبعة العربية، وكانــت الإنجليزية صدرت تحــت عنــوان Unheard Voices of the Next Generation: Emergent Leaders in Libya وأشرف عليها فريق شبكة القيادة الشبابية العالمية World Youth Leadership Network التابع لشــبكة القيادة عبر الأطلسي Transatlantic Leadership Network، بالولايات المتحدة.



الفصل الأول

إعادة التفكير في الأزمة الليبية



نحو سياسة جديدة للهجرة والعمالة المهاجرة

ريما كالوش

ترسم مسألة الهجرة في ليبيا صورة قاتمة خطوطها الأساسية تتمثل في المعابر البحرية المميتة، وطرق التهريب الخطرة، ومراكز الاحتجاز المكتظة، وما يمكن أن نطلق عليه العبودية الحديثة. لقد سمح الفراغ الأمني الذي تمخض عن إسقاط نظام الرئيس معمر القذافي (1969–2011) في أعقاب ثورة 17 فبراير/شباط 2011 عن حالة نشطت فيها شبكات التهريب والاتجار في البشر، وفي بعض الحالات أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الميليشيات المتصارعة. ومنذ ذلك الحين، أدى تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين باتجاه أوروبا إلى تخصيص الاتحاد الأوروبي موارد مالية كبيرة للتعامل مع مشكلة المهاجرين خاصة غير النظاميين منهم القادمين من ليبيا. وأصبحت سياسات الهجرة التي تتبعها الحكومات الليبية مرتبطة إلى حدٍّ كبير بالمصالح الأوروبية وبخاصة الإيطالية في مقابل هذا الدعم المادي والسياسي.

لا شك أن أزمة الهجرة في ليبيا تظل مشكلة مؤرِّقة لا يمكن معالجتها إلا بالتعاون بين الدول، ومع ذلك، فإن النموذج الحالي لإدارة ملف الهجرة يتطلب إصلاحًا شاملًا، ذلك لأن الجهود الحالية تركز على مكافحة الهجرة غير النظامية بأي وسيلة متاحة قد أثبتت أنها قليلة الفاعلية؛ إذ إنها مبنية على فهم خاطئ للهجرة وتزيد من حدة انتهاكات حقوق الإنسان. فالهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا ليست أزمة قصيرة الأمد يمكن حلها من خلال الحواجز العسكرية على الحدود، بل هي أزمة محتوم استمرارها ما بقيت الصراعات والكوارث المناخية في البلدان المُرسِلة للمهاجرين.

يهــدف هذا الفصل إلى دراســة الهجرة في مرحلة مــا بعد ثورة 17 فبراير/ شــباط 2011 من ناحيتين: أولًا: من خلال تقديم صورة كُلية عن أوضاع الهجرة والمهاجرين في ليبيا. وثانيًا: من خلال إبراز تغيير المســار في عملية إدارة الهجرة والذي لن يتحقق واقعيًّا إلا بعد تســوية الأزمة السياســية الراهنة. إن ما يجري من إفراط في ترضية المصالح الأوروبية يشــكِّل تحديًا لتغيير المســار هذا ولكنه قطعًا ليس السبب الأوحد في ضعف ممارسات الهجرة الليبية، فليبيا تستلزم سياسة هجرة شاملة، قائمة على حقوق الإنسان، وقادرة على تلبية احتياجاتها التنموية الفريدة.

يركز هذا الفصل على مجهودات الحكومة الليبية فقط، وإن كان لأطراف معنية أخرى، مثل المجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم، أدوار حاسمة في هذا الملف.

لمحة عن الهجرة المعاصرة

على مدى العقدين الماضيين، كان أصحاب المصلحة الدوليون مهتمين بليبيا كبلد عبور إلى أوروبا[1]. ومع ذلك، فإن ليبيا هي أيضًا بلد مقصد يستقر فيه الكثير من المهاجرين. وتشير التقديرات إلى أن 670 ألف مهاجر -بمن في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر والعمال المهاجرون- يعيشون حاليًّا في ليبيا ويشكِّلون ما يقرب من 12٪ من سكان البلاد[2]. وربما لا تشمل هذه الإحصاءات المتســلِّلين ســرًّا إلى البلاد. ووفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنســيق الشؤون الإنســانية لعــام 2018، ينحدر 93٪ من المهاجرين من القــارة الإفريقية، و50٪ منهم من شمال إفريقيا على وجه التحديد، وتأتي الغالبية من مصر ونيجيريا وتشاد والسودان وغانا. وهناك أيضًا مهاجرون من دول آسيا والشرق الأوسط، مثل العمالة المهاجرة من بنغلاديش واللاجئين من سوريا.

(1) Bob-Milliar, George M., and Gloria K. Bob-Milliar. "The politics of trans-Saharan transit migration in the Maghreb: Ghanaian migrants in Libya, c. 1980-2012." *African Review of Economics and Finance*, (no.5.1, 2013) pp. 60-73.

(2) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، "خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا 2019"، 2018.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة لعدد العمال المهاجرين في ليبيا، إلا أن هناك قوة عاملة كبيرة، معظمها من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتركز اهتمام هؤلاء العمال بشكل أساسي على الوظائف ذات الدخل المنخفض التي لا تجتذب في العادة المواطنين الليبيين، مثل: الزراعة، وجمع القمامة، وأعمال البناء[1]. يغلب على العرب والآسيويين وبعض الأوروبيين من العمالة المهاجرة الاشتغال في وظائف ذات دخل أعلى نسبيًّا كما هي الحال في مجال الرعاية الصحية، والتدريس، وأعمال التشييد. وخلافًا للاعتقاد السائد، لا يعتبر جميع المهاجرين أوروبا وجهتهم النهائية. فوفقًا لمسح أُجري عام 2017، فإن 50٪ على الأقل من المهاجرين المستطلعين يعتزمون البقاء في ليبيا[2].

في ليبيا حوالي 47 ألف لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من سوريا والسودان، مسجلين حاليًّا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[3] إلا أن عددًا كبيرًا من طالبي اللجوء غير مسجلين لدى المفوضية المصرح لها بالعمل في ليبيا بالرغم من عدم اعتراف الحكومة بها رسميًّا؛ حيث إن ليبيا ليست من الدول الموقِّعة على اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. وتفتقر ليبيا عمومًا إلى قوانين لجوء سديدة ومُحْكَمة، فلا يخضع اللاجئون وطالبو اللجوء حاليًّا إلا لقانون الهجرة الذي يُجرِّم جميع أشكال الهجرة غير النظامية دون استثناء. وبالتالي، فإن ثمة أعدادًا من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء محتجزون حاليًّا في ليبيا[4]. ورغم إغلاق

(1) المرجع السابق.

(2) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "اتجاهات الهجرة المختلطة في ليبيا-الاستجابة الإنسانية"، يوليو/ تموز 2017.

(3) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة المعلومات الإحصائية-ليبيا، يناير/ كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2021): https://data2.unhcr.org/en/dataviz/105

(4) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير الوضع الليبي، 17 مارس/ آذار 2020.

السلطات ثلاثة مراكز احتجاز رسمية في عام 2019، لا يزال المهاجرون يخضعون للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى، وفي ظروف إنسانية صعبة[1].

وفي الوقت الذي تختلف فيه تجارب المهاجرين من فرد إلى آخر، فإنهم جميعًا معرضون لسوء المعاملة من قبل الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية على حدٍّ سواء. ولا شك أن الوضع الأمني المضطرب في البلاد، وضعف المؤسسات، فضلًا عن بعض السياسات والممارسات المعتمدة رسميًّا، ووقوع المهاجرين ضحية الاتجار والسُّخْرة والاحتجاز من أجل الحصول على فدية من قِبَل جماعات مسلحة، والاحتجاز دون سبب واضح في مراكز الاحتجاز الرسمية ودون التمكن من تصحيح وضعيتهم... لا شك أن كل ذلك يفاقم من أزمة المهاجرين ويزيد من معاناتهم.

سياسات الهجرة وبداية التعاون الأوروبي في عهد القذافي

على الرغم من أن ثورة 17 فبراير/ شباط 2011 بشرت بمستوى جديد من التعامل مع ملف الهجرة والعمالة في ليبيا فإنه يبدو أن المنهج الذي كان مُتَّبعًا في عهد القذافي لا يزال متبعًا. ففي العهد المذكور، كثيرًا ما استُخدمت سياسة الهجرة كأداة دبلوماسية للابتزاز والتهديد والمفاوضة مع كل من الدول التي جاء منها عمال مهاجرون إلى ليبيا والدول الأوروبية التي تسعى للحدِّ من الهجرة غير النظامية، وغالبًا ما كانت العواقب بالنسبة للمهاجرين كارثية إذ كانوا يقعون ضحية لتصفية حسابات سياسية. على سبيل المثال، وفي إطار مساعٍ لزعامة حراك إفريقي ومواجهة آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه الدولُ الغربية، شجَّع القذافي هجرة العمالة الإفريقية إلى ليبيا في أوائل التسعينات، وسهَّل نظامه حصول العمال الأفارقة على تأشيرات الدخول، وروَّج في الصحف على مستوى القارة لفرص العمل في

---

(1) بيان صحفي، "العنف المتكرر ضد اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس يجبر أطباء بلا حدود على تعليق أنشطتها"، أطباء بلا حدود، 23 يونيو/ حزيران 2021، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021):

https//:www.msf.org/violence-against-migrants-forces-msf-suspend-centre-activities-libya

ليبيا. إلا ان هذا التوجه لم يستمر؛ حيث حدث تحول ملحوظ في سياسات الهجرة الليبية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ضمن جهد مكثف لتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، وخاصة الدول الغربية.

بــدأت هذه العملية بعدد من الاتفاقيات مــع إيطاليا، الجارة الأوروبية الأكثر اهتمامًــا بالارتفــاع الأخير في عدد المهاجرين غيــر النظاميين عبر البحر من ليبيا. وتضمنــت اتفاقيات التعاون لمكافحة الجريمــة المنظمة والهجرة التدريب والدعم المالي لمراقبة الحدود البرية والبحرية، علاوة على تسيير دوريات مشتركة من قبل السلطات الإيطالية والليبية[1] كما مولت إيطاليا بناء ثلاثة مراكز احتجاز للمهاجرين غير النظاميين في غريان والكُفْرة وسَبْها بين عامي 2003 و2005[2][3]. وفي انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القســرية، الذي يحظر على الدول نقل طالبي اللجوء إلى دول يُحتمــل أن يتعرضوا فيها للأذى، رُحِّــل مهاجرون من إيطاليا إلى ليبيا، حيث دُفع بهم نحو الأراضي الليبية وهم لا يزالون في عرض البحر إعمالًا وتفعيلًا لـ"ميثاق الصداقة" الموقَّع بين البلدين عام 2008 الذي يربط بين الاســتثمارات الاقتصادية الإيطالية بالتزامات ليبيا بمكافحة الهجرة غير النظامية[4]. وبدعم وتشجيع إيطاليا قدَّم الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا لاحقًا الملايين لدعم مراقبة الحدود، وكانت النتيجة في مقابل ذلك الدعم أن ليبيا-القذافي لم تقيد الهجرة من الدول الإفريقية فحســب،

(1) كليب، سيليا، "إيطاليا وبرنامجها الخاص بالتعاون الليبي: رائدة سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة باللاجئين"، معهد الشرق الأوسط، 1 أغسطس/ آب 2010، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021).

(2) أندرياسيفيتش، روتفيكا، "كيفية الموازنة بين الحقوق والواجبات بشأن اللجوء عند الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي لإيطاليا وليبيا: ورقة عمل رقم 27"، مركز سياسة الهجرة والمجتمع، جامعة أكسفورد، 2006.

(3) "ملف احتجاز المهاجرين في ليبيا"، مشروع الاحتجاز العالمي، 2018 (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021):

https//:www.globaldetentionproject.org/countries/africa/libya

(4) Frelick, B. *Pushed back, pushed around: Italy's forced return of boat migrants and asylum seekers, Libya's mistreatment of migrants and asylum seekers*, (Human Rights Watch, 2009).

بل أطلقت أيضًا أجندة معادية للمهاجرين الأفارقة تضمنت عمليات ترحيل جماعية للعمال النظاميين وغير النظاميين على حدٍّ سواء. ووفقًا لبعض المراقبين، فقد حفز التعــاون أيضًا العنف الذي ترعاه الدولة ضــد المهاجرين الأفارقة "لإثبات" التزام ليبيا بما اتفقت عليه مع الشركاء الأوروبيين[1]. وقد تعرضت سياسة الإعادة القسرية لطالبي اللجوء الأفارقة إلى ليبيا لانتقادات واســعة النطاق من قبل منظمات حقوق الإنسان في ذلك الوقت.

قبل ســبعة أشــهر من الثورة، حاول القذافي تأمين التزام مالي سنوي كبير من أوروبا لمكافحة الهجرة غير النظامية، مهددًا نظراءه في روما في إحدى خطبه قائلًا:

"أوروبــا في الغد لن تكون أوروبــا، يمكن أن تكون إفريقيا، يمكن أن تكون ســوداء، لأن الملايين تريد أن تزحف مــن إفريقيا الى أوروبا. في الوقت الحاضر هذا شــيء خطير أن يزحف ملايين الســود من إفريقيا على أوروبا، لا نعلم ماذا ستكون ردَّة فعل الأوروبيين البيض والمسيحيين في مواجهة هذا التدفق من الأفارقة الجائعين والجاهلين. لا نعرف ما إذا كانت أوروبا ستبقى قارة متقدمة وموحدة أم أنها ستتدمر كما حدث مع الغزوات البربرية"[2].

التعاون الحالي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

ضاعــف القذافي من هــذا التهديد في محاولة لإنهاء تدخل الناتو دعمًا لثورة 17 فبراير/شباط 2011 عندما قال: "الآن اسمعوا، يا شعوب الناتو. إنكم تقصفون الجــدار الــذي يقف في طريق الهجــرة الإفريقية إلى أوروبا وفــي طريق إرهابيي القاعدة، هذا الجدار كان ليبيا؛ أنتم تدمرونه"[3].

(1) Milliar and Milliar, The politics of trans-Saharan transit migration.

(2) "Gaddafi wants EU cash to stop African migrants", *BBC*, 31 August 2010, (Last visited on 6th October 2021): https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-11139345

(3) "How Libya holds the key to solving Europe's migration crisis", *BBC*, 7 July 2018, (Last visited on 6th October 2021): https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-44709974

غالبًـا مـا نعتبر بداية تفاقـم أزمة الهجرة من هذه المرحلـة، باعتبار التدخل الدولي والفراغ الأمني الذي نتج عنه، السبب المباشر لذلك[1]. ولكن رغم أن عدد المهاجرين من ليبيا إلى الشواطئ الأوروبية يبدو أنه زاد في عام 2011، فإن وضع الهجرة بشكل عام هو إلى حدٍّ كبير استمرار للوضع الذي كان موجودًا وليس نتيجة ثانوية للثورة. فعمليات إعادة المهاجرين من عرض البحر إلى ليبيا مسـتمرة، وفي كثير من الأحيان يجري اعتراضهم من قبل خفر السواحل الليبي، الذي يستمر في تلقي التمويل من الاتحاد الأوروبي[2]؛ حيث جرى اعتراض ما يقرب من 40 ألف شخص وإعادتهم إلى ليبيا منذ توقيع مذكرة تفاهم مع إيطاليا، في عام 2017. كما تسـتمر مراكز الاحتجاز في العمل في ظروف قاسـية[3]، وغالبًا ما تتحول إلى بؤر للسُّـخرة والاتجار بالبشر. وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين الأوروبيين طالبوا بإغلاق هذه المراكز إلا أن اتفاقيات التعاون –حيث يُعاد المهاجرون قسرًا إلى ليبيا ليجري احتجازهم في هذه المراكز– مسـتمرة دون أي تحسن ملحوظ في إدارتها. ومنذ عام 2014، أنفق الاتحاد الأوروبي 338 مليون دولار على مشـاريع الهجرة فـي ليبيـا، بما في ذلك 92 مليون يورو لمراقبة البر والبحر والحدود[4]. ومع ذلك ظلت مشكلة الهجرة أزمة قائمة دون حل.

وليبيـا، إلى جانـب دول إفريقية أخرى، طرف في اتفاقيـات التعاون الثنائية والإقليمية التي تهدف بشكل أساسي إلى منع المهاجرين غير النظاميين من الوصول

---

(1) Murphy, Dan, "How the fall of Qaddafi gave rise to Europe's migrant crisis", *The Christian Science Monitor*, 21 April 2015, (last visited on 6th October 2021): https://www.csmonitor.com/World/Security-Watch/Backchannels/2015/0421/How-the-fall-of-Qaddafi-gave-rise-to-Europe-s-migrant-crisis

(2) *No Escape from Hell: EU Policies Contribute to Abuse of Migrants in Libya*, (Human Rights Watch, 2019).

(3) "Italy: Halt Abusive Migration Cooperation with Libya", *Human Rights Watch*, 12 February 2020 (last visited on 6th October 2021): https://www.hrw.org/news/2020/02/12/italy-halt-abusive-migration-cooperation-libya

(4) "EU Emergency Trust Fund For Africa – Libya", European Commission, (last visited 8th October 2021): https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/libya_en

إلى أوروبا، والحوافز المقدمة إلى ليبيا للسهر على مصالح أوروبا في هذه المسألة متعددة الجوانب ولكنها تشمل تأمين التمويل للأجهزة الأمنية[1] وتعزيز قدرتها على التصدي للمهاجرين[2].

وقد زادت محاولات اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، غزو طرابلس، عام 2019، من وطأة مشكلة الهجرة حيث أضافت بعدًا جديدًا لعسكرة الهجرة واستخدامها كسلاح دبلوماسي. وقد حذَّرت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًّا في طرابلس برئاسة فايز السراج، رئيس وزراء ليبيا خلال الفترة من 2016—2021، من العواقب المحتملة على أوروبا جرَّاء مشكلة الهجرة غير النظامية، في محاولة منها لتعزيز الدعم السياسي، وشدَّد السراج، في حديث لصحيفة إيطالية في أبريل/ نيسان 2019، على احتمال حدوث نزوح جماعي للمهاجرين والمواطنين، على قدم المساواة مع خطر الإرهاب، قائلًا: لن يقتصر الوضع فقط على الـ800 ألف مهاجر المحتمل رحيلهم، بل سيزداد العدد جرَّاء فرار ليبيين من هذه الحرب، فضلًا عن إرهابيي الدولة الإسلامية في جنوب ليبيا الذين طردتهم حكومة طرابلس من بلدة سرت منذ ثلاث سنوات بمساندة من مدينة مصراتة[3].

والمقاربة الليبية تجاه الهجرة لا تحددها بالكامل المصالح الأوروبية، بل إن حكومة الوفاق الوطني لها مواقفها الخاصة تجاه الهجرة غير النظامية، وهي مماثلة

---

(1) Boffey, Daniel, "Migrants detained in Libya for profit, leaked EU report reveals", *The Guardian*, 20th November 2019, (last visited 8th October 2021): https://www.theguardian.com/uk-news/2019/nov/20/migrants-detained-in-libya-for-profit-leaked-eu-report-reveals

(2) Barry, Sinead, Borges, Anelise, "Libya managing migrants is 'like a sick doctor treating patients", *euro news*, 21st May 2019, (last visited October 8th 2021): https://www.euronews.com/2019/05/21/libya-is-a-sick-doctor-being-asked-to-treat-patients-says-interior-minister

(3) Wintour, Patrick, "Fighting in Libya Will Create Huge Number of Refugees", *The Guardian*, 15th April 2019, (last visited 8th October 2021): https://www.theguardian.com/world/2019/apr/15/fighting-in-libya-will-create-huge-number-of-refugees-pm-warns

لموقف الجهات ذات الميول الشعبوية في الحكومات الأوروبية والتي تجعل من المهاجرين مشجبًا لتعليق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإرهاب. وفي سبتمبر/ أيلول 2019، أخبر السراج الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الليبيين "هم ضحايا هذه الهجرة وسببها"[1]. وربما هدفت هذه المحاججة إلى التعتيم على المأساة التي حدثت قبل شهرين فقط من هذا التصريح عندما قُتل 53 مهاجرًا في غارة جوية لطائرات تابعة للقوات المسلحة الليبية على مركز احتجاز تاجوراء[2].

وعلاوة على ذلك، تفتقر ليبيا إلى المؤسسات التي بإمكانها تنفيذ سياسة هجرة موحدة، فثمة مزاعم تذهب إلى أن مراكز الاحتجاز التي تدار اسميًّا من قبل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لحكومة الوفاق الوطني تستفيد منها بطريقة غير مباشرة ميليشيات لها مصالحها الخاصة[3].

الحلول المتصورة

مما سبق يمكن القول: إن قدرة ليبيا على تطوير سياسة هجرة فاعلة وقائمة على الحقوق مقيدة بنفس الظروف التي منعت الدولة نفسها من إرساء قدمها كدولة. فالقدرات الإدارية للدولة هشَّة، والدولة نفسها منقسمة إلى قسمين ومتورطة في حرب أهلية. لكن إذا كانت هذه هي حال ليبيا اليوم؛ فلماذا والوضع السياسي هكذا يجب اعتبار الهجرة غير النظامية أولوية؟

---

(1) "Libya facing 'serious crisis' fueled by outsiders bent on dividing the county, UN Assembly told", *UN News*, 26th September 2019, (last visited 8th October 2021): https://www.un.org/africarenewal/news/libya-facing-'serious-crisis'-fueled-outsiders-bent-dividing-county-un-assembly-told

(2) "تقرير للأمم المتحدة يحث على المساءلة بشأن وفيات في ليبيا بسبب غارات جوية"، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 27 يناير/ كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2021): https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25502&LangID=A

(3) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يائس وخطير: تقرير عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، تقرير، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

كما يؤكد مناصرو الهجرة والباحثون، فإن الهجرة ليست ظاهرة يمكن للدول السيطرة عليها بشكل كامل؛ فهي ليست بصمام يمكن تشغيله وإيقافه حسب الرغبة. وستستمر الهجرة إلى ليبيا وعبرها بغضِّ النظر عن السياسة لعدد من الأسباب، من بينها احتياجات سوق العمل في ليبيا، فليبيا بلد يعتمد على العمال المهاجرين لسد الطلب في عدد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك البناء والزراعة والرعاية الصحية[1]. وحتى اليوم، وفي خضم الحرب المستمرة والاقتصاد المنهك، يستمر تجنيد العمال المهاجرين من بعض مناطق إفريقيا وآسيا لتلبية الطلب على القوى العاملة والتعويض عن نقص المهارات. وسيؤدي النمو السكاني المنخفض في ليبيا إلى زيادة الطلب، لاسيما إذا عملت البلاد على تنويع اقتصادها[2]. كما وسيشجع الصراع المتواصل والنزوح من البلدان المجاورة ظاهرة الهجرة إلى ليبيا[3]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حذَّرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) من أن الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة ستؤثر سلبًا على الأمن الغذائي وتجبر الناس على النزوح[4]. فيجب عند صياغة سياسة الهجرة الليبية وضع هذه الحقائق في الاعتبار من أجل خدمة مصالح البلاد بشكل فعال، ولا شك أن سياسة الهجرة القائمة على احترام الحقوق والتي تركز على تسهيل الهجرة الآمنة والنظامية، بدلًا من مواجهة موجات الهجرة غير النظامية، أمر بالغ الأهمية أيضًا لتحقيق هذه المصالح. ولقد أدرك مراقبو الهجرة منذ فترة طويلة الترابط بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان؛ كما لاحظ المندوبون في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية لعام 2008، أن "الفرضية التي تذهب إلى اعتبار المهاجرين الأقدر على المساهمة

(1) برنامج الأغذية العالمي، الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليبيا (2019–2020)، WFP/ 3/ 8–B/ 2019/ EB.1، 31 يناير/ كانون الثاني 2019.

(2) Tantoush, Mohamed Saleh, Hmedan, Rima Ibrahim, Abughaighis, Hala, *Challenges & Needs of Youth in the Libyan Job Market*, (Jusoor, 2018)

(3) Flahaux, Marie-Laurence, De Haas, Hein, "African migration: trends, patterns, drivers" *Comparative Migration Studies* 4.1 (2016): 1-25.

(4) منظمة الهجرة الدولية، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، R/ 076/ PUB2020، 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

فـــي التنميـــة في كل مـــن بلدان المنشـــأ والمقصد أمر وجيه عندمـــا تتم حمايتهم وتمكينهم اجتماعيًّا واقتصاديًّا وتُحترم حقوقهم الإنسانية الأساسية بغضِّ النظر عن وضعهم كمهاجرين".[1]

لكن، ما الذي يعنيه النهج القائم على حقوق المهاجرين من الناحية العملية؟ إنه يعني أن سياســات الهجرة تكون متأصلة في القانون الدولي لحقوق الإنســان. وبالنظر إلى أن الســلطة مشتتة حاليًّا بين الميليشيات والأطراف المتحاربة، لا شك أن احتمال تطوير سياسة الهجرة القائمة على الحقوق يبدو ساذجًا، ولهذا فإنه من غير المرجح أن تحدث نقلة نوعية في ظل الاضطرابات السياسية الحالية في ليبيا. ومــع ذلــك، فإن ليبيا لديها أساسًــا يمكنها البناء عليه، فهــي واحدة من 55 دولة فقط صادقت على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أســرهم. والاتفاقيــة الدولية للهجــرة والمهاجرين الصادرة عن الأمم المتحدة تضمن حقوق الإنسان للمهاجرين[2]. مع العلم بأنه لم تصدِّق أية دولة من دول الاتحاد الأوروبي ولــم يقبــل بالتصديــق على هذه الاتفاقية ســوى عدد قليل مــن دول المقصد[3]. ومع أن قوانين ليبيا وممارســاتها لا يمكنها في شــكلها الحالي الوفاء بالالتزامات التــي قطعتها على نفســها، فإن الاتفاقية توفر لليبيا إطــارًا يمكن من خلاله إجراء إصلاحات مستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الإصلاحات المهمة التي يمكن تنفيذها على الفور لحماية حقوق المهاجرين. فعلى سبيل المثال، يمكن لليبيا إلغاء تجريم الهجرة غيــر النظاميــة من خلال تعديل القانون رقم 6 (1987) والقانون رقم 2 (2004)

(1) لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة، دعوة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان للهجرة والتنمية.

(2) Grange, Mariette, *Strengthening Protection of Migrant Workers and their Families with International Human Rights Treaties: A Do-it-yourself Kit*, (ICMC, International Catholic Migration Commission, 2006).

(3) "Status of Ratification – Interactive Dashboard", *United Nations OHCHR*, (last visited 8th October 2021): https://indicators.ohchr.org

والقانــون رقــم 19 (2010). كما يجب تعديــل القانون الصادر في 2010 لحظر الاحتجاز لأجل غير مســمى وحظر العمل القسري وترحيل العمال غير النظاميين. فهذا القانون ليس فقط انتهاكًا للاتفاقية الدولية للعمل المتعلقة بالعمال المهاجرين والمعاهــدات الأساســية الأخرى التي صادقت عليها ليبيــا ولكنه أيضًا يثقل كاهل مؤسسات البلد.

وتشمل توصياتنا في هذه الورقة تصديق أكبر عدد ممكن من دول العالم على الاتفاقية الأممية الصادرة عام 1951 والمتعلقة بوضع اللاجئين وتطوير تشــريعات تنظم عملية اللجوء. وعلى الرغم من إدراج حق اللجوء في المادة 10 من الإعلان الدســتوري المؤقــت لعــام 2011 في ليبيا، لم يتم وضــع أي لوائح تنفيذية على الإطــلاق. وفي الوقت الحالي، يُعامَل طالبــو اللجوء تمامًا كما يعامل المهاجرون غيــر النظاميين، وبالتالي يخضعــون للاحتجاز والترحيل وقد يطول احتجازهم إلى أجل غير مسمى. وتتداخل هذه التوصيات مع تلك التي اقترحها أصحاب المصلحة الخبراء الذين يتمثل هدفهم الرئيسي في مكافحة الهجرة غير النظامية. كما أن وضع حقوق الإنسان في لُبِّ سياسات الهجرة لا يتعارض مع هذا الهدف، لأن الوصول إلى مســارات الهجرة الآمنة والمنتظمة يقلِّل من الحاجة إلى الهجرة غير النظامية. وهذا المبدأ مقبول من قبل الباحثين في مجال الهجرة والمدافعين عن المهاجرين، ولكنه مقبول بدرجة أقل من الحكومات.

وبالإضافة إلى إصلاح أوضاع المهاجرين فينبغي على ليبيا أن تلعب دورًا رائدًا في تعزيز سياســة الهجرة القائمة على الحقوق على المســتويين الإقليمي والدولي بمــا في ذلك المنتــدى العالمي للهجرة والتنمية. وكبلد رئيســي يثير قلق الاتحاد الأوروبي، يمكن لليبيا استخدام الهجرة كورقة مساومة لتعزيز سياسة إدارة الهجرة على المستويين، الإقليمي والعالمي، استنادًا على مبدأ احترام الحقوق الإنسانية بدلًا من التضحية بهذه الحقوق في سبيل السعي لتحقيق أهداف سياسية أخرى.

خاتمة

من المعروف أن أية سياسة هجرة ناجعة تتطلب تعاونًا بين الدول، لكن هذا التعاون يجب أن يكون متجذرًا في حقوق الإنسان والقانون الدولي. ولئن كان من المتوقع أن تتمخض مختلف اتفاقيات التعاون الأوروبية-الليبية بالفعل عن بعض النتائج الإيجابية، فمن الواجب أن يتمحور الدافع الأساس على الحاجة إلى دعم حقوق المهاجرين وحماية المهاجرين أنفسهم.



تهريب المهاجرين عبر الجنوب الليبي

فاطمة الفيتوري

على مدى السنوات العديدة الماضية، نما سوق تهريب المهاجرين بشكل كبير في ليبيا. ونظرًا لاكتساب أزمة المهاجرين في ليبيا زخمًا متزايدًا في وسائل الإعلام العالميــة، لم يكن هناك اهتمام كاف لفهم شــبكات وطــرق التهريب عند تصميم السياسات الخاصة بهذه المسألة. ولا تزال المعرفة بشبكات التهريب في ليبيا مجزأة بســبب الروايات المتنوعة للديناميكيات الاجتماعية والثقافية لهذه الجهات الفاعلة. ولم يُولَ اهتمام كاف لفهم عمل هذه الشــبكات وديناميات العلاقات بين المهربين والمهاجرين في هذا السياق.

وهناك حاجة ملحَّة لمعالجة هذه الفجوة في ضوء الروايات الناشئة عن سوء المعاملة والاســتغلال التــي يواجهها المهاجرون عند عبورهــم عبر ليبيا. ويواجه المهاجــرون تهورًا متزايدًا من المهربين، وفي حالة القبض عليهم، فإنهم يواجهون معاملة غير إنسانية في مراكز احتجاز المهاجرين، ناهيك عن الابتزاز من قبل قطاع الطرق[1]. وعلى الرغم من ذلك، ظلت رفاهية المهاجرين قضية متأخرة في ســلم أولويات السياســات الدولية والإقليمية لأزمــة المهاجرين مما يوضح التركيز على الأمن والشــرطة. وعلى الرغم من أن هــذه الإجراءات نجحت في تعطيل المعابر البحرية، إلا أنه لا توجد أدلة قاطعة على أن المعابر الحدودية إلى ليبيا قد أُغلقت كما أن الانتهاكات بحق المهاجرين آخذة في الازدياد.

(1) بيرد، ثيودور، "تهريب البشر والعنف في شرق البحر المتوسط"، المجلة الدولية للهجرة والصحة والرعاية الاجتماعية (3-10, 2014) ص ص 121-133.

ويهـــدف هذا الفصل إلى قراءة مشـــكلة الهجرة فـــي ليبيا من منظور حقوقي. ويبحث في كفاءة وفعالية الإجراءات المتبعة لمراقبة الحدود وأثر ذلك على سلوك المهربين في جنوب ليبيا.

تمهيد

في ظل الاقتصاد المؤسســـي لحقوق الملكية، يســـتثمر الشـــخص في السلع أو الممتلـــكات عندمـــا تكون مطالبته بهـــا محددة جيدًا ومُطبقة جيـــدًا[1]. وحوافز الاســـتثمار فـــي الممتلكات مرتبطـــة بقدرة الفرد على جني فوائد ذلك الاســـتثمار وتحمل التكاليف. ولذلك، تؤدي الحقوق المحددة والقابلة للتطبيق بشـــكل أفضل إلى مزيد من الاســـتثمار أو الرعاية المناســـبة (المعروفة أيضًا باسم التربية الجيدة) للممتلكات المعنية. وفي ســـياق سوق التهريب في ليبيا، تشمل الحقوق المذكورة هنا حقوق التحكم في طرق التهريب والوصول إليها وسدها.

ويمكن أن تكون الحوكمة الجنائية وغير الرسمية فعالة بالفعل ولا تعني عدم شـــرعية المؤسســـة بالضرورة عنف السوق[2]. يســـلِّط عمل أليونر أوستروم Elinor Ostrom الضوء على كيفية جعل الترتيبات غير الرسمية أو الخاصة فعالة في إدارة المـــوارد[3]. والواقـــع، أن الحلـــول الحكومية قد تكون في كثيـــر من الأحيان دون المستوى من حيث الكفاءة عند مقارنتها بالحلول المجتمعية[4].

(1) داودلين، جان، "التربية السيئة: حقوق الملكية والعنف ضد البشر"، مجلة SSRN الإلكترونية (ديسمبر/ كانون الأول (2012.

(2) Daudelin J, Ratton JL. *Illegal markets, violence, and inequality: Evidence from a Brazilian metropolis*. (Palgrave Macmillan; 2018).

(3) أوستروم، ألينور، "تحليل العمل الجماعي"، الاقتصاد الزراعي، (العدد 41، 2010)، ص ص 53 – 62.

(4) Tarko V. *Elinor Ostrom: an intellectual biography*. (Rowman & Littlefield, London and New York, 2016).

وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أنه خلافًا لتصور غاريت هاردن لـ"مأساة المشاعات"، فإن الحكم الذاتي المجتمعي يمكن تحقيقه كجهات فاعلة في مجتمعات محددة جيدًا وذات معايير داخلية قوية تدرك أن تحقيق نتيجة أفضل أمر ممكن. إنهم قادرون على ابتكار مؤسسات "تقيد بعضها البعض وتوائم الحوافز الفردية مع التعاون المجتمعي"[1].

وفي حالة جنوب ليبيا، وفَّرت درجة نسبية من الحكم الذاتي الجماعي توازنًا فعالًا لسنوات. وقد تعطل هذا التوازن في أعقاب الثورة الليبية، مع زيادة هائلة في التنافس على سوق التهريب من قبل جهات فاعلة جديدة قادمة من الشمال. وكان للتكاليف الناتجة عن الصراع والوضع الاقتصادي السيئ عواقب وخيمة على العديد من هذه المجتمعات الحدودية التي كانت تعتمد على الدخل المتولد من السوق غير المشروعة، في غياب الدولة، وبالتالي أثر ذلك على رفاهية المهاجرين. والغرض من هذه الورقة ليس تبرير السوق غير القانونية ولكن محاولة فهمها من منظور الكفاءة والحقوق وتسليط الضوء على العواقب غير المقصودة للمطاردات الأمنية على المهاجرين واللاجئين.

إن ابتكار حلول مؤسسية جديدة ليس بالأمر السهل، وبدلًا من ذلك، فهو مشروع طويل الأجل ومعقد ويستدعي الصراع لتفكيك الترتيبات المعيارية طويلة الأمد. ومن أجل تصميم نظام رسمي جديد يحل محل النظام القديم بفعالية وكفاءة، يجب أن تعالج الاحتياجات والفجوات المجتمعية التي استغلها النظام غير الرسمي. ويمكن أن تؤدي التدخلات العنيفة في الواقع إلى زيادة تعقيد الوضع وتوليد العنف من خلال تعطيل هذه الترتيبات.

وتشرح أوستروم فكرة العمل الجماعي من خلال نظام قائم على المعايير مع السمعة والثقة كأساس له. وهي تستخدم صياغة ديمسيتز وألشيان لحقوق الملكية كحزمة من الحقوق، في حين أن المِلْكية هي "علاقة بين الناس حول الملكية

(1) المرجع السابق.

وليســت علاقــة بين الناس والممتلكات"[1]. وتســمح هــذه الصيغة للفرد بفحص المصالــح المتداخلة في العرف والترتيبات فــي جنوب ليبيا والعلاقات المجتمعية بشكل عام.

إن فهــم ممارســات التهريب من نظرية حقوق الملكيــة لإدارة الموارد يفتح الأبــواب لفحص العوامــل التي تلعب دورًا في المشــاركة في هذه الأعمال ذات المخاطر المنخفضة والعائد المرتفع ســابقًا وكيف يؤثر اضمحلال هذا النظام على طريقة عملها. وعلاوة على ذلك، يســمح لنا فحص التربية الجيدة في هذا الســياق بوضع تصور للمهرب "الصالح" أو الصادق. والتربية الجيدة هي "الاستخدام السليم أو العناية بشــيء ما" وترتبط بقدرة الفرد على جني فوائده[2]. فعلى ســبيل المثال، على عكس مالك المنزل، من غير المرجح أن يســتثمر المســتأجر في طلاء منزله عندما لا يمتلكه، ويقل احتمال قيام شخص ما في الفندق بذلك. والفرق الرئيسي بين الثلاثة هو قوة مطالبتهم بالممتلكات المعنية وقدرتهم على جني الفوائد طويلة الأجل وتحمل تكاليف طلاء الجدران.

إن موازاة التربية الجيدة في ســياق التهريب هي الاســتثمار في الحفاظ على السمعة الطيبة والثقة والسلوك النزيه، وكلها استثمارات طويلة الأجل. وعلى الرغم مــن أن مصطلــح المهرب "الجيد" قد يثير الانزعــاج، إلا أن التركيز الصريح على إجرام التهريب يمكن أن يلقي بظلاله على القدرة على الفحص التجريبي لعلاقات المهربيــن والمهاجرين. والمال هو بلا شــك جزء مــن الحافز؛ ولكن على عكس من الروايات الشــائعة، فإن علاقــات مهربي المهاجرين، في حالات وجود حقوق واضحة المعالم ومُطبَّقة جيدًا على الســوق غير المشــروعة، لا تُبنى أساسًــا على الخداع والاستغلال، بل على المعاملة بالمثل والثقة.

(1) المرجع السابق.

(2) داودلين، "التربية السيئة".

تعبيد الطريق

مــن المهــم التأكيد على أن هذه الورقة تبحث في تهريب البشــر (والتهريب بشــكل عام) بدلًا من الاتجار بالبشــر. والفرق الأساسي الرئيسي بين تهريب البشر والاتجار بالبشــر هو الوكالة، ففي تهريب البشــر تكون السلع المتبادلة خدمة بينما في الاتجار بهم، تكون الســلع المتبادلة هي التحكم في الأشــخاص والســيطرة عليهــم[1]. جــرى تمييز تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشــر فــي اتفاقية الأمم المتحــدة لمكافحة الجريمة المنظمة (UNTOC). وغالبًا ما حظي الاتجار بالبشــر باهتمــام دولــي أكبر وجرى إدخال العديد من التدابير القانونية لتجريم الاتجار من خلال التشريعات المحلية وبروتوكول الأمم المتحدة، 1889، القاضي بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن النظام القانوني الليبي لا يزال لا يجرم بوضوح بعض جوانب اقتصاد الاتجار ولا يمتثل تمامًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. ليس من الســهل السيطرة على مجال التهريب أو تعقبــه[2]. وليس من غير المألوف أن توصف شــبكات تهريب المهاجرين بأنها منظمات إجرامية ذات هياكل هرمية[3] وقيادة مركزية. ومع ذلك، فإن هذا ليس هو الأمر الواقع على الأرض. ولا تشــجع عملية التهريب التنظيم الهرمي الرأســي لأن تكاليــف المعامــلات المتضمَّنة في هذه التجارة تؤثر على تنظيمها[4]. وتتكون عادة

(1) بيلجر، فيرونيكا، "نمذجة تهريب المهاجرين: اختبار الأنماط الوصفية مقابل الاكتشافات الحديثة"، آفاق جديدة حول تركيا، (العدد 59، نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) ص ص 33–61.

(2) بيرد، ثيودور، وفان لييمبت، إلس، "التدقيق في العيب المزدوج: إنتاج المعرفة في مجال تهريب المهاجرين الفوضوي"، مجلة الدراسات العرقية والهجرة، (العدد 42.3، فبراير/ شباط 2016) ص ص 400–417.

(3) باستوري، فيروتشيو، ومونزيني، باولا، وسكورتينو، جيسوبي، "نقطة ضعف شنغن الناعمة: الهجرة غير النظامية وتهريب البشر عبر الحدود البرية والبحرية إلى إيطاليا"، الهجرة الدولية، (العدد 44.4، أكتوبر/ تشرين الأول 2006)، ص ص 95–119.

(4) المرجع السابق.

من شبكات صغيرة من الأفراد والجماعات[1] التي تشكل "تحالفات غير منسقة من خلال شبكة من العقود المؤقتة"[2]. وهذا هو واقع الحال في ليبيا حيث تشير الدلائل إلى أن تهريب البشر يعتمد على شبكة معقدة من المنظمات الصغيرة.

وركـزت الأدبيات أيضًا في كثير من الأحيـان على نموذج الأعمال الخاص بالتهريـب[3] الـذي يهدد بإغفال السـياق الثقافي والعلاقـات الاجتماعية الداخلية داخـل الشـبكات الأسـرية والمجتمعية التي تشـارك في حركة الأشـخاص عبر الحدود ولا تأخذ في الاعتبار كيفية عمل التبادل والمخاطر والمضاربة. وتسـمح الشبكات بتشـكيل علاقات مرنة بين المهربين والمسؤولين الفاسدين[4]، وعلاقات مـع المجموعات التي يعتمـدون عليها في الحماية أو الخبرة[5] وتقلِّل من تكاليف المراقبة[6]. ويسافر المهاجرون من مرحلة إلى أخرى في رحلتهم، ويبرمون اتفاقيات لكل جزء من الرحلة على حدة[7].

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن العديد من هذه الجهات الفاعلة إما متورطة بشـكل مباشـر مع تجار المخدرات والأشكال الأخرى لشبكات غسيل الأموال أو تحافـظ علـى صلات معهم[8]. في ليبيا، يتقاطع تهريب المهاجرين مع التجارة غير

(1) نسكي، ماتياس، "تهريب البشر إلى وعبر ألمانيا"، الهجرة الدولية (العدد 44.4، أكتوبر/ تشرين الأول 2006)، ص ص 121-163.

(2) بودولني، جويل م، وبيدج، كارين ل، "أشكال شبكة التنظيم"، المراجعة السنوية لعلم الاجتماع، (العدد 24.1، أغسطس/ آب 1998)، ص ص 57-76.

(3) انظر على سبيل المثال: سالت، جون، وشتاين، جريمي، "الهجرة كعمل تجاري: حالة الاتجار"، الهجرة الدولية (العدد 35.4، ديسمبر/ كانون الأول 1997)، ص ص 467-494.

(4) كامبانا، باولو، وفاريزي، فيديريكو، "التعاون في المنظمات الإجرامية: القرابة والعنف كالتزامات ذات مصداقية"، العقلانية والمجتمع (العدد 25.3، أغسطس/ آب 2013) ص ص 263-289.

(5) باستوري، ومونزيني، وسكورتينو، "نقطة ضعف شنغن الناعمة".

(6) كامبانا، باولو، "شرح الشبكات الإجرامية: الاستراتيجيات والمخاطر المحتملة"، الابتكارات المنهجية، (يناير/ كانون الثاني 2016).

(7) باستوري، ومونزيني، وسكورتينو، "نقطة ضعف شنغن الناعمة".

(8) بيرد، وفان ليمبت، "التدقيق في العيب المزدوج".

المشروعة والاتجار بالسلع الأخرى[1] فعلى سبيل المثال، يُعتقد أن هناك علاقة قوية بين تهريب الهيروين والكوكايين من نيجيريا وتهريب المهاجرين[2]. وهذا يسلِّط الضوء أيضًا على كيفية ارتباط المهربين أحيانًا بمتاجرين من بلدان المنشأ أو بلدان العبور للمهاجرين، وشبكات من النيجر، ونيجيريا، وتشاد، وإريتريا، والصومال، والسودان، ودول أخرى في جنوب الصحراء الكبرى نشطت في الاتجار بالبشر وتهريبهم في ليبيا[3].

غالبًا ما يُبنى التنسيق بين المهربين على وعود تجارية ذات مصداقية بدلًا من سلسلة قيادة شبيهة بالمافيا. وعلى هذا النحو، فإن الثقة هي إحدى السمات المميزة للشبكات الإجرامية أو شبكات التهريب[4]. فالثقة نادرة في الأسواق غير القانونية بسبب المخاطر التي تنطوي عليها، وهي تتجذر في كثير من الأحيان في الشعور بالعادات والمعايير والقيم المشتركة[5]. فالثقة ضرورية في غياب الآليات القانونية لإنفاذ العقود في الأسواق غير القانونية أو الضمانات الأخرى. وتعد القرابة رابطًا قويًّا وأساسًا للثقة حيث يسهل تتبع الأعضاء في هذا المجتمع المتماسك ومعاقبتهم وتخصيص مصلحة لهم في مستقبل الأعمال المدرَّة للربح وبالتالي من المرجح أن يكون لديهم مصالح مشتركة. ولذلك توفر الروابط الإثنية أقوى ضمان للثقة بين

---

(1) وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الاتجار بالأشخاص، يونيو/ حزيران 2019.

(2) "The Human Conveyor Belt Broken – assessing the collapse of the human-smuggling industry in Libya and the central Sahel", *The Global Initiative Against Transitional Organised Crime*, March 2019, (last visited on 20th October 2021): https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/04/Global-Initiative-Human-Conveyor-Belt-Broken_March-2019.pdf

(3) وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الاتجار بالأشخاص، يونيو/ حزيران 2019.

(4) كامبانا، "شرح الشبكات الإجرامية".

(5) فون لامب، كلاوس، وأول جوهانسن، بير، "الجريمة المنظمة والثقة: في وضع المفاهيم والأهمية التجريبية للثقة في سياق الشبكات الإجرامية"، الجريمة العالمية (العدد 6.2، مايو/ أيار 2004) ص ص 159–184.

الأشخاص داخل سوق تعاونية وإن كانت غير قانونية[1]. وفي داخل القبائل، هناك مؤسسة الثأر وهي مثال على الحماية القبلية وشكل من الفوضى الفعالة بينما يتم التعامل مع التجاوزات بطريقة يحترمها أعضاؤها[2][3].

وعلى وقع ظهور أنواع جديدة من الاستغلال في ليبيا ازدادت بشكل كبير الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الجديدة التي تدخل أعمال التهريب والاتِّجار بالبشر، وقد نتج عن ذلك تبخر "سلسلة الثقة" بين المهربين السابقين وهو ما يتطلب اللجوء لشكل جديد وضروري من الثقة على شكل "قفزة إيمانية"[4]. وقد أدى الوهن الذي أصاب سلسلة الثقة إلى جعل التعاون بين المهربين أكثر صعوبة وجعل قابلية التنبؤ بأعمالهم أصعب، مما ولَّد نوعًا من عدم اليقين بشأن إمكانية تسلم الجهات الفاعلة للعائدات وقد أثَّر ذلك على سلوك المهربين تجاه المهاجرين وأدى إلى ظهور أعمال استغلال موازية لأعمال التهريب.

وفي الترتيبات غير الرسمية، يجري التركيز أيضًا على الحفاظ على سمعة تجارية جيدة. فشبكات التهريب تعتمد على تدفق المعلومات وعلى المهاجرين كي يحيلوا إليهم "عملاء" محتملين آخرين[5]. وهذا يتطلب أن ينجو المهاجرون من الرحلة وأن يُظهر المهربون موثوقية مستدامة ومُختبرة جيدًا، أي "العناية الواجبة" من خلال الوفاء بالخدمات الموعودة. ويمكن للمهربين أن يذهبوا إلى حدِّ دفع تعويضات لأسر المهاجرين الذين فشلوا في تقديم الخدمات لهم (أي في

---

(1) المرجع السابق.

(2) ليسون، بيتر ت، "الفوضى الفعالة" اختيار الجمهور (العدد 130.1-2 يناير/ كانون الثاني 2007)، ص ص 41-53.

(3) وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الاتجار بالأشخاص، يونيو/ حزيران 2019.

(4) كامبانا، وفاريزي، "التعاون في المنظمات الإجرامية".

(5) أشيلي، لويجي، ""المهرب "الصالح": آداب تهريب البشر وأخلاقه بين السوريين"، حوليات الأكاديمية الأميركية للعلوم السياسية والاجتماعية، (العدد 676.1 مارس/ آذار 2018) ص ص 77-96.

حالة الوفاة)[1]. وتعتبر السمعة مهمة خصوصًا أنها تلعب دورًا في تحليل التكلفة والفوائد المرتقبة.

غالبًا ما يكون هناك أيضًا خلط بين المهربين والميليشيات والمنظمات الإجرامية الأخرى عند التعامل مع الهجرة في ليبيا، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى مشاركة بعض مهربي البشــر في العمليات العســكرية جنبًا إلى جنب الفصائل المتحاربة[2]. وهذا الافتقار إلى الوضوح وافتراض التجانس يمثل عقبة أمام تقديم اســتجابات سياسية مناسبة لكل فئة من الجهات الفاعلة.

وعلــى الرغــم من اختلاط الحابل بالنابل، لا يــزال هناك تمييز بين المهربين وقطــاع الطرق ورجال الميليشــيات فــي ليبيا. ويقدم باولو كامبانا تحليلًا شــبكيًّا لطريــق التهريب الجنوبي الغربي في ليبيــا من خلال بيانات جرى الحصول عليها عبر تحقيقات الشــرطة الإيطالية في حطام ســفينة لامبيدوزا[3]. فقد وجد كامبانا أن المهربين والميليشيات وقطاع الطرق يعملون جميعًا بشكل واضح مع نوع من تقسيم العمــل أو التخصــص، وفي بعض الحالات تكون هــذه الجهات الفاعلة في حالة تنافس مع بعضها البعض[4]. وهذا واضح، على سبيل المثال، في تقسيم المدفوعات؛ إذ يدفع المهاجرون لكل جزء من الرحلة على حدة (التنقل في الصحراء، والمعابر البحريــة، ومــا إلى ذلك). وعلى الرغم من أنه من الجدير بالذكر أن Campana لا يجد أي فصل بين المكونات، وبالتالي هناك دائمًا احتمال أن يجري الوصول إلى ممثل عن طريق آخر من مرحلة مختلفة. ويســتنتج كامبانا كذلك أن التنســيق من المرجح أن يحدث بين الجهات الفاعلة التي تعمل في نفس المرحلة من الرحلة.

(1) انظر أمثلة في: كامبانا، باولو، "خارج إفريقيا: تنظيم تهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط"، المجلة الأوروبية لعلم الجريمة، (العدد 15.4 يوليو/ تموز 2018)، ص ص 481–502.

(2) إيووامادي، كيليتشي تشيجيوكي، وأوكولي، رولاند تشوكوما، وتشوكوورا، أداورا إيه، "الميليشيات وتواطؤ الدول الأوروبية في أزمة الهجرة غير النظامية في ليبيا ما بعد القذافي"، النهضة الإفريقية، (العدد 17.1 مارس/ آذار 2020).

(3) كامبانا، "خارج إفريقيا".

(4) المرجع السابق.

الهجرة في ليبيا

في قلب الســوق غير المشــروعة في ليبيا يكمن تهريب المهاجرين أو البشر، ولطالما كانت ليبيا بوابة إفريقيا إلى أوروبا، وبالتالي فهي ملاذ لتهريب المهاجرين ولاعب إستراتيجي في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد نما سوق تهريب البشر في البلاد بشكل كبير وأرسى أساسًا مؤسسيًّا للأنشطة الإجرامية ذات الربحية العالية[1]. ففــي عام 2019، جرى تســجيل ما يُقــدَّر بنحو 650 ألف مهاجر في ليبيا[2]. وقد ســجَّلت المنظمة الدولية للهجرة، في عام 2016، ما مجموعه 250 ألف دخول غير شــرعي إلى أوروبا مرتبط بطريق وســط البحر الأبيض المتوسط، وشكَّل ذلك ستين بالمئة من عمليات الدخول غير الشرعية إلى أوروبا.

ولا تعــد الهجــرة قضية جديدة بالنســبة لليبيــا. غالبًا ما لجــأ القذافي إلى دبلوماسية الهجرة التي تُستغل فيها الهجرة غير الشرعية كوسيلة لانتزاع الامتيازات والمساعدات المالية والتقنية من الاتحاد الأوروبي[3]. ومع ذلك، وقبل عام 2011، كانت معظم وفيات المهاجرين المبلغ عنها مرتبطة بالعبور البحري أو سوء المعاملة مــن قبــل قوات الأمن الليبية بعد الاعتقــالات[4]. وهذا يتناقض مع الاتجاه الأخير لزيادة التعذيب وســوء المعاملة والاختطاف والمعاملة غير الإنســانية التي يواجهها المهاجرون أثناء عبورهم ليبيا.

وقد حددنا ثلاثة عوامل تؤدي إلى تهريب المهاجرين في جنوب ليبيا: أحدها يتعلق بقدرة الدولة؛ والآخر بالسلطة؛ والأخير بالشرعية.

---

(1) "The Human Conveyor Belt Broken", *The Global Initiative Against Transitional Organised Crime.*

(2) The Displacement Tracking Matrix, *IOM*, (last visited on 20th October 2021): https://dtm.iom.int/

(3) الزبير، يحيى ح. "ليبيا وأوروبا: الواقعية الاقتصادية في إنقاذ نظام القذافي الاستبدادي"، مجلة الدراسات الأوروبية المعاصرة، (العدد 17.3 ديسمبر/ كانون الأول 2009)، ص ص 401–415.

(4) فيلد، أوفيليا، "وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين"، هيومن رايتس ووتش، (العدد 18.5، 2006).

والدافع الأول لازدهار الســوق غير المشــروعة هو عجــز الدولة عن تقديم الخدمــات العامة فــي حدودها الصحراوية والتهميش الفعلــي لتلك المجتمعات، وقد أسهم غياب الأنشطة الاقتصادية البديلة والخدمات العامة في تلك الأماكن.

وتعتبر الهجرة شريان الحياة الاقتصادي للعديد من هذه الفئات، في ظل غياب خدمات الدولة والأنشــطة الاقتصادية البديلة. وفي الواقع، غالبًا ما يكون التهريب اســتراتيجية صمود تتبناها المجتمعات الحدودية التي لطالما تم تهميشــها من قبل الدولة[1]. لقد غذَّت قوانين الجنسية هذه الأعمال التجارية، ويمكن إلى حدٍّ ما تأطير التهريب من هذا المنظور كعمل من أعمال التحدي[2]. ولكون سكان تلك المنطقة قبائل بدوية، فقد جرى التشكيك في ولائهم لليبيا في بعض الأحيان، وحوالي 30 فــي المئــة من الناس في الجنوب في مأزق قانونــي إذ لم يحدد وضعهم القانوني بشكل صريح[3]. وبعد الثورة، من غير المرجح أن يتم حل هذا في المستقبل القريب بسبب الضغائن ضد الجماعات التي انحازت سابقًا للقذافي.

وتعتمد المجتمعات الحدودية أيضًا على العمالة التي توفرها هذه الحركات. وتبرز هنا دورة بحيث يستفيد المهربون من حركة الأشخاص، ويبحث المهاجرون العابرون عن عمل لإكمال المرحلة التالية من رحلتهم شمالًا، وتعتمد الاقتصادات المحليــة على العمالة التي ييســرها المهاجرون العابــرون. ومن ثم، يمكن تأطير

---

(1) تشانغ، شيلدون إكس، وسانشيز، غابرييلا إي، وأشيلي، لويجي، "جرائم التضامن في التنقل: وجهات نظر بديلة حول تهريب المهاجرين"، حوليات الأكاديمية الأميركية للعلوم السياسية والاجتماعية، (العدد 676.1، مارس/ آذار 2018)، ص ص 6–15.

(2) كلاين، لورانس إي، "الرحل والإسلاميون والجنود: النضال من أجل شمال مالي"، دراسات في الصراع والإرهاب، (العدد 36.8، أغسطس/ آب 2013)، ص ص 617–634.

(3) Wilson, Nate, and Trauthig, Inga Kristina, "Understanding Libya's South Eight Years After Qaddafi", *United States institute of Peace*, October 2019 (last visited on 26th October 2021): https://www.usip.org/publications/2019/10/understanding-libyas-south-eight-years-after-qaddafi

الهجرة في منطقة الســاحل على أنها مؤسســة "تبعية متبادلة مع درجات مختلفة مــن الاســتغلال"[1]. ومع ذلك، ومــع تكرر إنتاج هذه الاتجاهــات تتكرر كذلك ظاهرتا عدم المســاواة وتقســيم العمل على النحو التالي: التجار العرب، وسائقو الطوارق، والعمال من منطقة الســاحل. وبعيدًا عن رســم صورة وردية، يتضح أنه حتى قبل اندلاع الصراع في ليبيا، كان الرعايا الأجانب، ولاسيما من إفريقيا جنوب الصحراء، عرضة للاســتغلال في العمل من قبل أصحاب العمل. والجدير بالذكر أن الســيطرة على الناس كانت تقليديًّا شــكلًا من أشكال تأكيد القوة من قبل هذه المجتمعــات. وقد أصبــح وضعهم أكثر صعوبة بعد أن انزلقت ليبيا إلى مزيد من الفوضى وغياب القانون.

في غياب الحكومة

فــي غياب الحكومة، تظهر ترتيبات مؤسســية خاصة لمنع الصراع وتشــجيع التعاون[2] وينبثق الاقتصاد السياســي للجريمة المنظمة من فراغ السلطة الناجم عن غياب إنفاذ الدولة. وإن غياب سلطة الإنفاذ الحكومية والسيطرة الفعالة على الحدود لعامل مســاعد في سوق التهريب. وثمة انقسام ملحوظ بين شمال وجنوب البلاد؛ فالصحراء تقع خارج الحدود الاقتصادية للدولة، مع مناطق ســكانية متناثرة وكثافة سكانية منخفضة. كما أن حضور الدولة وسلطتها في تلك الأماكن محدود؛ حيث إنه من منظور التكلفة والعائد، لا يوجد حافز يُذكر لفرض نظام حقوق رسمي.

فالطريق الجنوبي الغربي من سبها، الذي يمر عبر أوباري وغات، كان تقليديًّا تحت ســيطرة القبائل العربية ولكنه يعتمد بشــكل كبير على مجموعات الطوارق للتنقل عبر الصحراء. وغات هي بلدة يســيطر عليها الطوارق، في حين أن غاترون ومرزوق كانتا تحت ســيطرة التبو. وتنشــط جماعات الطوارق بين غدامس، التي

(1) McDougall, James, and Scheele, Judith (eds.) *Saharan Frontiers: Space and Mobility in Northwest Africa*, (Indiana University Press, 2012).

(2) ليسون، بيتر، وسكاربيك، ديفيد، "دساتير جنائية"، الجريمة العالمية، (العدد 11.3، أغسطس/ آب 2010)، ص ص 279–297.

تسـيطر عليهـا الآن الزنتان، وهي تمثل مثلث سـلفادور حيـث تلتقي حدود ليبيا والجزائر والنيجر. بينما يجري التحكم في الطريق الجنوبي الشرقي بشكل أساسي من قبل التبو والزوي، ويسـتخدمه بشـكل أساسي المهاجرون من تشاد والسودان والصومـال وإريتريا. والتبو والطوارق كلاهما تجار منذ زمن بعيد ولديهما صلات في جميع أنحاء المنطقة وعانوا سنوات من التهميش والحرمان من حقوق المواطنة. والعلاقـة بيـن التبو والزوي محفوفة بالتوترات، والتي تعود إلى الحرب الليبية بين تشاد والقذافي التي استغل فيها الأجندة العربية لتمكين الزوي في الكفرة.

ولـم يكن المرور عبر المعابر الحدودية في ظل نظام القذافي يجري بشـكل اعتيادي، بل كان الفساد والمحسوبية هما السمة السائدة في مراقبة الحدود، وتفاقم الوضع مع ضعف القدرة على الاستثمار في أمن الحدود وتدريب مسؤولي الحدود. وترك النظام السـيطرة على السـوق غير الشـرعية لحلفاء من القبائل في المنطقة كمكافـأة لهم لضمان ترسـيخ موطـئ قدم له في المنطقة فـي مواجهة المعارضة السياسـية. ومن المرجح أن النظام ترك عمدًا بعض أشـكال التهريب بدون رقابة لأنه سـمح لتلـك المناطق بالبقاء إلى حد ما مكتفية ذاتيـا، وكان هناك أيضًا نوع من عدم اليقين القانوني بشـأن تعريـف المهاجرين الاقتصاديين في قوانين الهجرة المحليـة، ومما يقال بأن الـدول غالبًا ما تترك الحدود بين القانوني وغير القانوني ضبابية، للحفاظ على أنشطة التهريب.

أصبحت ليبيا وجهة مشهورة بين شباب إفريقيا جنوب الصحراء في ظل نظام القذافي، وتحت أوهام وعود القذافي بالوحدة الإفريقية. وعلى إثر ضغوط أوروبية للحد من الهجرة، شـدَّد القذافي العقوبات المفروضة على المهربين والمهاجرين، وكذلـك القوانيـن التي تنظم توظيـف الأجانب. ومع ذلك، لم تـؤد هذه القيود المفروضة بشـكل غير متكافئ إلا إلى تكييف الأنماط السـابقة مع شبكات تهريب المهاجريـن الخاصة المنظمة جيـدًا ومع التجارة عبر الحدود المربحة. وقد تمكن المهربـون مـن إقامة روابط مع الإدارات الوطنية مع الحفاظ على الشـبكات على جانبي الحدود الصحراوية.

وتسلط شبكة المصالح بين المسؤولين الحكوميين والمجالس المحلية وزعماء القبائــل والمهربين الضوء على الطبيعة المتأصلة لهذا النظام غير الرســمي. وعلى الرغم من أن هذه الورقة تسميها "سوقًا موازية"، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه ليست حالة تغيب فيها ســيطرة الدولة أو وجودها، بل كانت حالة تنظيم جزئي أو ســيطرة نســبية. فعلى سبيل المثال، قام المسؤولون الحكوميون بجمع التعريفات الجمركية من المهربين العاملين في نطاق ولايتهم القضائية وشارك القذاذفة في التجارة. لقد كان شارعًا ذا اتجاهين فبينما كان المسؤولون يستفيدون من الرشاوى[1] كان السكان المحليون يستفيدون من عبور البضائع والعمالة غير القانونية. ومن المثير للاهتمام، أن بعــض التبــو والطوارق كانوا حاضرين في الرتب الدنيا من الدوريات الحدودية و"كثير منهم يشتركون في نفس الأمور الاقتصادية وذات الصلة بالمواطنة تمامًا كما هي حال أقاربهم الذين يعملون في اقتصاد السوق السوداء"[2].

وقــد أخفقت الحكومات المؤقتة في ليبيا في اتخاذ إجراءات ضد الجماعات المســلحة التي تســيطر على المعابر الحدودية أو اســتبدالها بعد انســحاب قوات القذافــي. وقــد لوحظ أن بعــض الألوية الثورية انخرطت فــي حملات قمع ضد المهربيــن وحاولت تعطيل التجــارة. ومع ذلك، "لم تحقق هذه الإجراءات نجاحًا يُذكر في الحد من الهجرة وغالبًا ما أدت إلى زيادة العنف"[3].

شرعية نظام التهريب

ثالثًا: أصبح التهريب جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة المحلية؛ فلطالما ربطت طرق التجارة في فزان بين إفريقيا جنوب الصحراء وساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد عملت هذه الشــبكات من خلال شــبكة أفقية من المعاملة بالمثل والروابط؛ مما

(1) Wehrey, F. and Boukhars, A. (eds.), *Perilous desert: Insecurity in the Sahara*, (Brookings Institution Press, 2013).

(2) المرجع السابق.

(3) كلاين، "الرحل والإسلاميون والجنود".

شـــكَّل سوقًا فعالة للحماية. أدت مراقبة الحدود التي أدخلتها الأنظمة الاستعمارية والوطنية، بالإضافة إلى تجريم الهجرة، إلى إعادة بناء هذه الشبكات الإقليمية، وإلى إنشـــاء هياكل جديدة للســـلطة وأشكال السيطرة التي ترتكز على الحدود. ومن ثم، وكالتفاف على العوائق القانونية، تم تحويل طرق التجارة هذه إلى طرق تهريب في الوقت الحاضر[1]. وقد أصبحت الشـــبكات التي يتم من خلالها تهريب المهاجرين والسلع راسخة ومندمجة في الاقتصادات المحلية في فزان.

ولا شك أن الصحراء مساحة مرنة عرفت مرور أجيال وأجيال من المهاجرين[2]. وقد تأسست مجتمعات ومدن حدودية على أساس أنماط الهجرة هذه ومستوطنات القبائل البدوية. ووُصِفت الصحراء بأنها "بيئة هوبز الشاســـعة قليلة الســـكان التي يسودها التهريب والنهب وتجارة الرقيق"[3].

ويعود تاريخ أنشطة التهريب في المنطقة إلى ما قبل العصر الحديث، وقد سهَّل الليبيون المحليون الرحلة عبر الصحراء لفترة طويلة وعملوا كمرشـــدين وســـائقين وقدموا أشكالًا أخرى من الدعم واستغلوا العلاقات المحلية لبناء الشرعية. وطالما تحرك التبو والطوارق بسهولة في المناطق الحدودية وحافظوا على روابط وثيقة مع أقاربهم في النيجر والجزائر وتشاد والسودان.

وينبغـــي أن تكون العلاقات والأعراف الاجتماعية والتاريخية هي نقطة البداية عنـــد التعامـــل مع المعابر الحدودية في جنوب ليبيا. وتعتبر المشـــاركة في التجارة ممارســـة اقتصادية مقبولة في بعض المجتمعات بل أصبحت متأصلة في الترتيبات المعيارية. كما أنه من الممارسات المعتادة أن يجلب الأشخاص البضائع المحظورة

(1) McDougall and Scheele, Saharan Frontiers.

(2) كيسانغاني، إميزيت، "ثورات الطوارق في مالي والنيجر وحرب الولايات المتحدة العالمية على الإرهاب"، المجلة الدولية حول السلام العالمي، (العدد 29.1، مارس/آذار 2012)، ص ص 59-97.

(3) Wehrey and Boukhars, Perilous desert.

عنــد عبور الحدود إلى ليبيا مثل المخدرات أو الســجائر أو الكحول[1]. وقد عزَّز المهربون شــرعيتهم من خلال تســهيل الخدمات عبر عبور البضائع والعمالة، في غيــاب الدولة. وينعكس هذا النظام المعيــاري بالفعل في هذه المجتمعات، فعلى ســبيل المثال، الشــارع 40 في ســبها، نقطة العبور الرئيســية على طول الطريق الجنوبي الغربي، شريان لاقتصاد العبور المحلي الذي يستفيد منه السكان المحليون والمهاجرون في العبور[2]. وقد أنشــأ الســكان المحليون وكالات ســفر وشركات تجارية لنقل البضائع والأشخاص عبر الحدود[3].

لــو أخذنا تاريخ الطوارق لوجدنــا أن رزقهم يعتمد إلى حدٍّ كبير على تجارة القوافــل؛ حيــث لم تعد البضائع في الصحراء كافيــة لبقائهم على قيد الحياة، وقد حرصوا على السيطرة على الطريق وضمنوا أمنه المستمر. وكان من المعروف فرض الطوارق رسومًا مقابل الخدمات الأمنية التي يقدمونها[4]. وقد تعطل هذا الأمر بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل من خلال الاستعمار وبسبب إنشاء الحدود، مما أثر على سبل عيش البدو الرحل. وقد ساء وضعهم مع الجفاف في الثمانينات؛ إذ أثَّر على مواشيهم وتزايدت الضغوط عليهم نتيجة لتمرد الطوارق. وفي أعقاب هذه الثــورات في منطقة الســاحل، انضم العديد من الطــوارق في بلدان أخرى جنوب الصحراء إلى أقاربهم في ليبيا واستخدموا معرفتهم بالصحراء للتهريب[5]. ومع عدم وجود أنشــطة اقتصادية بديلة توفرها الدولة، حافظت هذه القبائل على ممارســاتها التقليدية على الرغم من تجريم ذلك. ويُظهر الإيشــومار، وهو أحد الطوارق الذي

(1) بريدلوب، سيلفي، وبليز، أوليفر، ممر الهجرة الليبي، (أطروحة دكتوراه)، معهد الجامعة الأوروبية، 2011.

(2) المرجع السابق.

(3) بيسنهارد، بترا، ووينزل، نيكولاي، "التحايل على الدولة المفترسة: دروس ومستقبل الطوارق من اقتصاديات التنمية الجديدة"، المجلة الدولية لقضايا التنمية، (العدد 16.3، سبتمبر/ أيلول 2017)، ص ص 245-259.

(4) بيرين، دلفين، "الطوارق والمواطنة: آخر معسكر للرحل"، قانون وحكم الشرق الأوسط، (العدد 6.3، ديسمبر/ كانون الأول 2014)، ص ص 196-326.

(5) المرجع السابق.

غالبًا ما يمتلك جنسيات متعددة، القدرة على التمكن بطرق غير رسمية من تجاوز الحواجز الرســمية[1]. ويمثل ذلك مثالًا على قدرة الطوارق على التكيف والمرونة في تجاوز الحواجز الرسمية من خلال آليات غير رسمية.

إن التهريــب فــي الوقت الحاضر هو في الأســاس اســتمرار لتجارة القوافل القديمة وغالبًا ما يشــمل نفس العائلات[2]. وتفشــل حسابات التهريب من نموذج الأعمال التجارية في اســتيعاب المعاملة بالمثل، والتنظيم المحلي وأشــكال التبعية والشــرعية الأخرى التي ينطوي عليها الواقع. وهذه الأنظمة غير الرسمية قادرة في الواقع على توفير هيكل دولة موازٍ تقريبًا وأنظمة تنظيمية داخلية تقدم الخدمات في أوقات الاضطرابات، في حالة انهيار القبضة الرسمية للدولة.

النظام الجديد

أدى انهيــار حكم القذافي إلى زعزعة النظام الذي اســتمر لمدة أربعة عقود. وأحــدث النظام الجديد تداعيات توزيعية واســعة على نظــام التهريب، مع دخول لاعبين جدد إلى الســوق. وبعد الإطاحة بالقذافــي، حاربت قبائل المنطقة بعضها البعــض للســيطرة على الموارد، وتجددت الخلافات طويلــة الأمد مثل تلك التي كانت موجودة بين الزوي والتبو. وجرى إخفاء التنافس على الســيطرة على طرق التهريب بمبررات سياســية، وركزت الجماعــات على تعزيز مواقعها المحلية على طول الطرق. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أيضًا أن الجهات الفاعلة الجديدة التي

(1) ليكوك، باز، وشرايفر، بول، "الحرب على الإرهاب في ضباب من الغبار: الحفر والمزالق في الجبهة الصحراوية"، مجلة الدراسات الإفريقية المعاصرة، (العدد 25.1، يناير/كانون الثاني 2007)، ص ص 141-166.

(2) "The Human Conveyor Belt Broken – assessing the collapse of the human-smuggling industry in Libya and the central Sahel", *The Global Initiative Against Transitional Organised Crime*, March 2019, (last visited on 20th October 2021): https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/04/Global-Initiative-Human-Conveyor-Belt-Broken_March-2019.pdf

دخلت تجارة التهريب لم تستطع التخلص تمامًا من الجهات الفاعلة القديمة بسبب معرفتها التي لا مثيل لها بالصحراء.

لم تكن هناك مطالبات متضاربة داخليًّا فحسب، بل تم تقديم العديد من الإجراءات الدولية لتعطيل أعمال التهريب والحد من تدفقات الهجرة من ليبيا. على سبيل المثال، مذكرة التفاهم الإيطالية مع خفر السواحل الليبي، أو EUNAVFOR Med. وقد ولَّدت مثل هذه الإجراءات جدلًا حول مراقبة وحماية المهاجرين واللاجئين[1]. وعززت الجزائر أيضًا من مراقبة الحدود وزادت من وجودها حول مثلث السلفادور؛ حيث تلتقي حدود ليبيا والجزائر والنيجر. ومما يزيد من تعقيد هذه الديناميكيات دعم اللاعبين الإقليميين لمختلف الجماعات المسلحة، كما ظهر من خلال دعم الإمارات العربية المتحدة لقوات حفتر في مناوشاتهم من أجل السيطرة على الجنوب، مما ألحق الضرر بالتبو الذين قاوموا ذلك، فالدعم النشط لفصيل كي يهيمن على الآخرين يزيد من حدة التوترات العرقية والقبلية.

والحافز وراء تدابير مكافحة التهريب هو إجبار المهربين على تعليق الأنشطة عن طريق زيادة مخاطر وتكاليف أعمال التهريب إلى ما فوق عتبة معينة، ومع تزايد المخاطر من قبل أجهزة إنفاذ القانون، فإن المهربين من الناحية النظرية سيرفعون الأسعار بشكل متناسب حتى تصل إلى نقطة حرجة بحيث لا يكون بمقدور المهاجرين تحمل تكاليفها ولا يكون من المربح للمهربين مواصلة أنشطتهم.

ومع ذلك، ليس الأمر دائمًا بهذه البساطة. ففي حالة حملات القمع، غالبًا ما يجد المهربون طرقًا بديلة أو وسائل أخرى لتحقيق مكاسب اقتصادية. ولا يوفر عمل الشرطة والأمن نشاطًا اقتصاديًّا بديلًا للمهربين الذين يعتمدون على هذا الدخل في معيشتهم، كما أنه لا يعالج التفاوتات الأساسية التي ازدهر من خلالها النظام. وقد هددت هذه الاضطرابات في التجارة بالسيطرة التاريخية للمهربين على هذه المناطق. كما أن المجتمعات التي استفادت بطريقة ما من سياسات القذافي، مثل

(1) انظر أيضًا: كامبانا، باولو، "سوق تهريب البشر إلى أوروبا: منظور كلي"، الشرطة: مجلة السياسة والممارسة، (العدد 11.4، ديسمبر/ كانون الأول 2007)، ص ص 448-456.

الطوارق، وجدت نفسها عرضة لتحديات ومنافسة من الجماعات التي كانت محرومة في السابق. ففي عام 2012، استولت قوات الزنتان على المعابر الحدودية المؤدية إلى تونس والجزائر، التي كانت يسيطر عليها تاريخيًّا الطوارق. كما استولوا على مواقع نفطية في غدامس ومرزوق وجنَّدوا مقاتلين من التبو. وأسفر هذا التحالف عن بروز منتصرين جدد وفَلَّ من قوة الطوارق الذين أصبحوا في وضع أضعف مقارنة بالتبو[1]. وقد طالب سكان الطوارق بفرص عمل في حقول النفط والمعابر الحدودية لكن تلك الحقول أُغلقت.

ومع انهيار نظام التهريب المعتاد في ليبيا، تحول المهربون إلى تدابير أكثر استغلالية لجني الأرباح. وإن تكرار استخدام العنف ضد المهاجرين في الوقت الحاضر هو مؤشر بحدِّ ذاته إلى إضعاف هذه الروابط الأفقية؛ حيث إن العنف هو أحد أعراض نقص الرعاية الجيدة أو الاستثمار في ممارسات "التهريب الجيد"، وكما ذُكر في بداية هذا البحث، ترى هذه النظرية أن المهربين يستثمرون أو يمارسون إدارة جيدة عندما تكون قدرتهم على جني عائدات النشاط مطبقة بشكل جيد. لقد كان المهاجرون يحسون في السابق بدرجة معينة من الأمن عند عبورهم ليبيا وكان بإمكانهم الاعتماد على سمعة المهربين الحسنة بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بضمان "الوصول الآمن والسلوك المشرف" بشكل عام، لكن ذلك لم يعد هو الحال.

لقد أدى الصراع والمطالبات المتنافسة للسيطرة على الطرق إلى تقصير الآفاق الزمنية للمهربين، ولم يعد مضمونًا أنهم سيجنون فوائد الاستثمارات طويلة الأجل التي تأتي مع الإدارة الجيدة. لقد اختفى التهريب بسبب ضغوط الشرطة المتزايدة[2]، وتحمل المهاجرون معظم التكاليف. على سبيل المثال، أدى تراجع نشاط تهريب البشر لبني وليد إلى تحول الجهات الإجرامية من تحقيق الدخل من حركة

(1) Wehrey and Boukhars, *Perilous desert*.

(2) "The Human Conveyor Belt Broken", *The Global Initiative Against Transitional Organised Crime*.

المهاجريـــن إلى طلب الفدية مقابل الإفراج عنهـــم[1]، وجرى توثيق انتهاكات ضد المهاجرين بشكل كبير بالذات في سبها وحولها، وهي نقطة العبور الرئيسية للطريق الجنوبـــي الغربي[2]. وأفادت مقابلـــة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المهاجرين أن المهربين ســـلَّموهم إلى جماعات إجرامية[3]. ومنذ عام 2013، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عديدة عن عمليات اختطاف للمهاجرين في ليبيا من أجل الحصول على فدية، وكان ذلك من قبل الجماعات الإجرامية أو المهربين أنفسهم، وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن الفدية في ارتفاع منذ 2014 مع تطور الصراع في البلاد[4]. كمـــا تلقـــت منظمة العفو الدولية تقارير عن حالات أطلق فيها المهربون النار على المهاجرين واللاجئين الذين حاولوا الفرار من الاعتقال.

وفي غياب القيود المعيارية المتمثلة في المحافظة على الشـــرف والخوف من العار، ارتكب المهربون انتهاكات متفرقة. فتعرضت النســـاء للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي من قبل المهربين أو الجماعات الإجرامية على طول طرق الهجرة، ووثقت منظمـــة العفو الدولية حالات تم فيها إجبار النســـاء غير القادرات على دفع الفدية على ممارسة الجنس مقابل إطلاق سراحهن أو مواصلة الرحلة. وأفاد معظم الرعايا الأجانـــب الذيـــن قابلتهم منظمـــة العفو الدولية أنهم تعرضوا للاعتداء الجســـدي، والتهديد بالســـكاكين والبنادق، أو ســـرقة ممتلكاتهم مرة واحـــدة على الأقل أثناء إقامتهم في ليبيا.

---

(1) كان هناك هروب جماعي لمهاجرين من سجن تعسفي جنوبي بني وليد كانوا محتجزين فيه مقابل الحصول على فدية. انظر:

Shaw, Mark, and Mangan, Fiona, "Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses", *United States Institute of Peace*, February 2014, 9last visited on 27th October 2021): https://www.usip.org/sites/default/files/PW96-Illicit-Trafficking-and-Libyas-Transition.pdf

(2) "'Libya is full of cruelty': Stories of abduction, sexual violence and abuse from migrants and refugees", *Amnesty International*, May 2015, (last visited on 26th October 2021): https://www.amnesty.org/en/documents/mde19/1578/2015/en/

(3) وعرفوا المجرمين على أنهم من ذوي "البشرة الفاتحة".

(4) "Libya is full of cruelty", *Amnesty International.*

وبشـــكل عام، منذ تطبيق هذه التدابير، أصبحت عمليات المغادرة تتم بطريقة أكثر تهورًا، وبفرض أســـعار أعلى. وتشـــير المقابلات التي أجريت مع المهاجرين في 2018 إلى زيادة الأسعار مقارنة بالسنوات السابقة[1]. وبالإضافة إلى ذلك، كان المهربون يميلون ســـابقًا إلى اســـتخدام السفن الخشبية الكبيرة التي يقودها شخص لديـــه خبرة في الملاحـــة البحرية، ولكن تغيرت الأنماط من عام 2012 فصاعدًا[2] وشـــاع اســـتخدام المراكب المطاطية ذات الجودة المنخفضة بشـــكل خطير والتي تحمل المزيد من الأشخاص. وعلى الرغم من أن أصحاب المصلحة الدوليين ألقوا باللائمة على هذه الاتجاهات في اقتراب عمليات البحث والإنقاذ من ليبيا، إلا أن هذا تحليل سطحي لا يستوعب جذور المشكلة وأصبح المهاجرون عبئًا مكلفًا على المهربيـــن الذين ضعفت روابطهم الأفقية ولم يعد لديهم وســـائل نقل المهاجرين. وعلى ســـبيل المثال، توفي سبعة مهاجرين بالاختناق بعد أن هجَّرهم المهربون في شـــاحنة خارج القرة بوللي[3]. كما لجأ المهربـــون إلى العمل الجبري والفدية على طول طرق التهريب المختلفة لاسترداد التكاليف. كما زاد مقدار الأموال المطلوبة للحصول على فدية بشكل ملحوظ[4].

وبالإضافـــة إلى ذلك، لم تعمل هذه السياســـات على زيادة احتجاز اللاجئين والمهاجرين في المراكز الرســـمية وغير الرســـمية على حدٍّ ســـواء[5]، ولكن يبدو

(1) على سبيل المثال، ارتفعت أسعار العبور من الخرطوم إلى ليبيا بالإضافة إلى العبور البحري، عن طريق مهربين إريتريين وإثيوبيين، من 2500 يورو/ 3500 يورو في عام 2016، إلى 5000 يورو/ 6000 يورو في عام 2017. من:

"The Human Conveyor Belt Broken", *The Global Initiative Against Transitional Organised Crime*.

(2) "The Human Conveyor Belt Broken", *The Global Initiative Against Transitional Organised Crime*.

(3) المرجع السابق.

(4) "Libya is full of cruelty", *Amnesty International*.

(5) *No Escape from Hell: EU Policies Contribute to Abuse of Migrants in Libya*, (Human Rights Watch, 2019).

أيضًا أن الظروف العامة داخل مراكز الاحتجاز تزداد ســوءًا. وقد أفاد المهاجرون بأنهم ظلوا لعدة أيام بدون طعام، وتعرضوا للضرب بشكل روتيني، وإطلاق النار، والتعذيب. وفي حين أن الظروف في مراكز الاحتجاز معروفة منذ فترة طويلة بأنها سيئة، يبدو أن هناك تدهورًا عامًّا في الأوضاع في مراكز الاحتجاز هذه وذلك كجزء من إعادة التكيف مع نظام الحقوق الجديد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تدهور ســلوك المهربين، إلا أن التهريب لا يزال يوفر وســيلة آمنة نســبيًّا للهجرة مقارنة بالطرق الأخرى. وقد أظهر مســح حديث للاجئيــن والمهاجريــن أن أولئك الذين اســتخدموا المهربين للمســاعدة في بدء رحلتهــم أو مواصلتهــا كانوا أقــل عرضة للاحتجاز من أولئــك الذين لم يذكروا اســتخدام المهربين[1]. وأظهر المســح كذلك أن من استخدموا مهربًا واحدا كانوا أقل عرضة، بشكل خاص، للاحتجاز ممن استخدموا مهربين متعددين.

(1) "What makes refugees and migrants vulnerable to detention in Libya?

A microlevel study of the determinants of detention", *Mixed Migration Centre*, December 2019, (last visited on 27th October 2021): https://mixedmigration.org/resource/what-makes-refugees-and-migrants-vulnerable-to-detention-in-libya/

خاتمة

لا تعكس شبكات التهريب في ليبيا الفشل المؤسسي وغياب سلطة الدولة وغياب القدرة على فرض النظام في الجنوب فحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على شبكة من العلاقات الاجتماعية والقبلية والجنائية والعلاقات الحكومية التي تحافظ على هذا النظام. ويستمر هذا النظام الموازي من خلال بناء التقاليد الاجتماعية التي أصبحت بالتالي مندمجة في الاقتصاد المحلي.

أما النجاح النسبي للتدابير الأخيرة للحد من الهجرة إلى أوروبا فلا يمثل سوى جزء ضئيل مقارنة بآثارها على المهاجرين. ولم يدخل أوروبا سوى 55001 مهاجرًا ولاجئًا عن طريق البحر في عام 2018، مقارنة بـ 250000 في عام 2016. ومع ذلك، فإن الإجراءات المتخذة لتفكيك شبكات التهريب التي تنتهك حقوق المهاجرين واللاجئين وسلامتهم لم تنجح بأي حال من الأحوال. وقد أدت هذه الحملات والتغييرات التوزيعية الأخيرة إلى تغيير الترتيب العرفي للهجرة في ليبيا ووضعت المهاجرين في وضع أكثر هشاشة بشكل كبير. وتشير الأدلة التي جرى فحصها في هذا الفصل إلى أن التأثير على سلوك المهربين قد أسهم في تقويض مطالبات الحقوق العرفية وحماية المهاجرين.

ورغم أن التهريب غير مرغوب فيه على الإطلاق، إلا أن النظام الجديد دفع إلى جعله سوقًا أكثر عنفًا ينخرها الاستغلال. ومع النقص الحاد في قدرة السلطات الليبية على الوفاء بوعودها الأمنية، فقد حلت الجماعات المسلحة محل المهربين واستخدمت ريع الأنشطة العنيفة لتأجيج الحرب؛ وقد مثلت الإتاوات المدفوعة عائدات للمجتمعات الحدودية.

وأصبح استخدام القوة أقل تكلفة؛ مما وفر مناخًا مواتيًا للظهور المحتمل للمنظمات الإجرامية الهرمية[1]. وعلاوة على ذلك، أصبح المهربون أكثر تهورًا تجاه

(1) كويفو، كيندرا، "في ظل الدولة: المافيا والأسواق غير المشروعة"، الدراسات السياسية المقارنة، (العدد 49.2، فبراير/ شباط 2016)، ص ص 155–183.

معاملة المهاجرين بسبب قصر الآفاق الزمنية وانخفاض تكاليف استخدام القوة، فضلًا عن الرغبة في السيطرة على طرق التهريب التي تسببت كذلك في نشوب صراع بين الجماعات المسلحة التي تقاتل لتأكيد موقعها في نظر المجتمع الدولي كقوة لمكافحة الجريمة، مع الاستمرار في الاستفادة من التجارة.

وعند المراقبة الدقيقة، يبدو أن عوامل مثل التهميش وعدم المساواة هي المحركات الرئيسية لهذا الاقتصاد. ويحافظ الليبيون في الجنوب على سيطرة كبيرة على طرق تهريب البشر، وبالتالي فإن أي تدابير لمعالجة المشكلة يجب أن تعالج أولًا قضايا أعمق مثل التهميش والتنمية وبناء القدرات.

ولا يفيد العمل كشرطي في تفكيك الأنماط المعيارية، كما أنه لا يعالج التفاوتات الكامنة التي تدفع هذا السوق. فالتهريب جزء لا يتجزأ من نسيج هذا المجتمع، وسيستغرق إنشاء نظام جديد أكثر بكثير من مجرد حملات قمع في نقاط متفرقة وإعادة المهاجرين. وسيتطلب تفكيك هذه المعايير الاستعاضة عنها بنظام جديد يعالج مظالم المنخرطين في هذه التجارة، وبشكل أساسي: التنمية، وفرص العمل، والحقوق السياسية والمواطنة. والحل الوحيد لتثبيطهم بشكل فعال عن الاستمرار في اتجاه جعل هذا النشاط يُتوارث جيلًا بعد جيل هو توفير بديل كاف ومستدام.

المصالحة الوطنية وحراك السياسيين

فاطمة حشاد

احتلـت قضيــة المصالحة الوطنية فــي ليبيا حيزا كبيرا مــن النقاش وحراك السياسيين، ورفعت شعارات كثيرة من أجلها. فمنذ قيام ثورة فبراير وسقوط النظام السابق دخلت ليبيا في حالة من عدم الاستقرار السياسي والعسكري، مما أدى إلى ســقوط مؤسسات الدولة الهشة. وأسفر ذلك عن الفوضى وانهيار مؤسسة القانون وانتشار السلاح والجريمة وغياب الأمن ومنظومة العدالة الاجتماعية. وأوصلنا ذلك إلى الصراع المر الذي أشعل الحرب بين الليبيين، والذي لا نزال نتجرع مرارته إلى هذه الساعة.

وصل الاحتقان ذروته عام 2019 عندما هاجمت قوات الجيش العربي الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر مدينة طرابلس بداعي تحريرها من المليشيات، فواجهتها مقاومة عنيفة جدا من قوات حكومة الوفاق الوطني برئاســة فايز الســراج. وخلفت تلك المواجهة العديد من الشهداء والجرحى والمعاقين والنازحين واللاجئين، فضلا عن الدمار الذي لحق المباني والمؤسسات وتفاقم البطالة، وخسائر اقتصادية جمة. واشتدّ هذا الصراع باصطفاف الدول الإقليمية، التي كان لها دور كبير في إشعال هذه الحــرب ودعمها. انتهت الأزمــة بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.[1]

(1) اتفاق تام ومستدام لوقف إطلاق النار في ليبيا، جنيف 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2020: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/20201023_ceasefire_agreement_final_arb_0.pdf

تجاوزت هذه الانقســامات والخلافات الصعيد السياســي، مؤثرة وبقوة على النســيج الاجتماعــي، وارتفعت أصوات تنادي بالنعرات القبلية والجهوية مشــكلة خطرا كبيرا على مســتقبل ليبيا وأبنائها؛ فأدى ذلك إلى جعل تحقيق عملية الســلام والاســتقرار الفعلــي أصعــب بكثير مما كنا نظــنّ. لذلك، فالشــعب الليبي اليوم يحتاج إلى وقفة جادة لبناء مســتقبله بعيدًا عن كل ما يحاك ضده، وإلى مصالحة وطنية حقيقية.

> قــدرة الإنســان على العدالــة تجعــل الديمقراطيــة ممكنــة، لكــن ميــل الإنســان إلــى الظلــم يجعــل الديمقراطيــة ضروريــة[1]
>
> رينولد نيبور

عادة ما تنتهي النزاعات المســلحة بتسوية أو اتفاق يتفاوض فيه أطراف النزاع من أجل إنشاء هيكلة جديدة للدولة، وغالبا ما تكون هذه الهياكل ديمقراطية. وقد رأينا هذا عند توقيع اتفاق جنيف في أكتوبر 2020 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس 2021. قد لا يكون الحكم الديمقراطي مثاليا، ولكنه أفضل السيّئ؛ فكما قال ونستن تشرشل "الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم باستثناء جميع الأشكال الأخرى التي تمت تجربتها".[2]

فالديمقراطيــة هي نظــام لإدارة الاختلافات دون اللجــوء للعنف.[3] فوجود الاختلاف في الرأي أو الثقافة أو الأيديولوجيا أو في غيرها من جوانب المجتمع، ظاهرةٌ طبيعية وصحية، ولكنها تتحول إلى صراعات عنيفة إذا لم تجد من يحســن إدارتهــا. وتعمــل الديمقراطية من خلال إبراز الاختلافــات والاعتراف بها وتقبلها

(1) Neibhur, R. *The Children of Light and the Children of Darkness: A Vindication of Democracy and a Critique of Its Traditional Defenders*, (Charles Scribner's sons, New York, 1944).

(2) ونستن تشرتشل، خطاب أمام مجلس العموم البريطاني، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947.

(3) Bloomfield, D., Barnes, T. and Huyse, L. *Reconciliation after violent conflict: A Handbook*, (International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2003), p. 12.

والتعامـــل معها بطريقة تســـمح لهـــا بالوجود دون تهديد النظـــام بأكمله، بدلًا من القضاء عليها.

إذا نظرنا إلى المشهد السياسي الليبي اليوم، فإننا نجد أن من يتصدر المشهد كانوا قد أمضوا عدة سنين في نزاع مسلح، ويعني ذلك أن الأعداء السابقين وجدوا أنفسهم أمام تحدٍّ يتمثل في الجلوس على طاولة واحدة من أجل التفاوض لإدارة خلافاتهـــم، وهذا يتطلب الحدّ الأدنـــى من التعاون. وهذه العملية صعبة جدًّا على أطراف ظلّت العلاقة بينها مدّة طويلة مبنية على الكراهية والعداء وانعدام الثقة.

وهنـــا يأتـــي دور المصالحـــة الوطنية الشـــاملة؛ فقد قال تشـــارلز بيكرينج إن الديمقراطية الســـليمة تتطلب أن نكون شـــرفاء ومتسامحين ومحترمين. والمصالحة تدعو إلى ترميم العلاقات بين أطراف المجتمع جميعها، والحدّ من الغضب والتحيّز وسوء الفهم.

فعلـــى المجتمع بأكمله التحوّل من العلاقات العدائية إلى العلاقات الإيجابية القائمـــة على الاحترام والتعاون، وإلا فـــإن التجربة الديمقراطية لن تنجح. فوجود بيئـــة إيجابية تعاونية مبنية على احترام الآخر، يجعل عمل الأنظمة ســـهلا، بعكس البيئة العدوانية.

أن تكون اجتماعيًا هو أن تكون متسامحًا

روبرت فروست

أصبح الحديث عن المصالحة الوطنية شـــائعًا جدًّا في ظل هذه الانقســـامات والخلافات التي تسود المجتمع الليبي، خاصة عند ذكر العدالة الانتقالية وعملية بناء الدولة وحفظ الســـلام فيما بعد النزاع. وبالرغم من شـــيوع المصطلح، فإنه لا يزال مبهمًا ويشوبه شيء من اللبس في بعض الأحيان؛ فالمصالحة الوطنية مصطلح معقد وفضفاض، ولا يوجد اتفاق على تعريفه؛ ويرجع ذلك إلى كونها منهجا ونتيجة في الوقت نفسه.[1]

(1) المرجع السابق.

ولكن يمكن اختصار عملية المصالحة بأنها عملية ينتقل من خلالها المجتمع من ماض منقسم إلى مستقبل مشترك.[1] وهي عملية بناء علاقة سلمية بين الجناة والضحايا بعد النزاع،[2] من أجل تقليل آثار العنف على الأفراد والمجتمع. تدور عملية المصالحة حول التسويات السلمية التي تحترم حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية، وذلك من خلال الحوار المتبادل، والعمل التعاوني، والاعتراف بالماضي. أي أنها تشمل في رأيي إعادة إدماج حملة السلاح الليبيين من كلا الطرفين في المجتمع؛ وتقديم الحقيقة لعائلات المخفَين قسريا؛ واعتذار المسؤولين من جميع الأطراف للضحايا وعائلاتهم عما مرّوا به من معاناة خلال السنوات الماضية؛ وتعويض الدولة لضحايا النزاع وإعادة المهجّرين لمنازلهم.

ومهما كان تعريف المصالحة فيمكننا الاتفاق على أنها يجب أن تنطوي على "التعايش السلمي"[3] بين الأعداء السابقين. ولا يعني هذا بالضرورة أن تصبح العلاقات بينهم ودية، أو أن ينسى الأطراف ما حدث بين يوم وليلة. ما أقصده بالتعايش السلمي هو أن الأطراف يجب أن تتفق على العامل الأساسي للمصالحة؛ وهو تنحية الخلافات على المدى الطويل.[4]

إنها عملية تبدأ بقبول المتخاصمين لحقّهم جميعًا في التعايش في المجتمعات التي مزقتها الحروب. المصالحة لا تفترض التسامح أو الثقة، إنما تسعى للترويج لهما. فمن غير الواقعي وغير الحكيم افتراض الثقة بين الأطراف في أعقاب الصراع

(1) المرجع السابق.

(2) أورباخ، يهوديت، "هرم المصالحة – إطار عمل سردي لتحليل صراعات الهوية"، علم النفس السياسي، (العدد 30.2، آبريل/ نيسان 2009) ص ص 291–318.

(3) Boraine A. "The Language of Potential" in W.G. James and Linda Van der Vijver (eds.) *After the TRC: reflections on truth and reconciliation in South Africa*, (Ohio University Press, 2001), 77.

(4) مينديز، خوان، "المصالحة الوطنية والعدالة العابرة للحدود والمحكمة الجنائية الدولية"، الأخلاق والشؤون الدولية، (العدد 15.1، مارس/ آذار 2001) ص ص 25–44.

الوحشـــي، عندما تكون ذكريات العنف الذي مارسته الجماعات المتحاربة لا تزال حية وبقايا الدمار لا تزال ظاهرة للعيان.[1]

المصالحـــة الحقيقيـــة تعنـــي عمليـــة تضميـــد الجـــراح الوطنيـــة[2]

إيلين جونسون سيرليف

قال ديزموند توتو كبير الأساقفة ورئيس لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا إنه لا توجد طريق مختصرة أو وصفة بســيطة لمداواة الجراح والانقسامات عقب العنف المســتمر. فبناء الثقة والتفاهم بين الأعداء ليس بالأمر الســهل. ولكنه ضـــروري مـــن أجل عملية بناء الســلام الدائم. يجب النظر إلـــى الماضي المؤلم والاعتراف به وفهمه وتجاوزه معا، من أجل ضمان عدم تكراره مرة أخرى.[3]

من أكبر المشــاكل التـــي تواجه عملية المصالحة في ليبيا تأخيرُها المســـتمر وعدم البدء بها فور انتهاء النزاع المسلح؛ إذ إن أصحاب القرار يخافون إعادة فتح صفحات الماضي الأليم، وعادة ما يفضلون طيّها ونسيانها لأنهم يعتقدون أن التركيز على تلك الأحداث وعلى المشــاعر الناتجة عنها قد يعرقل النظام. إلا أن الماضي سيعود ليطاردنا من جديد إن لم نواجهه اليوم.

لكـــن يجـــب التنويه إلى أن المصالحة لا بد أن تقوم على معايير معينة، أهمها معيار العدالة،[4] فإن حادت المصالحة عن ذلك فستكون النتائج وخيمة؛ إذ إنها لا تقوم إلا بجبر الخواطر ورد المظالم ومحاســبة المسؤولين؛ فيجب على الظالم أن

---

(1) Kumar, K. *Promoting social reconciliation in postconflict societies: Selected lessons from USAID's experience. No. 24.* (United States Agency for International Development, 1999) p. 1-2.

(2) خطاب التنصيب لإيلين جونسون سيرليف، 16 يناير/ كانون الأول 2012، ليبيريا.

(3) Bloomfield, et al. *Reconciliation after violent conflict.*

(4) Philpott, D. *Just and unjust peace: An ethic of political reconciliation*, (Oxford University Press, 2015), p. 23.

يدفــع الثمن. ولكنها تتطلب أيضا بعض التضحية؛ فالحق في رأيي الشــخصي، لا يمكن توزيعه على الجميع.

والأهم من هذا كله، هو اختيار الأشــخاص الأكفاء الذين تقع على عواتقهم قيادة عملية المصالحة؛ فينبغي أن يكونوا أشخاصًا صادقين تهمّهم مصلحة الوطن. وعلى من يتكفل بعملية المصالحة أن يكون من خيار الناس، وأن يتفق عليه جميع الأطراف، وعليه كذلك أن يكون حياديا، وأعني بالحيادية أن يقف في صف مصلحة ليبيا فقط، دون النظر إلى أجندة شخصية أو جهوية أو قبلية.

وعلــى من يريــد أن يكون جزءا من عملية المصالحة فــي ليبيا أن تتوفر فيه معايير النزاهة من صدق وأمانة وحســن ســيرة وسلوك بين أبناء مجتمعه؛ فمن غير المنطقي أن يقود هذه العملية الحساسة أناس يفتقرون للخبرة والعلم وحسن الخلق.

وما يحدث اليوم باســم عملية المصالحة في ليبيا، لا أعتقد أنه ســيكتب له النجاح إن اســتمر على هذا المنوال من التخبط العشــوائي وغياب رؤية واضحة؛ فأغلب الوجوه المتصدرة للمشــهد الآن مســتعينة بقوة الســلاح والمال السياسي، ومواقفهم لا تقبل التسوية مع الطرف الآخر. أمّا الوجوه الأخرى فتفتقر إلى الحكمة، وقد يعود ذلك إلى قلة خبرتها وضعف حيلتها أمام قوة الآخرين.

ولا بــد مــن توضيــح نقطة مهمة جدًّا وهي أنه ليــس كل من خدم في حقبة القذافي من الأشرار، وليس كل من جاء بعد ثورة الـ17 من فبراير من الأخيار.

جــل مــن تولى إدارة عملية المصالحة الوطنية فــي ليبيا، كانت أجندة الدول الإقليمية حاضرة وبقوة في أدائهم، مما ســاهم في إطالة أمد الانقســام. وكما يعلم الجميع فإن هذه الدول لديها مصالح خاصة ربما تختلف عن مصالح الليبيين.

> المصالحــة يجــب أن تكــون مصحوبــة بالعدالــة، وإلا فإنهــا لــن تــدوم
>
> كورازون أكوينو.

عند التحدث عن المصالحة، دائما ما يتولد صراع بين العدل والسلام؛ أيهما يأتي أولا؟ هل نحاول تحقيق السلام أولًا، أي منح العفو للمسؤولين من أجل تهدئة الأمور والقدرة على تعايش بعضنا مع بعض، وهو ما من شأنه تأخير عملية العدالة؟ أم أن محاكمة الجناة وكسر حلقة الإفلات من العقاب أكثر أهمية؟ وإذا بدأنا بهذا فربما تتعرقل عملية المصالحة؟

النظام القضائي في ليبيا حاليا غير مستقل، وبالتالي فهو غير قادر على إجراء محاكمات عادلة وفعالة فيما يتعلق بما حدث خلال النزاعات المسلحة والظلم الذي وقع على كثير من أبناء الشعب الليبي. وأي عدالة قد يوفرها ستكون إما منحازة أو غير ملائمة؛ لذلك فإن أهم خطوة في الوقت الحالي هي العمل على ضمان استقلالية القضاء. وأقصد هنا الاستقلالية الفعلية التامة؛ إذ إن مسودة الدستور الليبي ضمنت استقلالية القضاء، ولكن الواقع غير ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية المصالحة يجب ألا تضحي بالعدالة من أجل الاستقرار.[1] فالعدالة جزء من عملية المصالحة لا يمكن الاستغناء عنه، ولكن من أجل المضي قدما يجب النظر إلى العدالة بطريقة مختلفة؛ فالعدالة لا تعني العقاب فحسب، بل هناك سبل أخرى لتحقيقها. فهي تنطوي أيضا على عدد من العناصر التي تكمل العقوبة القضائية كالاعتراف بالذنب وتعويض الضحايا وتدابير المجتمع المدني التي تعزز الحوار وتضميد الجراح والتغلب على الكراهية، وكذلك الاعتذار والعفو، ولكن ليس على حساب العقاب العادل.

فمثلا إذا نظرنا إلى تجربة جنوب إفريقيا فسنجد أنها من أنجح تجارب المصالحة مع أن الانقسام والخلاف بين المجتمع هناك متجذر وواضح. شكل نيلسون مانديلا لجنة الحقيقة والمصالحة عقب انتهاء حقبة الفصل العنصري، وبدلا عن العدالة التقليدية التي تتمحور حول الجاني وتقديمه إلى المحاكم، اعتمدت

(1) Roht-Arriaza, N. "The new landscape of transitional justice" in Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena (eds.) *Transitional justice in the twenty-first century: Beyond truth versus justice*, (Cambridge University Press, 2006), p. 1-16.

اللجنة العفو المشـــروط سبيلًا لتحقيق العدالة؛ فأعطت الفرصة للضحايا وعائلاتهم ليرووا قصصهم في بيئة داعمة، وأتاحت للجناة الفرصة للاعتراف بأفعالهم وطلب الصفح من الضحايا وعائلاتهم. وهكذا تكون اللجنة قد لعبت دورًا رئيسيا في إعادة الوحـــدة الوطنيـــة دون إهدار حقوق الضحايا؛ بانتهـــاج العدالة الإصلاحية وتجنب الانقسام الاجتماعي، خلافًا للعدالة العقابية التقليدية.[1]

قد يرى بعض الناس أن تجربة جنوب إفريقيا تشجع الإفلات من العقاب ولا تتماشـــى مع أســـس العدالة، ولكن يمكننا الأخذ بجزء من هذه التجربة. قد نكتفي في ليبيا بمحاســـبة من يجلسون على الكراسي ومحاكمتهم محاكمة تقليدية، ولكن قد ننتهج العدالة الإصلاحية (لجان المصالحة) عند التعامل مع بقية المقاتلين؛ ففي نهاية المطاف الجميع حمل السلاح دفاعا عن ليبيا. أهل طرابلس ومن والاهم حملوا السلاح دفاعا عن العاصمة، والطرف الآخر حمل السلاح ليحرر العاصمة من حكم المليشيات والفساد المتفشي في الحكومة، وكلاهما مؤمن بأنه على حق وأنه يخدم الوطن. فإذا استثنينا كبار المسؤولين، والعالم أجمع يعرف من هو الظالم ومن هو المظلوم، فســـنرى أن العديد ممن شارك في الحرب تم تضليله. لذلك علينا حصر المسؤولية فيمن أطلق شرارة الصراع والفتنة.

لا أذكـــر تجربـــة جنوب إفريقيا للتمجيد أو التقليد؛ إذ إنني أؤمن بأنه لا يوجد نموذج عالمي متكامل و"صحيح" لعملية المصالحة، فلكل دولة قضاياها وظروفها الخاصة بها. ولا يمكننا نسخ عملية المصالحة التي قامت بها إحدى الدول وتطبيقها على ليبيا، ولكن من الممكن النظر إلى تلك التجربة والاســـتفادة منها بما يتناســـب مع خصوصية الشعب الليبي وتطلعاته المستقبلية.

> إنهـــا ليســـت "ســـامح وانـــس" وكأن شـــيئا لـــم يحـــدث، بـــل "ســـامح وامـــض قدمـــا"
>
> آلان باتون.

(1) Ndulo, M. (ed.) *Security, reconstruction, and reconciliation: When the wars en*, (CRC Press, 2007) p. 134-135.

المصالحة لا تعني النسـيان، فكيف ينسـى من فقد أمًّا أو أبًا أو حبيبًا؟ كيف ينسى من فقد قَدَمًا أو يَدًا؟ وكيف ينسى من فقد بيته أو جاره؟

لا يمكننا أن نطلب النسيان من الضحية؛ ففي ذلك إهانة له وإجحاف عظيم به قد يولد ضغينة في المجتمع، ولكن يمكننا أن ندعوه إلى العفو والتنازل. ولا أقصد التنازل عن الحقوق؛ فقد وضحنا سابقا أن العدالة هي جوهر المصالحة. ولكن علينا جميعا تقبل ما حدث والتعايش معه ومسامحة أنفسنا أولا عن الدور الذي لعبناه في الصراع؛ فنحن مسؤولون جميعا عن ما حصل، وإن تفاوتت درجة المسؤولية. ليس من السـهل أن يعفو شـخص بجرة قلم، ولكن في سبيل بناء بلادنا وحقن الدماء لا بد من تقبل الآخر وتقديم التنازلات. لا يمكننا السير على ذات النهج وتغذية روح الانتقام مرارا وتكرارا. المصالحة تتطلب تضحيات عظيمة من أولياء الدم.

المصالحة تعني العمل معًا لتصحيح إرث الظلم الماضي

نيلسون مانديلا.

إذا نظرنا إلى المشـهد السياسي اليوم، فسنجد أنه يؤجج نار الانقسام والفتنة. فالمحاصّة السياسية التي قامت عليها حكومة الوحدة الوطنية ربما كانت حلا لحظيا مـن أجل كسـب ثقة البرلمان وهي مرغمة على ذلـك، ولكنها كارثة على المدى البعيد. فبدلا من أن نبني بلادنا على الكفاءات بنيناها على القبلية والجهوية. نحن الآن في موقف لا نحسـد عليه، ويجب علينا وضع خطة طويلة الأمد تمكننا من الخروج من هذا المأزق.

إذا نظرنا إلى لبنان فسنرى أن نظام المحاصّة السياسية "الطائفية" الذي ورد في الميثاق الوطني اللبناني،[1] وأكده اتفاق الطائف[2] هو أحد أسباب المشكلة الطائفية

(1) الميثاق الوطني اللبناني 1943 هو ميثاق غير مكتوب ينظم أسس الحكم في لبنان، ولا يزال يعمل به اليوم. ينص الاتفاق على أن الرئيس اللبناني يجب أن يكون مارونيا، وأن يكون رئيس مجلس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا، ونائب رئيس مجلس النواب من الروم الأرثوذكس ورئيس الأركان العامة من الدروز.

(2) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف، 1989) تنص على توزيع مقاعد مجلس النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين.

فــي لبنــان اليوم؛ إذ إنه قَنَّن التقســيم. في ليبيا الأمر مختلــف نوعا ما؛ إذ إننا لا نعاني من تلك التعددية الدينية والمذهبية الموجودة في لبنان، فمع خصوصية بعض الأعراق فإن جميع مكونات الشعب الليبي يعيشون في سلام. لكن إذا استمر نظام المحاصّة فسيجعل منا لبنانًا آخر، مع كل حبي واحترامي للبنان الشقيق.

بمضينا على هذا النهج فإن الانتخابات المقبلة (24 ديسمبر 2021) لن تحقق المصالحة المنشــودة؛ فالمواطن الآن ســينتخب بناءً على الفكر القبلي وبناءً على الأجندة السابقة وعلى الاصطفافات الجهوية. وسيعيد تدوير ذات الوجوه المتصدرة للمشــهد السياســي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم من فشــل الدولة. وأنا لا أتحدث عن أشخاصهم أو كفاءاتهم، وإنما أتحدث عن فشلهم في إدارة الصراع.

> تتطلــب المصالحــة تغييــرات في القلــب والــروح، وكذلــك تغييــرات اجتماعيــة واقتصاديــة. إنهــا تتطلــب فعــلًا اعتباريًّــا وعمليًّــا على حــدٍّ ســواء
>
> مالكوم فريزر.

المصالحة عملية طويلة الأمد، لا تنتهي في شهر أو اثنين، بل هي مسألة تتطلب العديد من السنوات وتستلزم ميزانية كبيرة من أجل تحقيقها. لذلك يجب على ليبيا أن تضــع خطــة مصالحة متكاملة وطويلة المدى (مــع عدم إهمال الخطة القصيرة المدى)، وأن تســتغل جميع المجالات من أجل الوصول إلى المصالحة الحقيقية الفاعلــة. فالمصالحة ليســت مجرد مفهوم سياســي، بل هي عمــل اجتماعي في الأساس. يجب أن يكرس التعليم والفنّ والرياضة والإعلام وغيرها من المجالات في خدمة أهداف المصالحة.

بــدءًا بالتعليم مثلا، يجب توجيه المدارس منذ الصفوف الأولى إلى أن تزرع في الطفل بعد حبِّ الله ورســوله، حبَّ الوطن والعلم واحترام الدستور والقانون، وأن القبيلة جزء من الوطن الغالي. كما يجب أن تقوم المدارس والجامعات بإرساء مبــدأ الأخوة بتبادل الزيارات بين الأقاليم والقيام بالندوات والمبادرات الإصلاحية

والاستعانة بكل ما يلزم لتحقيق جوهر المصالحة. ويجب أن يكون هناك دور كبير للحركة الكشفية في هذا الصدد، والاهتمام بالنشء بغرس هذه المبادئ العظيمة.

يمكننا النظر إلى تجربة ساحل العاج وكيف أن مباراة كرة قدم تمكنت من توحيد البلاد. فبعد ترشح منتخب ساحل العاج لتصفيات كأس العالم في 2005 قال اللاعب ديدير دروغبا،(1) في مقابلة على التلفزيون الوطني: "من الشمال والجنوب والوسط والغرب، أثبتنا اليوم أن جميع العاجيّين يمكنهم التعايش واللعب معًا بهدف مشترك: التأهل إلى كأس العالم".(2) كانت هذه الكلمات مع مبادرات أخرى قد أشعلت شرارات المصالحة في ساحل العاج. حيث أظهر نجاح اللاعبين على أرض الملعب إمكانية أن يجتمع العاجيون، بغض النظر عن خلفيتهم، في وئام وكفاح مشترك. اقترح دروغبا فيما بعد لعب مباراة ساحل العاج المقبلة في منطقة بواكي التي يسيطر عليها الثوار ليكون ذلك رمزًا للتعايش والمصالحة. وفي الثالث من يونيو 2007 أقيمت مباراة ساحل العاج ضد مدغشقر في بواكي بحضور كل من رئيس الدولة وزعيم الثوار جنبًا إلى جنب وتقدم فريق ساحل العاج بخمسة أهداف مقابل صفر. خمسة أهداف لإنهاء خمس سنوات من الصراع.

من أهم عناصر المصالحة في ليبيا إعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية والمجتمع.(3) ويمكننا النظر إلى تجربة تيمور الشرقية في محاولة دمج المقاتلين بالمجتمع ووضع السلاح بعد انتهاء الاحتلال الإندونيسي في 1999. لكن يجب أن تتوفر عدة عوامل من أجل دمج المقاتلين، أهمها إرادة المقاتلين السابقين أنفسهم للعودة إلى الحياة المدنية أو الاندراج تحت قيادة الجيش أو الشرطة النظاميين، وتقبل ودعم المجتمع، وتسهيل الإجراءات وإتاحة فرص العمل

---

(1) لاعب كرة قدم محترف، لعب في أكبر الأندية الأوروبية، ونال عدة جوائز فردية وجماعية.

(2) "Didier Drogba - Speech to stop Civil War", *YouTube*, 2016: https://www.youtube.com/watch?v=KAW7DF1Ufek

(3) Özerdem, A. and Podder, S. *Youth in conflict and peacebuilding: Mobilization, reintegration and reconciliation*, (Springer, 2015) p. 79.

لضمان حياة كريمة.[1] إن عملية إعادة الدمج هي بطبيعتها عملية اجتماعية واقتصادية ونفسية بطيئة ومكلفة، ولكنها إذا نُفِّذت بشكل فعال دون خلق شرارة بين الناس فيمكن أن تكون جزءا كبيرا من عملية المصالحة والعدالة الاجتماعية والمساهمة في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.[2]

ولن نستطيع الوصول إلى ذلك إذا ما تخاذل المسؤولون. ففي أنجولا مثلا فشلت عملية دمج المقاتلين بالمجتمع عام 2003 لأنها لم تحظ بالاهتمام والالتزام الضروريين من القيادة السياسية والفصائل المتحاربة في البلاد. وهنا نعود إلى النقطة الرئيسية وهي أن أهم عامل في المصالحة الوطنية هو جدية الأشخاص الذين يديرونها.

وعلى الدولة الليبية كذلك أن تكون صارمة في موضوع المصالحة، وذلك بسن قانون يجرم المناداة بالنعرات الطائفية والقبلية والجهوية. ويمكن الاستفادة من قوانين الدول الأخرى في ذلك، فمثلا يعاقب بالسجن حتى 10 سنوات في سلطنة عمان كل من يثير النعرات الطائفية أو المذهبية أو يثير ما من شأنه الشعور بالكراهية أو البغضاء أو الفرقة بين سكان البلاد أو يحرض على ذلك.[3] لذلك يستطيع المرء أن يرى بكل وضوح مدى ترابط النسيج الاجتماعي العماني والتعايش السلمي هناك. كما يمكن بالمقابل أن تطرح حوافز ومكافآت لكل من يقوم بمشروع أو مبادرة تساهم في المصالحة وبناء الوحدة الوطنية.

على المؤسسات الإعلامية والفنية والثقافية كذلك أن توجه جميع برامجها للتشجيع على المصالحة ولمّ الشمل، بدلا من تأجيج الانقسام. يجب أن يكون شعارنا في هذه المرحلة أنه مهما اختلفنا فإن ليبيا تجمعنا.

> ما يهم في الحياة ليس مجرد أننا عشنا. إن الاختلاف الذي أحدثناه في حياة الآخرين هو الذي سيحدد أهمية الحياة التي نعيشها
>
> نيلسون مانديلا.

(1) المرجع السابق، 43.

(2) Kingma, K. and Sayers, V. *Demobilisation in the Horn of Africa: In Proceedings of the IRG Workshop* (1994, December), p. 4-7.

(3) قانون الجزاء العماني 7/ 2018. المادة 108.

خاتمة

من المهم الإسراع والبدء في عملية الإصلاح، والبحث عن الخلل وتحديده، ووضع خطة متكاملة من قبل إستراتيجيين وقانونيين وسياسيين نزيهين ومختصين في هذا المجال، وإن تطلب ذلك الكثير من الوقت، لكن علينا أن نبدأ. فالمصالحة لن تأتي في يوم وليلة، وقد لا نستطيع جني ثمارها غدا. المصالحة كشجرة زيتون نزرعها اليوم، ليتظلل بها ويأكل من ثمارها أبناؤنا في المستقبل.

لقد تعمدت أن أنهي مقالتي هذه بنقطة جوهرية، اقتداءً برسولنا الكريم صلوات الله عليه في الصفح والعفو، وامتثالا لقوله تعالى "فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين" (الشورى: 40)، فقد واجه رسولنا الكريم كل أنواع الأذى من السخرية والاستهزاء والرمي بالحجارة، وعندما دعا الله سبحانه وتعالى قال "اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون". وفي السنة الثامنة للهجرة عندما دخل مكة فاتحا منتصرا دون إراقة الدماء، وقف أهل مكة أمام الكعبة وقد امتلأت قلوبهم رعبًا وخوفًا؛ فهم الذين آذوه وحاصروه وتآمروا عليه وعذبوا أصحابه، لكنه صلى الله عليه وسلم قال جملته المشهورة التي كانت ولا تزال عنوانًا للعفو والصفح: "ما ترون أني فاعل بكم" (وهذا يرينا أن الرسول عليه الصلاة والسلام أعطاهم فرصة للحوار) قالو: خيرا، أخٌ كريمٌ وابن أخ كريم، فرد عليه الصلاة والسلام "اذهبوا فأنتم الطلقاء". ولعل هذه الورقة تسهم ولو بجزءٍ يسير في تحقيق المصالحة.



استقلال القضاء الليبي: أحكام دستورية

علي أبو سدرة

في أعقاب انتفاضة فبراير 2011 في ليبيا، ترافقت الدعوات إلى الإصلاحات الاقتصادية والليبرالية السياسية مع مطالب لإصلاح سيادة القانون وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. وحتى يومنا هذا، تواجه ليبيا عددًا كبيرًا من العقبات قبل أن تصبح مجتمعًا قائمًا على العدل وسيادة القانون. ويبرز هذا بشكل خاص إذا ما أخذنا في الاعتبار أن البلد يخرج من 42 عامًا من الديكتاتورية في ظل حكم القذافي، وهي فترة تميزت بتثبيط أي تلميح لتنظيم الأشياء بشكل صحيح، مما دفع البلاد نحو مظالمها الحديثة. ونتيجة لذلك، يواجه الوضع الانتقالي في ليبيا صعوبة كبيرة؛ حيث يحاول تحويل ثقافة اعتادت الفساد والاضطراب إلى ثقافة ديمقراطية و ثقافة تحترم سيادة القانون وتثمنها.[1]

وتقتضي سيادة القانون التسليم بأن المجتمع يجب أن يكون ملزمًا وخاضعًا للقانون، على المستويين الفردي والجماعي. إنها تكرس بوضوح فكرة أنه لا يوجد أحد فوق القانون. ولذلك، لا بد لكل دولة من نظام دائم من القوانين والمؤسسات والمعايير، والإرادة الاجتماعية الملتزمة بتقديم المساءلة والقوانين العادلة والإجراءات الشفافة وضمان الوصول للعدالة. وهذا يعني أيضًا أن العدالة تتحقق في الوقت المناسب من قبل سلطة قضائية مستقلة ومحايدة، ويمكن الوصول إليها،

(1) "تقرير تقييم سيادة القانون: ليبيا 2013"، اتحاد تقييم القانون الدولي، 2013، ص 12.

ولديها موارد كافية، وتعكس تركيبة المجتمع الذي تخدمه.[1] إن إدراك أن استقلال القضاء أمر أساسي لسيادة القانون مسألةٌ بالغة الأهمية لأيّ مجتمع ديمقراطي. ويلعب القضاة دورًا حيويًّا في ذلك بصفتهم حراسًا للعدالة والديمقراطية.[2] ومن أجل ضمان تمسكهم بالعدالة وسيادة القانون دون تأثير غير لائق، لا بد أن يكونوا مستقلين عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

يبدأ هذا الفصل بتلخيص أهمية دور القضاء المستقل في مجتمع يهدف إلى دعم العدالة وحقوق الإنسان، وتهيئة الظروف المناسبة للمساءلة والوصول إلى العدالة. وهو بذلك، يسلط الضوء على حيوية القضاء في منع إمكانية الانجرار إلى الاستبداد من خلال الحفاظ على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات. وبعد ذلك، سيبحث هذا الفصل في الوثائق الدستورية الليبية والإصدارات المتعاقبة لها عبر تاريخ ليبيا الحديث، من عام 1951 تحت حكم الملك إدريس إلى نظام القذافي الثوري من 1969 إلى 2011 والفترة الانتقالية الحالية، وذلك من حيث الإنجازات الرسمية والعملية. وخلال فحص المستندات المطلوبة، سيتم إجراء مقارنة في الوقت ذاته مع القانون والمعايير الدولية.

كما سيتم تقديم توصيات إلى السلطات الليبية حول كيفية إصلاح القانون لتوفير نظام قضائي مستقل وخاضع للمساءلة بشكل أفضل، بناءً على المعايير الدولية. فمصادر القانون الدولي مثل المعاهدات التي انضمت إليها ليبيا ومستنداتها المفسرة لها تشمل، على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (ICCPR)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (الميثاق العربي)، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الإفريقي)، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.

(1) "What is the Rule of Law?", *World Justice Project*, (last visited on 18th October 2021): https://worldjusticeproject.org/about-us/overview/what-rule-law

(2) المرجع السابق.

ولا يركز هذا الفصل على الوضع الأمني والسياسي المتقلب في ليبيا وتأثيره علـى القضـاء، رغم الاعتراف بالتأثير الواضح للوضـع الأمني على الحالة الليبية، ولكنـه بـدلًا من ذلك يحلل القوانين المعمول بها ذات الصلة باسـتقلال القضاء. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز الحكم المستقر في ليبيا في المستقبل سيتطرق هذا الفصل لتوصيات إصلاحات القانون التي يُنظر إليها على أنها ضرورية لإعادة بناء الثقة داخل القضاء الليبي والتصور العام له. ومرة أخرى نؤكد أن جميع الأمور الموضحـة فـي هذا الفصل تهدف في نهاية المطاف إلى جعل الإطار الدسـتوري يتماشـى مع القانون والمعايير الدولية، مع وضع إرسـاء اسـتقلال القضاء وتوطيد سيادة القانون في المقام الأول.

أهمية استقلال القضاء

يلعب اسـتقلال القضاء دورًا رئيسـيًّا في تعزيز سيادة القانون والحفاظ عليها والفصل بين السلطات. إن الفصل بين السلطات أمر حيوي لحماية حقوق الإنسان وترسـيخ الديمقراطية، وهو العنصر الأكثر أهمية في مطلب اسـتقلال القضاء في مكافحة تجاوز السلطة لأي فرع من فروع الحكومة.[1]

ويتطلب مبدأ الفصل بين السـلطات تقسـيم السـلطة إلى ثلاثة أفرع مستقلة: السـلطة التنفيذية، والسلطة التشـريعية، والسلطة القضائية. وهو ينطوي على وضع ضوابط وتوازنات، يجسـدها عادة نظام عدالة مسـتقل وحيادي، على السـلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة من أجل الإشراف على ضمان سيادة القانون وتنفيذه، مما يمنع التركيز المفرط للسـلطة في هيئة أو فرع واحد من الحكومة. فالسـلطة القضائيـة يجـب أن تكون قادرة على أداء واجباتها دون تدخل لا داعي له من قبل

(1) Kavanagh, A., "The Constitutional Separation of Powers" in David Dyzenhaus and Malcolm Thorburn (eds.) *Philosophical Foundations of Constitutional Law*, (Oxford University Press, 2016.), pp. 221, 229.

الفاعلين السياســيين.[1] وبالتالي، فإن استقلالية المحاكم تضمن عدم استغلالها من قبل السلطة التنفيذية أو التشريعية عند إصدار الأحكام القضائية. ولذلك فإن مقاومة الضغط الخارجي هي مفتاح لتعزيز قدرة القضاء على دعم سيادة القانون. والحالات التــي لا يمكــن فيها الاعتماد على القضاء للفصل في القضايا بنزاهة ووفقًا للقانون بسبب الضغوط والتأثيرات الخارجية، تتسبب في تشويه دور المحاكم وتقويض ثقة الجمهور في الحكومة.[2]

القضاء هو مفتاح مكافحة الفساد العام والخاص، والحدّ من التلاعب السياسي، وزيــادة ثقة الجمهور في نزاهة الحكومة. وكما أكد مونتســكيو، فإن الحفاظ على مثل هذه الآليات يســتلزم ضوابط وتوازنات من قبل هيئة قضائية مســتقلة من أجل تجنّب خطر الاســتبداد وإمكانية إســاءة استخدام السلطة. ويساهم ذلك في تحقيق توازن عادل ومســتقرّ داخل الحكومة.[3] وتتطلب الاســتقلالية والنزاهة الموضوعية والحيــاد، وكلاهما شــرطان أساســيان لســيادة القانون. ويضمن نظــام الضوابط والتوازنات الفعال جنبًا إلى جنب مع الســلطة القضائية المســتقلة أن المحاكم لا تخضع لإرادة الفروع التشــريعية أو التنفيذيــة للحكومة. ويتوافق هذا مع ادعاءات كافانا بأن الضوابط والتوازنات تضمن لكل فرع عدم تجاوز سلطته أو التعدي على الواجبات والمسؤوليات الموكلة إلى أجهزة الحكومة الأخرى.[4]

وفي المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، تواجه السلطات القضائية عقبات أكبــر، وتكــون أيضًا أكثر أهمية. وفي دول ما بعد الصراع أو ما بعد الاســتبداد، يتطلب نظام العدالة عادة تغييرًا جذريًّا ينتقل فيه من كونه امتدادًا للسلطة التنفيذية

(1) محكمة الجنايات الدولية، محاكمة النظام الليبي: تحقيق في المعايير الدولية للمحاكمة العادلة- مارك إيليس، ملحق ICC-01/11-01/11-640-AnxF، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ص ص 22.

(2) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - مكتب الديمقراطية والحكم، إرشادات لتعزيز الاستقلال القضائي والنزاهة، (PN-ACM-003، نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، ص 6.

(3) De Secondat, C.L, and de Montesquieu, B. *The Spirit of the Laws*, (n/a, 1748)

(4) Kavanagh, A., "The Constitutional Separation of Powers".

أو النخبة أو المجلس العسكري للبلاد إلى دوره الجديد باعتباره عادلًا ومستقلًا.[1] وإلــى جانب الضوابط والتوازنات الأخرى، يمنع جهاز القضاء المســتقل احتمال حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، يمكن أن تتم من خلال السلطة غيــر الخاضعــة للرقابــة لفرع واحد أو أكثــر. وكما يقول روتي تيتــل، فإن مثل هذه الســياقات المتغيرة تمثل صعوبات غير مســتقرة ومتقلبة، ومع ذلك لا تزال المجتمعــات الانتقاليــة تحتفظ بفرص كثيرة لأن القانون "يحافظ على النظام حتى في الوقت الذي يسمح فيه بالتحول".[2]

وفي البلدان الخارجة من الصراع، تم قبول إرســاء ســيادة القانون بشكل عام علــى أنه أمر ضــروري لإعادة إعمار البلاد. ويعتبر محــركًا للتنمية والإصلاحات من خلال إضفاء الطابع غير الشــخصي وتأمين الشرعية والاستقرار للبنية السياسية للدولة القومية. ونظرًا لالتزامات ليبيا الدولية، فقد تعهدت الحكومة باحترام ودعم الفصل بين الســلطات. وعلى سبيل المثال، تنص اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على ضرورة وضع الضوابط والتوازنات من أجل "ضمان ألا يصبح أي جهاز حكومي قويًا جدًّا ويستغل سلطته".[3] كما تم التأكيد على أهمية هذا الفصل من قبل لجنة حقوق الإنســان التابعة للأمم المتحدة، لا ســيما في الحالات التي "لا يمكن فيها التمييز بوضوح بين وظائف واختصاصات السلطة القضائية والسلطة التنفيذية أو عندما تكون الأخيرة قادرة على الســيطرة أو توجيه الأولى فذلك غير متوافق مع فكرة المحكمة المستقلة".[4] ومثل هذه الحالات ليست من ليبيا ببعيدة.

(1) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إرشادات لتعزيز الاستقلال القضائي والنزاهة.

(2) ديزينهاوز، ديفيد، "استقلال القضاء والعدالة الانتقالية وسيادة القانون"، دورية مراجعة القانون بأوتاجو، (العدد 10، 2001) ص 345.

(3) African Commission for Human and Peoples' Rights in "Lawyers for Human Rights v Swaziland (251/2002)" in *African Human Rights Law Reports 2005*, (Pretoria University Law Press, 2007.), pp. 66.

(4) الأمم المتحدة – اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – التعليق العام رقم32، CCPR /C /GC /32، 23 أغسطس/ آب 2007، فقرة 19.

القانون والمعايير الدولية

لا ينبغـــي التقليل من أهمية اســـتقلال القضاء، لا ســـيما عندمـــا يتعلق الأمر بديمقراطية دســـتورية. إن الحق في قضاء مســـتقل وحيادي حق راسخ في القانون الدولي. ولحماية حقوق الإنســـان وضمان ســـيادة القانون، من الأهمية بمكان أن تعمل المحاكم باســـتمرار ضمن مبادئ اســـتقلال القضاء. ويكرس القانون الدولي الحـــق في قضاء مســـتقل باعتباره لا غنى عنه للحـــق في محاكمة عادلة، وهو حقّ مضمون وفقًا للمعاهدات التي تكون ليبيا طرفًا فيها. ويمكن اشتقاق تعريف عملي لاستقلال القضاء من المعاهدات والصكوك والآليات الدولية، بما في ذلك المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وهذا التعريف متعدد الأوجه، ويتألف من العديد من المكونات التي تهدف إلى معالجة مختلف جوانب استقلال القضاء، والتي يجب أن يفي بها كل نظام قانوني.

أولًا، بوصفه معاهدة متعددة الأطراف اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فـــي عام 1966، فـــإن العهد الدولي الخـــاص بالحقوق المدنية والسياســـية يُلزم الـــدول الأطـــراف قانونًا بأحكامه، وليبيا واحدة من تلك الأطراف منذ عام 1970. ويتضمـــن العهـــد نصًّا لا لبس فيه، عبر المادة 14، يؤيد شـــرط اســـتقلال القضاء باعتبـــاره جـــزءًا من دعم الحق في محاكمة عادلة. وتنصّ المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياســـية على حق الشخص في محاكمة عادلة وتوضح المبادئ الأساسية للعدالة على النحو المعترف به من قبل المجتمع الدولي كما يلي:

جميع الأشـــخاص متســـاوون أمام القضاء. وعند تحديد أي تهمة جنائية ضد شـــخص، أو في حقوقه والتزاماته عبر دعوى مدنية، يحق لكل فرد الحصول على محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة ومســـتقلة وحيادية منشـــأة بموجب القانون. ويجوز استبعاد الصحافة والجمهور من كل المحاكمة أو جزء منها لأسباب تتعلـــق بالأخـــلاق أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو عندما تقتضـــي مصلحة الحياة الخاصة للأطـــراف ذلك، أو لاعتبارات ضرورية للغاية في

رأي المحكمة في ظروف خاصة إذا كان من شأن الدعاية الإضرار بمصالح العدالة؛ ولكن أي حكم صادر في قضية جنائية أو في دعوى مدنية يجب أن يُنشر على الملأ إلا إذا كانت مصلحة الأحداث تتطلب خلاف ذلك أو كانت الإجراءات تتعلق بنزاعات الأمور الزوجية أو الوصاية على الأطفال.[1]

وهذا يتطلب التمسك باستقلال القضاء باعتباره جزءًا من الحق في محاكمة عادلة. ويشكل عدم القيام بذلك إخفاق الدول الأطراف في التقيد بالتزاماتها الدولية.

ومن أجل حماية الدول لاستقلال القضاء، اعتمدت الأمم المتحدة إطار عمل من المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية. وعلى الرغم من أن تلك المبادئ ليست ملزمة قانونًا، فإنها تهدف إلى أن تكون مصدرًا للدول الملتزمة باستقلال القضاء. وتشمل هذه الوثائق، على سبيل المثال لا الحصر، المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية لعام 1985، وتنصّ هذه المبادئ على أن "استقلال القضاء يجب أن تضمنه الدولة ويكرسه الدستور أو قانون البلد"[2]، وتضمن القواعدُ الراسخة في الدستور للدول اتخاذَ تدابير محددة تكفل استقلال القضاء، وتحمي القضاة من أي شكل من أشكال التأثير السياسي أو التلاعب عند إصدارهم للأحكام.

وقد كررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذلك؛ إذ أكدت أن المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تتطلب من الدول الأطراف اتخاذ تدابير تدعم استقلال القضاء "من خلال الدستور أو اعتماد قوانين تحدد إجراءات واضحة ومعايير موضوعية للتعيين والأجور والمدة الوظيفية والترقية،

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، U.N.T.S.14668، المعتمد في 19 ديسمبر/ كانون الأول 1966، ودخل حيز التنفيذ في 23 مارس/ آذار 1976. المادة 14.

(2) الأمانة العامة للأمم المتحدة – إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية، مبادئ أساسية بشأن استقال السلطة القضائية، A /CONF.121 /22 /Rev.1، 1985.

وإيقاف أعضاء السلطة القضائية وعزلهم والعقوبات التأديبية المتخذة بحقهم".[1] وهذا يسمح للدستور (أو اعتماد القوانين العادية) بوضع إجراءات واضحة ومعايير موضوعية للتعيين، والمكافآت، وفترة تولي المنصب، والترقية، والإيقاف عن العمل، وعزل أعضاء السلطة القضائية، كما يسمح بفرض عقوبات تأديبية عليهم. وهذا بدوره يعزز الوضوح والشفافية داخل النظام القضائي، مما يحمي القضاء من الاستغلال المستقبلي للقانون.

كما أن استقلال القضاء مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي ينص على الحق في محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة ومستقلة وحيادية منشأة أمام القانون بموجب المادة 10. وينص الميثاق العربي أيضًا على ذلك بموجب المادة 12، وذلك من خلال ضمان التقاضي أمام محكمة مستقلة ومحايدة ومختصة فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة في القانون المضمونة في الممارسة، مع تحديد ما يلي: "تضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وتحمي القضاة من أي تدخل أو ضغط أو تهديدات".[2]

وعلى أساس معايير القانون الدولي المذكورة أعلاه، يمكن للمرء أن يستنبط المبادئ الأساسية لسلطة قضائية مستقلة وهي: الحياد، والابتعاد عن التحيز، والاستقلال عن السلطة السياسية، والعمل دون خوف.[3] ويمكن صياغة مبادئ معينة من خلال التوجيهات العملياتية التالية لمساعدة الدول في مهمتها لضمان استقلال القضاء:

(1) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم32، فقرة 19.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، A /RES /217(III)، 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948، المادة 10.

(3) تشاودري، سوجيت، وستيسي، ريتشارد، "المعايير الدولية لاستقلال القضاء"، مركز التحولات الدستورية في تقارير القانون والديمقراطية بجامعة نيويورك للأوراق الإعلامية الدولية، 2013.

- من واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها احترام ومراعاة استقلال القضاء. ومن ثم فإن استقلال القضاء يجب أن تضمنه الدولة ويكرس في دستور أو قانون البلاد.

- يتولى القضاء الفصل في الأمور بحيادية، على أساس الوقائع ووفقًا للقانون، دون قيود، أو تأثيرات غير لائقة، أو إغراءات، أو ضغوط، أو تدخلات، مباشرة أو غير مباشرة من أي جهة خارجية لأي سبب من الأسباب.

- لا يجوز أن يكون هناك أي تدخل غير لائق أو غير مبرر في الإجراءات القضائية، ولا يجوز مراجعة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم إلا من خلال المسطرة القضائية، وفقًا للقانون.

- لا ينبغي أن تكون سلطة التعيينات القضائية في أيدي جهة سياسية واحدة، ولا سيما السلطة التنفيذية، التي تستطيع ممارسة سلطة تقديرية واسعة في اختيار القضاة وتعيينهم، بل يلزم أن يكون تعيين القضاة في يد سلطة قضائية أو جهاز مستقل.

ويجب أن تكون الهيئة المسؤولة مستقلة من أجل أن تكون قادرة على الإدارة دون تدخل خارجي، مما يحمي بدوره القضاء من الاختراق ويزيد من ترسيخ سيادة القانون. ويجب توفير الموارد المالية الكافية للمحاكم لأداء وظائفها. ويجب أن يكون القضاء نفسه أو مجلس القضاء هو المسؤول الوحيد عن إدارة ميزانية القضاء.

- ينبغي أن يكون القضاء خاضعًا للمساءلة، لكن لا يجوز عزل القضاة أو تأديبهم إلا لسوء السلوك الجسيم أو عدم الكفاءة أو العجز، على أساس معايير موضوعية تم تحديدها مسبقًا، ومن خلال إجراءات عادلة مع الحق في المراجعة القضائية. وهذا بعيد كل البعد عن أي شكل من أشكال اغتصاب السلطة أو إساءة استخدامها، وهو ما يوجِد إطارًا وإجراءات واضحة محصنة من النزوات السياسية لفروع الحكومة الأخرى.[1]

---

(1) المرجع السابق.

دساتير ليبيا

من أجل الامتثال للقانون الدولي العرفي ومتطلبات معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها، يجب على السلطات الليبية التأكد من أن قوانينها وسياساتها، بما في ذلك دستورها، لتشكل أساسًا متينًا يمكن من خلاله إرساء سيادة القانون ومبادئه على الورق والالتزام بها في الممارسة.

دستور عام 1951 المعدل عام 1963

بعد استقلال ليبيا عن الحكم الاستعماري الإيطالي عام 1951، صدر دستور جديد، أنشأ ليبيا ملكيةً دستورية.[1] وتمت صياغة قوانين جديدة تأثرت بشدة بتقاليد القانون المدني الفرنسي والإيطالي، وكذلك بالتطورات الإقليمية خاصّة في مصر. وظلت المحاكم الشرعية التي كانت قائمة منذ الحكم العثماني، تعمل بالتوازي مع المحاكم العادية، وتحتفظ بالولاية القضائية على المسائل الشخصية مثل قانون الأسرة والمسائل القانونية المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث. وكان سن الدستور الليبي عام 1951 أول تشريع رسخ بشكل رسمي حقوق المواطنين الليبيين بعد قيام الدولة الليبية.

يُظهر دستور عام 1951، المعدل عام 1963، درجات معتدلة من الالتزام بالمعايير الدولية من خلال التقدم في التصميم الدستوري والحماية من الجمعيات المناهضة للديمقراطية. وعلى الرغم من قصور هذا الدستور، فإنه ينص على بعض العناصر الأساسية للديمقراطية، وهي ضمان المساواة أمام القانون والحق في التقاضي. ويشير وصفه لمستوى معين من الضوابط والتوازنات بين الفروع إلى تحول في عناصر التمسك بالديمقراطية. يوجد هذا في المواد 142–145 التي تنص

(1) Ahmida, A. A.*The making of modern Libya: state formation, colonization, and resistance, 1830-1932*, (SUNY Press, 1994.).

على أن "القضاة مستقلون؛ وفي إقامة العدل لا يخضعون إلا للقانون. ولا يجوز عزلهم من مناصبهم على الوجه المبين في القانون".[1]

ومع ذلك، فإن نظام الضوابط والتوازنات، الذي وضعه دستور عام 1951 بين فروع الحكومة الليبية، كان ضعيفًا نسبيًا بسبب اختلال توازن القوى بين فروع الحكومة الثلاثة[2] فعلى سبيل المثال، يتمتع الملك بالحصانة من خلال سلطاته التنفيذية الواسعة التي لا تخضع لرقابة المحاكم والسلطة التشريعية ومن خلال التعيينات والنقض.[3] وقد وصف هذا النظام السياسي بأنه نوع من الملكية التنفيذية مع وضع الملك فوق القانون، وهو ما يتعارض مع نظام ديمقراطي يقوم على العدل وسيادة القانون. ويتم تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية (الملك ومجلس الوزراء)، مع أن السلطة التشريعية هي التي تحدد هيكل واختصاص القضاء، مما يبعدها أكثر عن نظام ديمقراطي عادل ومنصف. وهذا الأمر الأخير يمثل خطرًا خاصًا لأن الدستور لم يمنح صراحةً المحكمة العليا المراجعة القضائية، أو سلطة الفصل في دستورية القوانين أو الأوامر التنفيذية.

وعلى الرغم من أن دستور عام 1951 بدا أنه يدعم استقلال القضاء رسميًا، فإن الواقع مخيب للآمال حيث احتفظ الملك بالقدرة على استغلال سلطاته دون رادع. علاوة على ذلك، فقد خوّلت المادةُ 152 الملكَ إحالة "مسائل دستورية وتشريعية مهمة إلى المحكمة العليا"، لكنها أخفقت في ذكر معايير الإحالة وما إذا كانت أحكام المحكمة ملزمة في مثل هذه القضايا. ومثلت هذه سمة رئيسية غير ديمقراطية في دستور عام 1951، مما أدى إلى إضعاف النظام القضائي وإمالة ميزان القوى بعيدًا عن المحاكم.[4]

---

(1) الدستور الليبي لعام 1951، معدل في 1963، المادة 145.

(2) "تقييم الدستور الليبي لعام 1951 وفقًا للمعايير الدولية"، المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية، (يوليو/ تموز 2012).

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

لقــد كان ذلك موضوعًا متكررًا على طول الدســتور كما يتضح من التقلبات المتعلقة باختصاص المحكمة العليا على سبيل المثال. فقد نصّت المادة 43 على أن المحكمــة العليــا والمحاكم الأخرى "يجــب أن تصدر الأحكام في حدود هذا الدســتور"، لكن الفصل الثامن الخاص بالســلطة القضائية لم يقدم ســوى القليل مــن التوجيهات الإضافية. وبالإضافة إلى ذلــك، وبصرف النظر عن المادة 153، التي منحت المحكمة العليا ســلطة الاســتئناف على المحاكم الدنيا إذا كان القرار يتعلق بالقانون الدستوري، فإن تحديد اختصاص المحكمة العليا يُترك للقانون غير الدســتوري.[1] وقد أدى ذلك إلى المخاطرة بترك المحكمة العليا بدون أي ســلطة تجعلها جزءًا من توازن القوى الدستورية والحفاظ عليها. وبالتالي، يمكن للمرء أن يستنتج أن دستور عام 1951 لم يؤسس نظامًا قويًّا للضوابط والتوازنات بين فروع الحكومة الثلاثة، مما ترك مجالًا واسعًا لاستغلال حماية الحقوق والسلطة من قبل الملك والقانون غير الدستوري ولم يترك سوى القليل للقضاء.

نظام حكم القذافي

في عام 1969 قام القذافي ومجلس قيادة الثورة (RCC) بانقلاب أطاح بالملك، وحدد دســتور البلاد الصادر في ديســمبر 1969 مجلس قيادة الثورة باعتباره أعلى سلطة سياسية في البلاد. وخلال حكم الزعيم الثوري، طغى استخدام القانون أداةً للقمع على دور القانون والقضاء في تشكيل المجتمع. لقد أملت تركة هذه السياسة الطريقة التي ينظر بها المواطنون الليبيون أنفسهم إلى القانون بمرور الوقت.[2]

وقطاعَا القضاء والأمن يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بعمل الحكومة ومؤسساتها، وفي النهاية ظل نظام القذافي في الســلطة لمدة 42 عامًا دأب خلالها على تعيين هذه

(1) المرجع السابق.

(2) ملخص اجتماع مجموعة العمل في ليبيا، "ليبيا: إرساء سيادة القانون"، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تشاثام هاوس، (مايو/ أيار 2012)، ص 2.

المؤسســـات وتدميرها. وبشكل عام تآكلت هياكل الدولة بسبب القذافي من خلال التركيز على القوة العسكرية والأمنية الخارجية وتهميش وضع الدستور.[1]

يوضح هذا القســـم التغييرات التي ســـببتها قرارات القذافي طوال فترة حكمه، ويسلط الضوء في الوقت نفسه على الإجراءات التي اتخذها الزعيم الثوري لتجاوز حكم القانون والقضاء.

الإعلان الدستوري الليبي 1969

بعـــد الإطاحة بالملك تم الإعلان عن دســـتور مؤقت مـــن قبل مجلس قيادة الثـــورة في عـــام 1969. وبالإضافة إلـــى هذا الإعلان، كانت البـــلاد تحكم وفقًا للكتاب الأخضر الذي نشـــره القذافي، وإعلانات أخرى. أعطى الإعلان الدستوري لعام 1969 القليل من التوجيهات فيما يتعلق بالقضاء وصلاحياته وسلطاته. ونص على المساواة أمام القانون وافتراض البراءة، ومع ذلك تم منح مجلس قيادة الثورة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وعلى الرغم من أن إعلان عام 1969 نص على استقلال القضاء، عبر المادة 28 التي تنص على أن "القضاة مستقلون في ممارسة وظائفهم، ويجب أن يكونوا أحرارًا من أي ســـلطة باســـتثناء ســـلطة القانون وضميرهم"[2]، فإنـــه لم يكن لهذا الاســـتقلال وزن كبير؛ حيث شـــجع نظام القذافي على انتشـــار العديد من القوانين واللوائح والمؤسسات دون ترتيب هرمي واضح[3]. وقد ألغى هذا الإعلان الدستوري الأولي دستور عام 1951، لكنه فشل في وضع قانون أساسي جديد محلّه. وبدلًا من ذلك، أصدر النظام بيانات شـــبه قانونية، وأعلن "ثورة ثقافية"، وحدد البيانات

(1) وزارة الخارجية الهولندية – مكتب المفوض العام للاجئين وعديمي الجنسية، ليبيا: القضاء وقطاع الأمن، تقرير، 19 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

(2) الإعلان الدستوري الليبي لعام 1969، المادة 28.

(3) "تقرير تقييم سيادة القانون"، اتحاد تقييم القانون الدولي.

السياســية المتشعبة في "الكتاب الأخضر".[1] وتمت إزالة دستور عام 1951 عمليًّا دون أي بديل في غيابه.

وعلــى الرغم من أن الإعلان الدســتوري يؤكد بشــكل واعد بعض المبادئ القضائية الأساسية، مثل المساواة أمام القانون وافتراض البراءة، فإن النظام القضائي العادي لم يمس بشــكل أساســي، لكنه ظل يُتجاوَز بانتظام عبر سلســلة من أنظمة المحاكم الاستثنائية والعسكرية لملاحقة الجرائم السياسية.[2] وقد أوجد هذا الترتيب نظامًا قضائيًّا موازيًا هو "محكمة الشعب" -التي لم تلتزم بالقواعد الإجرائية- لغرض وحيد هو محاكمة أفراد العائلة المالكة والملكيين وغيرهم من المعارضين السياسيين المتهمين بتزوير الانتخابات و "إفساد الرأي العام".[3] وتمخضت عن ذلك مجموعة من المؤسسات الديمقراطية المزعومة، جُعلَت ستارًا يمارس من خلفه النظام السلطة المطلقة عبر المؤسسات الموازية ونظام الأمن الداخلي الذي لا يرحم.[4]

ومع مرور الزمن بدأ التدخل التنفيذي في الأمور التي تخص القضاء في الازدياد أواخر السبعينيات. وترافق هذا النمو في التدخل الخارجي مع زيادة الحصانة التي يتمتع بها من هم في السلطة. وتجسد ذلك عام 1977 عندما أعلن القذافي "إعلان ســلطة الشــعب"، الذي أوجد بنية سياسية جديدة تأسست على كتابه الأخضر. لقد منح مجلس قيادة الثورة لنفسه سلطة تشريعية إلى جانب السيادة وسلطات الدولة، مــع ضمــان تحصين أفعاله دون نزاع أمام أي محكمة قضائية، وفقًا للمادة 18 من إعلان السلطة الشعبية.[5]

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق، ص 21.

(3) " تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين"، لجنة الحقوقيين الدولية، (يوليو/ تموز 2016)، ص 4.

(4) "تقرير تقييم سيادة القانون"، اتحاد تقييم القانون الدولي، ص 19.

(5) عبد المولى، آدم، "ليبيا: رقابة الدولة على المحامين"، مجلة المحاماة، (العدد 17، 1992) ص 56.

كمـا تقاعسـت ليبيا عن الوفـاء بالتزاماتها بموجب القانـون الدولي باحترام وحماية اسـتقلال القضاء. وتعرض النظام القضائي للخطر بسـبب التأثير التنفيذي المنهجـي وضعف التعليم والتدريب. ووضـع المجلس الأعلى للهيئات القضائية، المكلف بالإشـراف على وظائف القضاة، تحت رئاسـة وزير العدل. وعلاوة على ذلك، كان اختيار المرشـحين للمناصب القضائية العليا متأثرًا بشكل عام بالصلات مع النظام. وقد مورس هذا التأثير الشامل بشكل علني، وتعارض بشكل صريح مع الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي.

عقد الثمانينيات

وفي أوائل الثمانينيات، أنشـأ نظام القذافي نظامًا قضائيًّا منفصلًا ومتوازيًا عن طريـق "المحاكـم الثورية"، التـي يعمل بها أنصار للنظام متشـددون يفتقرون إلى التدريـب القانوني. وعقدت هـذه المحاكم محاكمات علنيـة متلفزة في كثير من الأحيـان، لمـن زُعم أنهـم ارتكبوا جرائم ضد دولة ما بعـد الثورة. لم تلتزم هذه المحاكم بالمعايير الأساسية للإجراءات القانونية المعهودة ولم تكن مستقلة، وكانت تنتهـك بشـكل روتيني الحق فـي محاكمة عادلة، وتعطل العديـد من الإجراءات والحقـوق التي يكفلها نظام المحاكم التقليدي. ولم تلتزم المحاكم الثورية بمبادئ سيادة القانون داخل البلاد، ولا سيما تجاه النخبة الحاكمة.[1]

تم اسـتخدام أنظمة القذافي القضائية الموازية كآلية للسـيطرة وليس للعدالة؛ فالقضايـا التـي تتعلق بالحكومـة والموالين لم يتم البت فيها علـى معايير قانونية وقضائية سـليمة (35).[2] لقد شـوّهت هذه المؤسسات استقلال القضاء وسلطته، وقوّضت ثقة الجمهور في النظام القضائي كله، وتلك هي النتيجة التي طاردت ليبيا في السنوات التي أعقبت انتفاضة 2011.

(1) "تقرير تقييم سيادة القانون"، اتحاد تقييم القانون الدولي، ص 21.

(2) "تحديات أمام القضاء الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية، ص 18.

واستلزم انتشار سلطة العقيد القذافي أيضًا تعيين مرشحين للمناصب القضائية العليا، وهي قرارات كانت تتأثر عمومًا بصلات مع النظام. وهكذا أصبح القضاء أداة فعالة في ترسيخ سلطة القذافي، وما معاملة القذافي لنقابة المحامين إلا دليل إضافي على قبضته على مهنة المحاماة. ففي أوائل الثمانينيات مهّد القذافي الطريق لحملة غير مسبوقة تُوِّجت بالتصفية الكاملة للنقابة، واتهمت المحامين الليبيين بالسعي لتعزيز مصالحهم الخاصة وتكديس الأموال، الأمر الذي لا يتوافق مع التحول الاشتراكي للبلاد. وكان هذا التحول هو الذي دفع المحامي الليبي إلى وصف الموقف بالعبارات التالية:

... إنه انقلاب غير مسبوق صادر المهنة ودمر الاحترام المتبادل الذي كان يتبادله المحامون والحكومة الليبية لفترة طويلة جدًّا. وبدلًا من ذلك، بدأ عهد جديد من الرعب والاستسلام. لم يكن للمحامين رأي فيما حدث لهم ... كما أصيبوا بالإحباط التام بسبب الاتهامات غير العادلة التي صورتهم على أنهم مستفيدون اقتصاديًّا بالربح الفاحش. وأدى هذا إلى إلحاق ضرر جسيم بالصورة العامة للمحامي.[1]

وتنص المادة 9 من القانون رقم 4/ 1981 على أنه "... يجب تشكيل لجنة قبول نقابة المحامين كل عام ويرأسها أمين العدل في أمانة اللجنة الشعبية العامة (وزير العدل)"، وبالتالي يمكن لمجلس الوزراء الاعتراض على قرارات قبول المحامين التي يتم اتخاذها وفقًا لهذه المادة، وهو ما يثبت في سياقه الأوسع اتجاه الحكومة نحو الاحتفاظ بالسيطرة القوية على نقابة المحامين. ولذلك لم تعد نقابة المحامين مستقلة، بل أصبحت تعمل كفرع من التنظيم السياسي الحاكم.[2]

كانت سيطرة الدولة على نقابة المحامين مجرد مثال واحد لسلطة الدولة في مختلف جوانب الحياة في ليبيا. ولقد كان ذلك تعبيرًا عن غياب الحقوق الأساسية

(1) عبد المولى، آدم، "ليبيا: رقابة الدولة على المحامين"، ص 63.

(2) المرجع السابق.

والديمقراطية وعدم احترام الالتزامات الدولية للبلد، أي استقلال القضاء. ويتجلى مثال آخر على ممارسة السيطرة على القضاء في القانون رقم 6/ 1982؛ حيث حُرمت المحكمة الليبية العليا من حق الفصل في الأمور المتعلقة بدستورية القوانين، ومن ثم لم تُخوَّل أيّ سلطة قضائية النظر في مدى دستورية أيّ تشريع في ليبيا.[1] وهذا يثبت استمرار إهمال النظام لالتزاماته الدولية في هذا المجال المهم من استقلال القضاء.

وبشكل عام، اعتمد نظام القذافي على تكتيكات مختلفة للسيطرة على القضاء العادي، وشمل ذلك فرض سلطة تنفيذية على النظام القضائي. فعلى سبيل المثال كان المجلس الأعلى للهيئات القضائية، المسؤول عن القضاء، برئاسة الأمانة العامة للعدل (الآن "وزارة العدل")، مما وضع السلطة القضائية فعليًّا داخل السلطة التنفيذية. وهذا الشكل من أشكال الازدراء القاطع بمبادئ استقلال القضاء وعدم احترام سيادة القانون هو الذي اتسمت به حالة النظام القضائي في ليبيا أكثر من أربعة عقود.

ثورة السابع عشر من فبراير 2011

أدت أربعة عقود من نظام العقيد القذافي وتقويضه لكل من سيادة القانون والمؤسسات القانونية إلى خلق إطار عمل تعرض فيه القضاة للانتقاد من قبل مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى؛ حيث يتمتع "الأقوياء ذوو الحظوة" بعلاقات جيدة بالنظام وبالحصانة من الملاحقة القضائية. وكانت هذه الخصائص المميزة للخروج على القانون هي التي دفعت إلى المطالبة بالتحرير السياسي والإصلاح الاقتصادي والمطالبة بسيادة القانون.[2]

(1) المرجع السابق.

(2) Price, Alistair, "Why the Rule of Law Matters?", *World Justice Project*, November 2012, (last visited 25th October 2021): https://worldjusticeproject.org/news/why-rule-law-matters

وبعد انتفاضة 2011، بدأت ليبيا مرحلتها الانتقالية. وتتميز حقائق مجتمعات ما بعد الصراع بانعدام سـيادة القانون، وبالانتهاكات الجسـيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر، والإفلات من العقاب، والدمار الاقتصادي والانحلال.[1] وهو ما يجب أن تأخذه في الاعتبار أيُّ دراسة شاملة للتفاعل بين الإرادة التنفيذية واستقلال القضاء، فتراعي سياق الإصلاحات القانونية خلال هذه المرحلة الانتقالية.

وتفتقـر النظـم القضائية فـي مجتمعات ما بعد الصراع عمومًـا إلى الحماية الإدارية والمؤسسـية للحفاظ على الاسـتقلال عن الفروع الأخـرى للحكومة.[2] وبشـكل عام، هناك حاجة إلى مؤسسـات قوية، وإلى إصـلاح وإعادة بناء النظام القضائي والخدمات الداعمة له. ومع ذلك يجب أن تُوضَع دراسة استقلال القضاء في سياق الواقع الانتقالي في ليبيا.

في المرحلة الانتقالية في ليبيا، يعد الإصلاح القضائي وإرسـاء سيادة القانون وفصل السـلطات وفقًا للمعايير الدولية أمرًا حيويًّا للدسـتور الليبي الجديد؛ إذا إن ذلك يحمي إعادة الإعمار، ويسـاهم في التنمية واسـتقرار البنية السياسـية للدولة الوطنيـة علـى المدى الطويـل.[3] ولا يزال قطاع العدالة الليبـي يعاني من جهود النظام السـابق لإضعاف مؤسسـة ضعيفة أصلا. وعلى هذا النحو كافحت ليبيا من أجل إقامة هيكل حكومي فعال ومؤسسـات تعمل بشـكل صحيح. ويتجلى التأثير المستمر للنظام السابق في أعقاب الثورة في افتقار قطاع العدالة للتنسيق والتواصل بين مختلف الجهات الفاعلة. ولم تقم بعدُ المؤسساتُ المستقلة والمتكافئة بتطوير آليـات للعمل معًا بكفاءة وفعالية لخدمة هدف عام مشـترك.[4] ولتصحيح الوضع الحالي، من الضروري اتباع نهج متعدد الأوجه يعالج جوانب مختلفة، مثل المخاوف

(1) ندولو، منى، ودوثي، روجر، "دور الإصلاح القضائي في التنمية والعدالة الانتقالية"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، (يوليو/ تموز 2009).

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق، ص 2.

(4) "تقرير تقييم سيادة القانون"، اتحاد تقييم القانون الدولي، ص 8.

المتعلقة بانعدام الشرعية والتعيينات القضائية والاستقلال القضائي الفعلي والتصور العام لقطاع العدالة.

وفي أعقاب انتفاضة 2011 واجه النظام القضائي تحديات خطيرة من الجهات المسلحة في ظلّ تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلاد. وأصبحت الأطر القضائية والقانونية غير واضحة ومعطلة بشكل متزايد. وعلى الرغم من حقيقة أن هذه المخاوف الأمنية والسياسية تعرقل قدرة القضاء على العمل بشكل فعال ومستقل، فإن تأثير هذه المتغيرات على القضاء ليس هو محور هذه المقالة، بل إنها تركّز بدلا من ذلك على تحليل القوانين المعمول بها ذات الصلة باستقلال ومحاسبته.

مشروع الدستور الانتقالي لسنة 2011

كرس الإعلان الدستوري لعام 2011، الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي ("NTC")، رغبة المواطنين الليبيين في التحول إلى مجتمع قائم على العدل وسيادة القانون، وكان أحد مصادر الوقود الرئيسية لانتفاضة 2011. وقد نصت مسودة الدستور الانتقالي لعام 2011 على استقلال القضاء من خلال المادة 32 التي نصت صراحة على أن "السلطة القضائية مستقلة. ويجب أن تمارس من قبل المحاكم المختلفة. وتصدر الأحكام وفقا للقانون. والقضاة مستقلون ولا يخضعون لأي سلطة أخرى باستثناء القانون وضميرهم".[1] وقد ساعد في ذلك إدراج الإصلاحات التشريعية اللاحقة الهادفة إلى تعزيز استقلال القضاء، مثل إصلاح مجلس القضاء الأعلى ("SJC")[2] للسماح بانتخاب أعضائه من قبل القضاة النظراء وعزل وزير العدل من عضوية ورئاسة مجلس القضاء الأعلى. بالإضافة إلى ذلك يحدد الإعلان ضمانات قضائية واسعة بموجب الجزء الرابع، بما في ذلك حماية الإجراءات وحقوق المحاكمة العادلة، واستقلال القضاء، والحق في الوصول إلى العدالة.

(1) مشروع الدستور الانتقالي، 2011، المادة 32.

(2) "مشروع الدستور الليبي: ثغرات إجرائية وعيوب جوهرية"، لجنة الحقوقيين الدولية، (ديسمبر/ كانون الأول 2015).

من الناحية النظرية، ينص مشـروع الدسـتور المؤقت على اسـتقلال القضاء وحريـة الوصول إلى محكمة قانونية. ومـن الناحية العملية، ونظرًا لأن العديد من المؤسسـات القضائية في ليبيا انهارت أو لم تعد تعمل بشـكل كامل، فإن سـيادة القانون تبدو شبه غائبة؛ حيث يستمر اشتعال العنف في إعاقة التطورات القضائية.[1] ومن ثم أصبح الوصول إلى العدالة بشكل عام أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة لليبيين، مما زاد من إعاقة سيادة القانون في البلاد.

ومع ذلك، تم اعتماد إصلاح واحد حاسـم هو عزل الإعلان الدستوري لعام 2011 وزير العدل من مجلس القضاء الأعلى باعتباره الهيئة التي تدير مهام معينة للسلطة القضائية، وهي التعيينات والترقيات والنقل والإعارة.[2] وكما هو الحال في العديد من البلدان الاستبدادية، أعطت السيطرة التنفيذية على قرارات الموظفين هذه السلطة التنفيذية سيطرة فعالة على السلطة القضائية، بعد تلك الخطوة الحاسمة نحو اسـتقلال القضاء. وعلى الرغم من التغيير الدسـتوري المرحب به، فلا تزال هناك مخاوف ملحة بشـأن تغلغل السـلطة التنفيذية داخل مجلس القضاء الأعلى بسبب ضمّه أعضاءً يظلون في نهاية المطاف مسـؤولين أمام وزارة العدل. ويشـمل ذلك، على سـبيل المثال لا الحصر، إدارات التقاضي والدفاع القانوني للشـعب. وهكذا أصبح دستور 2011 الذي كان واعدًا مجرّد نمر من ورق.

ولا يـزال قطـاع العدالة في ليبيا يفتقر إلى الشـرعية، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى العملية المستمرة وغير المكتملة للعديد من المؤسسات لتحقيق الاستقلال الكامل، ولكن يبدو أن هناك إطارًا عامًّا يشجّع ويعزّز الفصل بين السلطات.[3] فقد تم توفير بعض الاحترازات والضمانات لضمان اسـتقلال القضاء، بما في ذلك إنهاء سيطرة السلطة التنفيذية على مجلس القضاء الأعلى. وعلى الرغم من أن مسودة الدستور المؤقـت لعـام 2011 غير كاملة، فإنها تمثل خطوة إلى الأمام نحو ضمان سـيادة القانون الكاملة.

(1) تقرير وزارة الخارجية الهولندية، ليبيا: القضاء وقطاع الأمن، ص 18.

(2) مشروع الدستور الانتقالي، 2011، المادة 32.

(3) محكمة الجنايات الدولية، محاكمة النظام الليبي – مارك إيليس، ص 24.

مشروع دستور ليبيا لعام 2015

ومنذ عام 2011 فشلت السلطات الانتقالية في ليبيا في ترسيخ سيادة القانون ودعمها، ولم يكن لأي إصلاح سياسي أو مؤسسي سوى تأثير ضئيل أو سيئ. ومع تصاعد الصراع المستمر بين الجماعات المسلحة عام 2015، شكلت هيئة صياغة الدستور (CDA) لجنة صياغة داخلية قدمت لاحقًا مسودة شاملة للدستور وتم نشر هذه المسودة الجديدة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2015.[1]

وقد أقرت مسودة دستور عام 2015 بالحاجة إلى قضاء مستقل وواصلت خطواتها نحو هدف الفصل الحقيقي بين السلطات. ونصت على استقلال النظام القضائي من خلال المادة 90 التي جاء فيها ما يلي:

"يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة، فوظيفتها إقامة العدل، وضمان سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. والقضاة مستقلون في ممارسة وظائفهم، ولا يخضعون إلا لسلطة القانون ويلتزمون بمبادئ النزاهة والحياد، والتدخل في عمل القضاء جريمة لا تسقط بالتقادم".

علاوة على ذلك، تنص المادتان 91 و92 على أن القرارات التي تنظم سير عمل القاضي سيتم اتخاذها وفقًا للقانون وأن القرارات المتعلقة بعزل القضاة أو نقلهم من المناصب سوف يتخذها مجلس القضاء الأعلى. كما نصت المادة 96 على مسؤولية مجلس القضاء الأعلى في "تعيين أعضاء السلطة القضائية وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم، وشؤونهم المهنية".

تمثل هذه المواد جهدًا إيجابيًّا نحو تكريس استقلال القضاء. ومع ذلك فلا يزال من الضروري أن تكون الهيئات المشرفة على القضاء مستقلة وتتمتع بسلطة إدارة القضاء بكفاءة والحفاظ على استقلاليته. لقد فشلت ليبيا الانتقالية التي وجدت

(1) "مشروع الدستور الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية.

نفسها على غير هدى في بحر من الاضطرابات والصراع الدائم في ترسيخ مثل هذه الأسس الإجرائية، على الرغم من التشريعات الإيجابية.

وينبغي تحليل مسـودة دسـتور 2015 في ضوء معايير القانون الدولي. فقد نصت المادة 95 من الدسـتور على إنشاء مجلس القضاء الأعلى وسلطته "لإعداد قانون موازنته لمناقشـته أمام السلطة التشريعية". وهذا يعكس المعايير الدولية التي تؤكد على أهمية المشـاركة القضائية في مناقشـات الميزانيـة وعملية صنع القرار المستقلة بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية. وقد أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باسـتقلال القضاة والمحامين أن تشكيل المجلس القضائي "له أهمية كبيرة في اسـتقلال القضاء لأنه مطلوب للعمل بطريقة موضوعية وعادلة ومسـتقلة عند اختيار القضاة"،[1] وأن يتم تعديل المادة المعنية لتشمل شرط تخصيص أموال كافية للقضاء، وحمايته من سوء الاستخدام الذي لا يمكن أن يؤدي إلى إخضاع المستفيد منه. ويتماشى هذا الخلاف مع المعايير الدولية لضمان حصول القضاة على الوسائل المناسبة لأداء واجبهم.[2]

وينص مشـروع الدسـتور، من خلال المادة 97، على أن يختار رئيس الدولة عضوين من مجلس القضاء الأعلى. وهذا يتعارض مع أي سـعي أولي لاسـتقلال القضاء. وعلى هذا النحو يجب تعديل مسـودة الدسـتور لضمان عدم إصدار أي تعيينـات في مجلس القضاء الأعلى من السـلطتين التنفيذية أو التشـريعية، وذلك لضمان "عدم السماح بأي تمثيل سياسي".[3]

وعناصر مشـروع دستور 2017 مثل الأحكام المتعلقة بالفصل بين السلطات، وأسـبقية الدسـتور على جوانب أخرى مـن القانون الداخلي، واسـتقلال القضاء والمحكمة الدسـتورية التي لا تزال غير متوافقة مع القانون والمعايير الدولية. ولا

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة – مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، غابرييل كنول، 32/ 26/ A / HRC، 28 أبريل/ نيسان 2014، فقرة 126.

(2) الميثاق الأوروبي بشأن النظام الأساسي للقضاة، 1998، المادة 1.6

(3) مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين.

يــزال الغموض يعيق صياغة الدســاتير الليبية الأخيرة، وما لم يتم تعديل أســاليب الصياغة البطيئة والنظر في الإصلاح الهيكلي الفعال، فإن الأمور ستظل تراوح مكانها.

مشروع الدستور الليبي لعام 2017

مرة أخرى، فإن الضمانات المعتادة المصممة لحماية استقلال القضاء مدرجة في مسودة الدستور الليبي لعام 2017. وتشمل هذه الضمانات تفصيل مبدأ استقلال القضاء بموجب الفصل الرابع، المادة 120.

وفــي القانــون الدولي، رأت لجنة حقوق الإنســان التابعة للأمم المتحدة أن المــادة 14 مــن العهد الدولي الخــاص بالحقوق المدنية والسياســية تلزم الدول باتخاذ الإجراءات التي تضمن استقلال القضاء. ويجب ضمان استقلالية المحكمة الدســتورية، وهي هيئة مكلفة بمسؤولية مراقبة ومراجعة دستورية القوانين والسلطة التنفيذية. ويســتوعب مشروع دستور 2017 هذا بموجب المادة 139. ومع ذلك، فلكي تعمل المؤسســة دون عوائق يلزم تفويض شــامل، لضمان الموارد القانونية والعملية الكافية لتمكين المراجعة الفعالة للتشريعات والإجراءات التنفيذية. وتتجلى هذه النية في المادة 135، التي تنص على أن المحكمة الدستورية ستكون مستقلة ماليًّا وإداريًّا وأنها ستقدم مشروع ميزانيتها الخاصة إلى الهيئة التشريعية. وهذا يمثل تحولا واعدا في الســعي وراء اســتقلال القضاء وسيادة القانون. وتعد الاستقلالية الكاملة للهيئة التي تشرف على دستورية القوانين والحماية من أي عمل غير دستوري من قبل السلطة التنفيذية، أمرًا بالغ الأهمية.

ويتم توفير ضمانات اســتقلال إضافية لضمان استقلال القضاء. ويشمل ذلك إنشاء "مجلس القضاء الأعلى لضمان حسن سير العمل واستقلاله ونزاهته وفعاليته وتطويره". ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي. ويعد مجلس القضاء الأعلى مشروع موازنته لمناقشته أمام السلطة التشريعية"[1]. إن إنشاء مجلس

(1) مشروع الدستور الليبي 2017، المادة 126.

القضاء الأعلى هو اعتراف بحيوية عزل القضاء عن أي شـكل من أشـكال النفوذ السياسي وبأهمية آلية التعيين في الحصول على استقلال قضائي حقيقي.

والمطلـوب هو تطبيق إجـراء موضوعي واضح للتعيـين، والتعويض، ومدة المنصب، والترقية، والتعليق والفصل من موظفي السلطة القضائية وموظفي مجلس القضاء الأعلى.

المفتاح هو التأكد من أن المحكمة لا يهيمن عليها تيار سياسي معين أو تيار آخر. ويتبنى مشروع دستور 2017 آلية تميل كفة الميزان لصالح السلطة القضائية: تنص المادة 136 على أن المحكمة الدسـتورية يجب أن "تضم اثني عشـر عضوًا، سـتة منهم يعينهم مجلس القضاء الأعلـى، وثلاثة من قبل الرئيس وثلاثة من قبل البرلمـان".[1] وهكذا، وبصرف النظر عن كونه مسـؤولًا عـن التعيينات القضائية، وإنشـاء المحاكم والعديد من الوظائف المعيارية الأخرى، سيلعب مجلس القضاء الأعلى أيضًا دورًا رئيسيًا في تحديد تركيبة المحكمة الدستورية.

ولكن تبقى هناك جوانب تثير القلق. أولًا، بالنظر إلى سلطة الرئيس والسلطة التشـريعية في تسـمية نصف تركيبة المحكمة الدسـتورية، يمكن تسـييس السلطة القضائية عند اختيار السـلطة التشـريعية أو التنفيذية لأعضائها، وهي مسألة أثارها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاء.[2] ومن أجل تجنب مراعاة أي "اعتبارات سياسية" في الإجراءات، يجباختيار جميع قضاة المحكمة الدستورية وتعيينهم عن طريق مجلس القضاء الأعلى أو عن طريق اختيار مسـتقل من خلال هيئة تعيين تعددية يشكل القضاة أغلبية أعضائها، على النحو الذي أوصت به لجنة الحقوقيين الدولية.[3] وهذا ما يدعمه أيضًا مجلس أوروبا، الذي يؤكد أن "السلطة التي تتخذ القرار بشأن اختيار القضاة ومسيرتهم المهنية يجب أن تكون مستقلة عن

(1) الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إرشادات لتعزيز الاستقلال القضائي والنزاهة.

(2) "مشروع الدستور الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية.

(3) المرجع السابق.

الحكومة والإدارة. ومن أجل الحفاظ على اســتقلاليتها، يجب أن تضمن القواعد، على سبيل المثال، أن يتم اختيار أعضائها من قبل القضاء وأن تقرر السلطة بنفسها قواعدها الإجرائية".[1]

ثانيًا، لم يتطرق مشــروع دســتور 2017 إلى تركيبــة مجلس القضاء الأعلى بموجب المادة 126، وأغفل تفاصيل عمليات صنع القرار، تاركًا القضيتين للقانون غير الدســتوري اللاحق. وهذا بدوره يشكل مصدر قلق كبير؛ حيث أصبح مجلس القضاء الأعلى عرضة للاســتغلال من قبل الفروع السياســية الأخرى. ويجب أن يتكــون مجلس القضاء الأعلى من أغلبية القضاة من أجل الامتثال للمعايير الدولية للاســتقلال، التي تنص علــى أن المجالس القضائية يجب أن تكون مســتقلة عن الســلطتين التنفيذية والتشــريعية للحكومة. وفي الممارســة العملية، يعني هذا أنه لا ينبغــي أن يكون للســلطة التنفيذية ســيطرة كبيرة على مجلــس القضاء الأعلى أو أن يكــون لها دور رئيســي في عمله: وذلك لتخليــص القضاء من أي احتمال للاستغلال والنفوذ.[2]

بشــكل عام، ولاتباع المبادئ التوجيهية المنصــوص عليها، كما أكدت لجنة الحقوقيين الدولية، يجب على الجمعية الدستورية الليبية:

- اعتمــاد مجموعة موضوعية من المعايير والإجراءات لتعيين وترقية وتعليق وفصــل أعضاء الهيئة القضائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنظم جميع العقوبات التأديبية التي تتخذ بشــأنهم على أن يتم تحديدها وفقًا لمعايير الســلوك القضائي المعمول بها.[3]

(1) مجلس أوروبا، لجنة الوزراء للدول الأعضاء بشأن استقلال القضاة وكفاءتهم ودورهم، 12(94)recR، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1994، المبدأ 1.2.ج.

(2) " تحديات أمام القضاء الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية، ص 26.

(3) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم32، فقرة 19.

- النص على أنه لا يجوز عزل القضاة إلا لأســباب تتعلق بالعجز أو السلوك الذي يجعلهم غير لائقين لأداء واجباتهم.

وخلال الحكم الاستبدادي والفترات الطويلة من النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي الداخلي، تآكلت ثقة المواطنين الليبيين في المسؤولين والمؤسسات العامة بشــكل كبير. ومع خروج ليبيا من أربعة عقود من الديكتاتورية، تجد نفســها تمر بمرحلة انتقالية وانفصال سياسي لا رجعة فيه عن ماضيها الاستبدادي. إن استعادة هذه الثقة في "قدرة القضاة والمحامين ... لأداء دورهم الأساســي حماةً وضامنين لحقوق الإنســان" أمرٌ حيوي[1] بالنســبة لليبيا؛ إذ إن إرساء سيادة القانون يعيد الثقة في مؤسسات الدولة والقضاء، ويضمن مستقبلها. إن المشاركة السريعة والفعالة من قبل مؤسسات سيادة القانون هي المفتاح لتحقيق انتقال سياسي ناجح وتعزيز قضية الشرعية الديمقراطية في الدولة الليبية الجديدة.

ويصــف روتي تيتل القانون بأنه "في وظيفته الاجتماعية العادية، يوفر القانون النظام والاستقرار، ولكن في فترات الاضطراب السياسي غير العادية، يحافظ القانون على النظام حتى عندما يتيح التحول".[2] وبحثًا عن قانون تيتل وما يوفره من ميزات، دارت الدولــة الليبية هنا وهناك على نطاق واســع ولكن دون جدوى. وفي حالته الانتقالية المســتمرة، لا تنطبق البديهيات والمفاهيم العادية على القانون. ففي ليبيا ولدت الاســتجابات القانونية "نموذجًا فريــدًا للقانون التحويلي".[3] وبالتالي يجب أن تظل الآليات القضائية الفاعل والمفعول به في جميع جهود الإصلاح الانتقالي. واســتنادًا إلى النتائج المذكورة أعلاه من دســاتير ليبيا، ولا سيما بعد 2011، سيتم ذكر توصيات تركز على الخطوات الملموســة التــي يجب اتخاذها لتعزيز إصلاح سيادة القانون في ليبيا في القسم التالي.[4]

(1) " تحديات أمام القضاء الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية، 53.

(2) ديزينهاوز، ديفيد، "استقلال القضاء والعدالة الانتقالية وسيادة القانون".

(3) المرجع السابق.

(4) مشروع الدستور الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية.

توصيات

في نهاية هذا البحث يمكن التوصية بما يلي:

التمسك بمبادئ الدستور

على مر التاريخ، ظلت الدســاتير الليبية تنص باستمرار على استقلال القضاء، ومع ذلك، كانت تلك التصريحات مجرد وعود جوفاء فشلت في تحقيق الاستقلال العملي. والآن من الضروري التمسك بالمبادئ العامة الواردة في الدستور من أجل ضمان إنشاء وتشغيل نظام قضائي كفء وجدير بالثقة.

استقلال القضاء

يجب الدفع قدما بإســتراتيجية طويلة الأمد تركز على تعزيز استقلال القضاء. ويمثــل فصــل المجلس الأعلى للقضــاء عن وزارة العدل خطــوة أولى ضرورية لإجراءات أخرى تضمن اســتقلال القضاء. وينبغي أن تشمل الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها مراجعة منهجية للمعايير والممارســات القانونية القائمة ذات الصلة، فضلًا عن إشــراك الســلطة القضائية في العمليات السياســية الحالية للتأثير على استقلال القضاء، مثل صياغة الدستور.[1]

تغيير الثقافة والممارسة القانونية

"لا ينبغي أن تتحقق العدالة فحســب، بل يجب أيضًا أن يشــاهد تحققها على أرض الواقع".[2] ويقال إن المبدأ القانوني الشهير يعزز سيادة القانون ويعزز شرعية العملية القضائية، لأنه يشمل المبادئ التي يحتاج إليها الجمهور من أجل أن تكون لديهــم الثقــة في القضاء. وفي دولة تعاني من حالة انتقالية ثابتة مثل ليبيا، فإن ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة لتحقيق العدالة أمر ضروري إذا كان القضاء سيحافظ على استقلاليته.

---

(1) "تقرير تقييم سيادة القانون"، اتحاد تقييم القانون الدولي.

(2) R v Sussex Justices, ex parte McCarthy [1924] 1 KB 256 (Lord Hewart).

ولمعالجة الإرث الليبي المستمر من انعدام الثقة العام الذي تأصل على مدى أربعة عقود في عهد القذافي، يجب اتخاذ خطوات عامة مناسبة لمعالجة الحقيقة بشأن مزاعم الفساد والتحيز وعدم الكفاءة والتواطؤ. وعلى القضاء أن يغير ثقافة اعتادت على التسامح مع الفساد والإفلات من العقاب والوسطاء داخل المجتمع وأعضاء السلطة القضائية نفسها. ومع ذلك، فلا يمكن معالجة هذه العملية الطويلة من خلال المؤسسات الرسمية وحدها، بل سيتطلب الأمر أيضًا التعامل مع عدد لا يحصى من العقبات الموجودة مسبقًا. وبالتالي، يجب أن يقر القضاء خصائص وممارسات الشفافية والحياد والإنصاف والملاءمة لأن الثقة لا تأتي غالبًا من الإعلانات القانونية الرسمية بل من الممارسة الفعلية.

توسيع صلاحيات مجلس القضاء الأعلى

تتمتع المجالس القضائية بالقدرة على تعزيز الفصل بين السلطات، وحماية الاستقلال المؤسسي والفردي للسلطة القضائية، وتعزيز وظيفتها الفعالة. ومن أجل تحقيق إمكانات القضاة الحقيقية، يجب أن يكونوا مستقلين حقًّا عن السلطة التنفيذية، وفضلا عن ذلك يجب منحهم سلطة وموارد وافرة من أجل أداء وظائفهم بفعالية، ولضمان حماية سيادة القانون والحق في الوصول إلى المحاكم واستقلال القضاء، والحق في محاكمة عادلة.[1]

وبالإضافة إلى توفير الموارد البيئية، لا بد من إشراك رجال القضاء في صياغة ميزانية قطاعهم الخاصة، وقد اتخذت ليبيا نفسها خطوة في الاتجاه الصحيح بإدخال المادة 1 من القانون رقم 14/ 2013، التي تنص على الاستقلال المالي لمجلس القضاء الأعلى. وتنص المادة 1 على أنه "لممارسة أعماله، يجب أن يكون للمجلس الأعلى للقضاء موازنة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة. ويتمتع رئيس المجلس الأعلى للقضاء بنفس صلاحيات رئيس الدائرة فيما يتعلق بصرف هذه الميزانية".

(1) "تحديات أمام القضاء الليبي"، لجنة الحقوقيين الدولية، ص 86.

وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، على السلطات الليبية ضمان أن ينص قانون مجلس القضاء الأعلى:

- على أن جميع السلطات، ولا سيما البرلمان والحكومة، ملزمة باستشارة مجلس القضاء الأعلى والنظر في رأيه في جميع الأمور المتعلقة بالقضاء، بما في ذلك الإصلاحات القضائية.

- على أن تعمل جميع السلطات القضائية معًا للوصول إلى الأهداف المشتركة وتحسين نظام العدالة في البلاد. وهذا يستلزم ضمان توفير الموارد البشرية والمالية الكافية للنظام القضائي ليعمل بفعالية. وتشمل الموارد توفير التعليم القانوني المستمر للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين القانونيين، فضلًا عن الإجراءات السريعة والفعالة للتعامل مع الفساد المحتمل والتحيز داخل النظام القضائي.[1]

(1) المرجع السابق.

خاتمة

علــى مــدى عقود، أخفقــت ليبيا في الامتثــال الكامــل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بخصوص احترام ومراعاة اســتقلال القضاء. وكان كل من التدخل التنفيذي في القضاء وانتهاك حقوق المحاكمة العادلة من الأمور الشــائعة في ظل نظام القذافي.[1] وتوفر صياغة دستور جديد الفرصة لجعل ليبيا تتماشى مع القانون والمعايير الدولية من خلال تكريس مبدأ اســتقلال نظام قضائي مدعوم بضمانات فعالة، مما يضمن حماية أكبر لحقوق المحاكمة العادلة والمحاســبة المســتقبلية. وبالنظر إلى ما سبق، يجب على الدستور:[2]

- تكريس الحق في محاكمة عادلة باستخدام لغة واضحة لا لبس فيها

- تضمين مطلب يضمن أن تؤمن الدولة مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة وضمان تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

- النص على إنشــاء آليات وقائية ومراقبة محددة لمعالجة المواقف التي قد تؤدي إلى الاستغلال التنفيذي أو التشريعي للسلطات.

أثناء عملية صياغة الدستور، يجب التأكد مما يلي:[3]

- احترام حق جميع الليبيين في المشــاركة في إدارة الشــؤون العامة، بما في ذلك ضمان المشــاركة الواســعة في عملية صياغة الدستور، وكذلك التشاور على نطاق واســع حول محتوى هذا الدســتور. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لهيئة تنمية المجتمع اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين وصولها إلى الشعب الليبي وتوفير آليات فعالة للتعامل مع الجمهور العام في المرحلة التالية من عملية صياغة الدستور.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

- إتاحــة الفرصــة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدنــي ونقابة المحاميــن والقضاة وضحايا انتهاكات حقوق الإنســان وممثليهم، للمشــاركة بشــكل هادف في جميع مراحل عملية صياغة الدستور، وأن يتم إعطاء طلباتهم كل الاعتبار المطلوب.

- التضمين الكامل لسيادة القانون في إطار عمل الدولة، بما في ذلك ضمان الفصل الواضح بين الســلطات وإســناد الاختصاصات والضوابط والتوازنات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- تكريس سلطة المراجعة القضائية على جميع القوانين التشريعية والتنفيذية.

- الاعتراف بوضوح ودون لبس بأولوية الدســتور على جميع جوانب القانون المحلي الأخرى وضمان اعتماد هذه الجوانب وتنفيذها في امتثال كامل للدستور.

- التأكد من أن النظام القضائي بأكمله يتماشى مع المعايير الدولية للاستقلالية والحياد والمساءلة.

- تمكين المراجعة القضائية لامتثال القوانين التشــريعية والتنفيذية للدســتور، ولهذا الغرض، يؤكد بشــكل لا لبس فيه أن قرارات المحكمة الدســتورية نهائية، ولا يمكن أن تخضع لأي شــكل من أشكال المراجعة أو الاستئناف، وهي ملزمة، ويجب أن تنفذ من قبل جميع السلطات العامة.

- النص على أن مجلس القضاء الأعلى هو هيئة مستقلة حقًا، ويمنح السلطة اللازمة لتعزيز الأداء الفعال للسلطة القضائية والحفاظ على استقلاليتها، من خلال النــص علــى أن أغلبية أعضاء مجلس القضاء الأعلــى هم قضاة منتخبون من قبل القضاء.

- النــص علــى ألا تنبــع أي تعيينات في مجلس القضاء الأعلى من الســلطة التنفيذية أو التشريعية.

- النص على أن أعضاء الســلطة القضائية يخضعون لســلطة مجلس القضاء الأعلى، فيما يتعلق بالعجز المهني أو سوء التصرف.

- توفير الضمانات القانونية والعملية التفصيلية لاستقلال القضاء، بما في ذلك أمن المنصب وإجراءات الاختيار والتعيين بما يتماشى مع المعايير الدولية.

- احتواء شرط تخصيص أموال كافية للقضاء للعمل دون تأثير.

- النص على أحكام مفصلة تتعلق باختصاصات المحكمة الدستورية وتشكيلها وعملها ووضعها القانوني.

- توفير ضمانات لاستقلال المحكمة الدستورية، بما في ذلك استقلال وحصانة أعضائها، فضلًا عن إجراء تعيين مستقل لاختيار أعضائها.

- النص على الاســتقلال المالي للمحكمة الدســتورية، بما في ذلك شــرط تخصيص أموال كافية لها لأداء مهامها.

- التأكد من أن قرارات المحكمة الدســتورية ملزمة لفروع الحكومة الأخرى ويتم إنفاذها من قبل السلطات العامة.

الفصل الثاني

الحرية مقابل الاستبداد



تداعيات تسييس القبلية على ليبيا
الدولة والمجتمع

غيث السنوسي

على الرغم من تعريف القبيلة تاريخيًّا على أنها بنية اجتماعية في ليبيا والعالم الإســلامي كلّه، فقد تم تعزيزها من قبل الأنظمة الاســتبدادية بمرور الوقت. تعتبر القبيلة اليوم واحدة من أكبر الجهات تأثيرًا وفاعلية في مجتمعنا وتلعب دورًا مركزيًّا في تشــكيل الشؤون السياســية للبلاد. ومع أن النسيج الاجتماعي الذي يقوم على الــولاءات والانتمــاءات القبلية هو ما يجعل ليبيا فريدة من نوعها، فإن هذه الفرادة تجعل من القبلية إحدى أكبر العقبات في وجه التحديث؛ لأن القبيلة ســقطت مع مرور الزمن فريسة لأطماع القادة الاستبداديين في البلاد.

وقد أدت سياسات معمر القذافي إلى تعزيز النظام القبلي في البلاد، وكان من المفترض أن ينهار هذا النظام بعد وقت قصير من ســقوطه، إلا أن النظام الســابق سيّس القبائل، ولا يزال ذلك التسييس متواصلا حتى بعد الثورة على ما يبدو.

وقد حكم معمر القذافي البلاد بقبضة من حديد لعقود وقام بسياسات لتقوية النظــام القبلــي، وإلغــاء هذه السياســات الآن أمر ضروري لحماية مســتقبل ليبيا الديمقراطي.

وترجــح هــذه الورقة أن القبلية في جميع الاحتمالات ســتظل عقبة أمام بناء مؤسسات الدولة التي تقوم على الديمقراطية وسيادة القانون.

في فبراير/شباط 2011 ثار الشعب الليبي على الاستبداد والحكم الفردي الذي استمر أكثر من 40 عاما، مارس فيها معمر القذافي أنواعا مختلفة من الظلم، حتى أصبحت حياة المواطن الليبي العادي جحيما لا يطاق بسبب هيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة والشؤون اليومية للمواطنين. وكانت أربعون سنة من الديكتاتورية في ليبيا مدمرة إلى حد أن جعلت التأثير القبلي والنظام العرفي هو السلطة التشريعية في البلاد، بمباركة رجل واحد.

أصبح هذا هو الوضع القائم إلى أن قرر جيل الشباب الإطاحة بالنظام عام 2011، على أمل تغيير الأوضاع، إلا أن ذلك شكل خطرا حقيقيا على السلطة القبلية، لأن الأجيال الشابة بدت على استعداد لتبني القيم الديمقراطية والتخلص من أشلاء الماضي، مما جعل الأنظمة الاستبدادية في المنطقة متخوفة من شجاعة جيل الشباب وتطلعاته إلى نبذ الديكتاتورية والحكم العسكري، فاندفعت لمواجهة الثورة.

شعرت الأنظمة الاستبدادية بأن الربيع العربي يضعها في خطر، وأثار قلقها على مستقبل الكراسي أن يتحقق حلم الشباب بدولة حرة وديمقراطية، فجاء إعلان عملية الكرامة من قبل اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر عام 2014 في الوقت الذي كاد فيه النفوذ القبلي ينهار، خاصة في شرق ليبيا.

أدرك خليفة حفتر أن السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة هي إحياء الهوية القبلية في ليبيا لعله بذلك يضمن مقعده، فاستغل حالة الفوضى في البلد لصالحه من خلال شن حملة دعائية لوصف معارضيه بأنهم إرهابيون يجب القضاء عليهم.

وكانت النتيجة أن العديد من هؤلاء الذين انضموا إلى الثورة للإطاحة بالدكتاتور السابق صنفوا على أنهم متطرفون، مع أنه كان واضحا للعديد من الليبيين منذ البداية، وخاصة بعد قيام انقلاب عسكري في مصر، أن "عملية الكرامة" في ليبيا ليست سوى تكرار للسيناريو المصري الذي قام ليعرقل الديمقراطية في البلد، وإن كان بعضهم رأى أنها عملية عسكرية لتخليص البلاد من الإرهاب وإعادة القانون والنظام، مع أن الأمر لم يكن كذلك.

خلفية تاريخية

منذ وصول معمر القذافي إلى السلطة بانقلاب عسكري في سبتمبر/ أيلول 1969، بدأت الولاءات القبلية تنمو حتى أصبحت مكونا أساسيا لنظامه. وكان إصدار الكتاب الأخضر بأقسامه الثلاثة إيذانا بانهيار إدارة الدولة، والقطاع الخاص والبنية التحتية في البلاد.

لقد كانت تلك هي طريقة القذافي لإلغاء التأثير الليبرالي الغربي في البلاد، وقد بذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك، فمنع الانتخابات وأعاق إقامة دولة حديثة، وبدلا من ذلك حارب سيادة القانون ومكّن للانتماءات القبلية، حتى أصبحت القبيلة هي السلطة التشريعية التي تشكل هياكل الدولة والنظام السياسي بأكمله.

كان استغلال إدارة الدولة من خلال أعمال المحسوبية والجهوية ممارسة شائعة يستخدمها نظام معمر القذافي لتمكين قبائل معينة من أجل السيطرة عليها،[1] بحيث يعين في كل منطقة أفرادًا من القبائل المرموقة وحتى من القبائل العادية لتقلد مناصب حكومية، وذلك لخدمة قبائلهم ومناطقهم، وعليه يتم توزيع الثروة على المقربين من الحاشية، كما يمنح السفر والعلاج في الخارج لمن يصفقون للنظام كأعضاء اللجان الثورية واللجان الشعبية وبعض القبائل المشجعة لفكر معمر القذافي المدون في الكتاب الأخضر، في حين يعيش باقي السكان تحت خط الفقر.

وقد كان حكم معمر القذافي الاستبدادي للشعب الليبي، ونهب وسائل عيشه، وتفكيك الشركات الخاصة وتمليكها للمحسوبين على النظام، كانت كلها تطبيقا مباشرا لكلمات القذافي في الكتاب الأخضر: كشعارات "شركاء لا أجراء" و"البيت لساكنه"، وشعارات أخرى تستخدم للتعبير عن الجماهيرية العظمى.[2]

(1) "تضارب المصالح في التوظيف في القطاع العام في ليبيا"، الشفافية الدولية، التحالف العالمي ضد الفساد، (ورقة عمل، يناير/ كانون الثاني 2015).

(2) Vandewalle, D. *Libya since independence: Oil and State Building*, (Cornell University Press, 1998).

وتأثرت بذلك مؤسسات الدولة ولم يعد القانون يطبق إلا على المواطنين العاديين، فانتشر الفساد في كل مفاصل الدولة، وأصبح المسؤولون يتبادلون المنافع في مختلف المجالات، متجاهلين مصالح الأقليات الليبية، فتم طمس هوية الأمازيغ لعقود وحُرِموا حقهم في تعلم لغتهم تحت ذريعة تعريبهم واستيعابهم كباقي المواطنين.

لم يكن معمر القذافي يكافئ سوى من يؤيدونه، ولذلك حُرم الشعب الليبي من حقه في حكومة ذات مغزى فعانى لسنوات عديدة، لا سيما خلال فترة العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على ليبيا، والتي كانت نتيجة مباشرة لأفعال معمر القذافي.

ليبيا ما بعد الثورة

الأحداث المؤسفة وغير المتوقعة التي وقعت بعد الثورة لا تجعلها فاشلة ولا العيوب التي انبثقت عن خلع معمر القذافي تخبرنا بذلك. لا يمكننا أن نتوقع أن تزدهر أمة بعدما حُكِمت ما يقارب نصف قرن وتُرِكت بدون دستور، وبدون الأسس الأساسية للدولة، بما في ذلك جيش دائم. في الواقع، ليبيا لم يكن لها جيش في ظل النظام السابق، بل كانت فيها ميليشيات وكتائب موالية لأبناء معمر القذافي ولشخصيات من القبائل القوية، لأن الجيش تم حله عام 1975 تحت شعار "الشعب المسلح"،[1] وقد أدى غياب هذه المؤسسة إلى فراغ في السلطة بعد الثورة في بلد مترامي الأطراف كليبيا.

في تلك اللحظة، كان المجلس الانتقالي ضعيفا جدا ولم يكن يلبي رغبة الشعب ولا الحاجة إلى إقامة دولة القانون بشكل مؤكد. وتكونت في ظل الحرب الأهلية الليبية طبقة ثرية فأدى ذلك إلى فجوة عميقة في المجتمع وتضخم اقتصادي

(1) لدجال، طارق، "القبيلة والدولة في تاريخ ليبيا الحديث: قراءة خلدونية لتطور ليبيا في العصر الحديث 1711–2011"، الفنون المقنعة والعلوم الإنسانية، (العدد 3.1، ديسمبر/ كانون الأول 2016).

هائل وارتفاع في الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، استغل الإسلاميون المتطرفون هذه الفوضى وجاؤوا لتنفيذ أجندتهم في ليبيا، مما كان له أثر مدمر على حياة المواطن العادي الذي ما زال ينتظر معجزة للخروج من المأزق الذي وقع فيه.

ولقد كان اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس في 28 يوليو/تموز 2011، المنشق عن نظام معمر القذافي الذي فتح ذراعيه للثورة وبعث آمالا عراضا لدى الليبيين في بناء جيش قوي وموحد، علامة على وجود مؤامرة لم يلاحظها أحد، وبداية لسلسلة من الاغتيالات اســتهدفت الضباط والعسكريين، ثبت أنها كانت بداية ثورة مضادة وخلق فراغ جديد لدكتاتور جديد مدعوم من الخارج يتم التمهيد له ليظهر بصورة المنقذ والمخلص. وكان خليفة حفتر هو ذلك الرجل الذي ســيصبح "المخلص"، والذي سيعيد ليبيا إلى الحكم الاستبدادي، فهو رجل له تاريخ، حيث كان من بين الضبــاط الذين أطاحــوا بالملك إدريس الأول في انقلاب عســكري عام 1969، وكان يد القذافي اليمنى قبل القبض عليه في تشــاد ثم انشــقاقه اللاحق في أواخر الثمانينيات، وهو لم يكن في الواقع معارضا لفكرة الحكم العســكري ولا لطريقة حكم القذافي للبلاد، بل كان معارضا لشخص معمر القذافي.

خليفة حفتر

كان ظهــور تنظيم الدولة الإســلامية والجماعــات المتطرفة الأخرى في برقة بشــكل رئيســي، وفي درنة وبنغازي بعد الثورة، قد خدم حفتر بشــكل كبير، حيث أتاح له اتهام كل من يختلف معه زورًا بالإرهاب، ووفّر له دعاية تقوم على تخليص البلاد من الإرهاب.

وفي هذا الســياق، دفعت سلســلة الاغتيالات التي اســتهدفت شيوخ القبائل وقوّضت النفوذ والســلطة القبلية في الشــرق، إلى الولاء لخليفة حفتر الذي تظاهر بأن كل همّه هو توفير الأمان، ورأت قبائل تلك المنطقة أن حفتر هو الوحيد الذي يمكنه تعزيز شرعيتها مرة أخرى، فتنازلت عن الحرية مقابل الأمن.

حاول خليفة حفتر بسط نفوذه مهما كان الثمن، فسلح القبائل وأشركها في الغنيمة مرة أخرى كما فعل القذافي، فتمكن بعد كسب ولاء شيوخ وشخصيات من تشكيل تحالف عسكري من القبائل وبقايا النظام القديم تحت مسمى "الجيش الوطني الليبي" وأعلن انقلابه العسكري، علما بأن مصطلح "الجيش الوطني الليبي" كان مضلِّلًا لأن ما جمعه كان عبارة عن ميليشيات ما هي بجماعات وطنية ولا هي بجيش رسميّ.

ولإضفاء الشرعية على حربه، أطلق حفتر صفة "الإرهاب" على الجماعات المنافسة، وعلى أفراد ليست لهم علاقة بمنظمات إرهابية وليس لهم ماضٍ في التطرف، متبعًا بذلك نفس الأساليب التي اتبعها رئيسه السابق في إسكات المعارضة الليبية.

ومن المعروف منذ فترة طويلة أن القبائل الليبية تعرضت للاستغلال والتلاعب بشكل مستمر من قبل إدارة الدولة،[1] وفي الشرق الليبي تكرر الأمر، حيث اصطفت القبائل خلف حفتر بعضها فعل ذلك دون تروٍّ، وبعضها الآخر رأوا فيه مصالحهم، واستمروا في تأجيج الصراع بإرسال موجات من أبنائهم إلى الخطوط الأمامية في حرب ضروس.

أما من يكتشفون حقيقة حفتر ودوافعه ويعارضون أفعاله، فيتم تصنيفهم كمتطرفين، ويقال إنهم على صلة "بالإخوان المسلمين"، وتجبر قبائلهم على نبذهم علنًا، وأحيانًا على شاشات التلفزيون كما كان الحال بالنسبة للكثيرين، فتم سجنهم أو حتى إعدامهم، وكأن التاريخ يعيد نفسه، وكأنها لم تكن نفس الإجراءات التي عانى منها الليبيون في عهد الديكتاتور السابق.

واتضح أن خليفة حفتر سيحارب التمدن في بنغازي، ولكي يبعث برسالة واضحة لخصومه أعلن انقلابه العسكري من مهد الثورة الليبية هناك، وجعل تمكين

---

(1) Al-Rabo, Abu Al-Qasem Ali, "Libyan tribes: Part of the problem or a solution?", *Middle East Monitor*, August 2018, (last visited 27th October 2021): https://www.middleeastmonitor.com/20180808-libyan-tribes-part-of-the-problem-or-a-solution/

القبائل البدوية وسكان الأرياف والبلدات المجاورة وقودًا لحملته العسكرية ضد بنغازي التي أظهر له سكانها مقاومة شرسة.

وهكذا بدأت قبائل من البلدات المجاورة لبنغازي في إرسال موجات من المقاتلين لدعم حفتر، وخاصة بلدات المرج وتوكرة وبرسس وأجدابيا مسقط رأسه. وقد دعا شيوخ القبائل بلا توقف إلى ذبح الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال كما رأينا، وأبرزهم بلعيد الشيخي حيث دعا الجيش الوطني الليبي إلى إعدام من تزيد أعمارهم عن 14 عامًا أثناء الحصار الوحشي لمنطقة قنفودة. وهذا ما شجع الميليشيات المسلحة على القيام بأعمال العنف فظهروا وهم يتباهون بجرائم الحرب التي ارتكبوها.

كانت مدينة درنة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في ذلك الوقت، وحتى بعد هزيمته من قبل شباب المدينة عام 2016، يقال إن الجيش الوطني الليبي ترك له ممرا آمنا إلى معقله في سرت. وقد ظل سكان درنة شوكة في حلق حفتر، وعارضوا ميليشياته وقاتلوهم بنشاط، مما أدى إلى حصار وحشي استمر مدة ثلاث سنوات ثم تم إخضاع المدينة من قبل الميلشيات القبلية التابعة لخليفة حفتر من البلدات المجاورة كالبيضاء وعين مارة والقبة وأم الرزم، إضافة إلى المرتزقة الأجانب.

وللتذكير فإن درنة هي موطن العديد من القبائل الأندلسية والأمازيغية القادمة من غرب ليبيا، والنسيج الاجتماعي فيها يلعب دورا مهما في تفسير كيفية ظهور الأحداث منذ بداية الحصار وحتى اجتياح المليشيات القبلية لها، وكيف اتبعوا أساليب التطهير العرقي، من خلال قتل واحتجاز وتشريد آلاف العائلات التي يعود أصلها إلى المنطقة الغربية. وأضرت هذه الميليشيات بالنسيج الاجتماعي في درنة وبنغازي الذي استمر منذ قرون وشردوا عائلات تعود أصولها إلى مصراتة وزليتن وتاجوراء.

ويبدو أن عام 1969 لا يختلف عن عام 2014، وأن عملية الكرامة لا تختلف عن ثورة الفاتح، لأن الرتب التي كانت تُمنح سابقا لأبناء معمر القذافي تمنح الآن لأبناء خليفة حفتر، وحفتر تقدم له نفس الطقوس التي هي أشبه بعبادة الأصنام

والتمجيد التي كانت تقدم للقذافي، وقد عاد غصب الممتلكات بعد ترحيل ملاكها بالقوة بصورة لا تختلف عن قوانين معمر القذافي لعام 1978.

فـي شـرق ليبيـا الآن، لا يملك خليفة حفتر سـلطة على ميليشـياته القبلية المسـلحة، وقد تفشّى الظلم وغاب القانون، وأصبحت الجماعات القبلية المسلحة تمارس القتل والتصفية دون محاكمة، على طريقة "أولياء الدم"، وكثرت الاعتقالات التعسفية وصار إلقاء الجثث في الشوارع مألوفًا. فهنالك يقبع الآلاف الآن في غرف التعذيب دون الاهتمام بأحوالهم، حيث سـمح للقبائل بالاسـتيلاء على ممتلكات الأفراد والعائلات بعد تهجيرهم أو سـجنهم، بل إنه سـمح لبعض القبائل بإدارة السجون في الشرق، وعلى الأخص سجن قرنادة. وقد لعبت هذه القبائل دورا كبيرا في تدمير الشـرق بسبب أطماع رجل واحد، وبسبب سياسات دولة لا تزال تفضل القبيلة على حكم القانون، وبالتالي فإنه من الصعب التنبؤ بمسـتقبل مسـتقرّ لليبيا. وعلى الرغم من أن السـلطة القبلية ونفوذها، قد يبدو أنها أصبحت تحت السـيطرة أكثر مما كانت في ظل نظام معمر القذافي السابق، فإن آثارها وعواقبها اليوم تبدو أخطر بكثير مما كانت.[1]

الطريق إلى المصالحة

قد تكون الحلول موجودة بالنسبة لليبيا، إلا أن الليبيين لا يرضون أن يحكمهم رجل عسـكري فاشـل، ولا أن يحكمهم شـخص يخدم مصالح وأجندات بلدان أخرى، وقد تجرأ عليهم خليفة حفتر وعاد بالبلاد إلى عهود الطغيان بسبب إهمال المجتمـع الدولـي لليبيا منذ عام 2014. ولقد دلّ اسـترضاء الغرب لخليفة حفتر وعدم رغبته في إيقاف انقلابه العسكري، على فشل المجتمع الدولي في الاعتراف بإرادة الشـعب الليبي وطموحه إلى إقامـة دولة حرة وديمقراطية، وهو ما كان من واجب الغرب دعمه وفاءً بالوعود التي قطعها عام 2011، خاصة أن هذا الشـعب

(1) Fraihat, I. *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia After the Arab Spring*, (Yale University Press, April 2016).

يســـتحق الوصول إلى القيم الديمقراطية برعاية دولية، ويســـتحق أن يعتمد دستورا، بعد أن كان الكتاب الأخضر هو المستند الوحيد الذي يعرفه كدستور في ظل النظام السابق. وبما أن الانقلاب في سبتمبر/ أيلول 1969 لم يكن شرعيًّا، فهو لا يملك شرعية إلغاء الدستور الملكي الذي يبقى ساري المفعول حتى تعديله، وبالتالي يجب تفعيله تنفيذًا لإرادة الشـعب الليبي، والعمل به باعتباره دستورًا وافق عليه أجدادنا. بعد ذلك يجب تشكيل حكومة أغلبية جامعة برئيس منتخب من قبل جميع الأطراف دون أدنى تدخل للجيش في شـؤونها، وتحديد مهمة الجيش في حماية المواطنين وحدود الدولة، لأن الجيش الحقيقي هو الذي يخدم الناس وليس العكس، خاصة أن الدولة بدون سيادة القانون هي دولة تديرها المليشيات وتتلاعب بها العصابات ولن تحقق السلام ولا الاستقرار وستبقى الديمقراطية غائبة فيها.

وبما أنه من الصعب تجنب مشاركة القبائل في الشؤون السياسية للبلاد بسبب قيمتها الراســـخة في مجتمعنا، فعلى القبائل أن تكون جزءا من الحل وإلا فستكون كما هي الحال الآن عائقا في ســـبيل بناء الدولة. ولأن النفوذ القبلي ســـيبقى لفترة غير محددة من الزمن، فمن الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ إستراتيجيات للتحديث وبمساعدة الشعب الليبي على تبني القيم الديمقراطية من خلال الوسائل التعليمية، علمًا بأن إرساء سيادة القانون واحترامه لا يكون إلا في دولة تكون فيها القوانين العرفية غير أساسية[1].

ولا يعنـــي ذلـــك إنكار دور القبيلة في الجانب الاجتماعي من مجتمعنا، لأنها تمثـــل الحـــل للعديد من الصراعات الاجتماعية التي ابتلينـــا بها، وعلى هذا النحو فالقبائل منظمة اجتماعية مهمة في ليبيا، ولكنها ليست سياسية. ولذلك يجب احتواء القبيلة لحماية المســـتقبل الديمقراطي للدولة، ويجب أن تكون جزءا من الحل لا عائقـــا للبنـــاء، مع أن كل الليبيين يمكن أن يعـــودوا بفخر إلى جذورهم القبلية في برقـــة أو طرابلس أو فزان، فنحن نتمســـك بعاداتنـــا وتقاليدنا، لكن لا يمكننا إنكار

---

(1) هويو، هالة، "القبائل في ليبيا: من التنظيم الاجتماعي إلى السلطة السياسية"، دورية الصراع الإفريقي وبناء السلام، (العدد 2.1، ابريل/ نيسان 2012) ص 111-121.

أن الذين ما زالوا متمســكين بالقبلية في الأمور السياسية هم من دمروا وسيدمرون البلاد بأجنداتهم وبالفســاد والمحســوبية، كما لو كان الوطن ملكا لقبيلتهم وحدها وليذهب بقية السكان إلى الجحيم. لذلك يجب الانتباه إلى خطر القبلية فيما يتعلق بالجوانب السياسية على الدولة، خاصة أن بعض القبائل لم تصل بعد للاقتناع بهذا الخطر، وهي مصرة على مواصلة صراع يشــجع المتطرفين من داخل القبيلة نفسها على أعمال العنف والقتل والانتقام، وعدم احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

لذلك، فمن الضروري تقديم جميع المســؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وقد تم اتهام خليفة حفتر بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضــلا عن القيام بأعمال التعذيب والقتل خارج نطاق القانون وعدم احترام حقوق الإنسان،[1] وهو مجرم حرب إذا ثبت عليه هذا الاتهام. وتتحمل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية حماية الشعب الليبي من كل أشكال العنف التي يرتكبها خليفة حفتــر باعتبــاره مواطنًا أميركيًا، كما أنه لا يحق للمجتمع الدولي بســط الســجادة الحمراء لمتهم بجرائم حرب أراقت دماء آلاف من الليبيين الأبرياء.

---

(1) Trew, Bel, "Libyan commander courted by European countries accused of war crimes in battle for Derna", *Independent*, January 2019, (last visited 27th October 2021): https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/libya-haftar-war-crimes-derna-middle-east-icc-human-rights-torture-murder-a8755981.html

خاتمة

مع الاعتراف بأن القبيلة جزء مهم من مجتمعنا، تجب الإشارة إلى أن تسييس هذا الكيان الاجتماعي أدى إلى فوضى وصراع قبلي طيلة السنوات التي تلت الثورة وقد أدى غياب مؤسسات الدولة بعد الثورة إلى فراغ في السلطة، ومهد الطريق لجهات فاعلة ولفصائل مقاتلة مختلفة ومتعددة، كما أن مطالب الشعب بدولة تقدمية وديمقراطية قوبلت بالإهمال من قبل الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية. وأصبح نجاح الانقلاب العسكري المسمى "عملية الكرامة" أو فشله يعتمد إلى حد كبير على الدعم القبلي، وأصبح الانقلاب يستغل النظام القبلي بعد الثورة ويتلاعب به كما كان يفعل النظام السابق، وقد أدى تسليح القبائل وتوريطها في هذا الصراع إلى إطالة أمد معاناة الشعب الليبي.

ولا شك أن عواقب تسييس القبلية في ليبيا وخيمة ومن المرجح أن تبقى عقبة أمام التحديث والديمقراطية، وبالتالي فإن دعم القيم الأساسية من خلال الوسائل التربوية ومحاربة التطرف القبلي ضروريان لتفكيك النفوذ القبلي فيما يتعلق بالأمور السياسية ولتحقيق الاستقرار على المدى البعيد. ومن ضمن الحلول الأخرى، العودة إلى الدستور الملكي بعد تعديله حتى يتم اعتماد دستور متفق عليه من قبل جميع الليبيين، كما يجب على القبائل الابتعاد عن التأثير على المستقبل السياسي للبلاد والعودة إلى طبيعتها كمنظمة اجتماعية يحترمها ويقدرها جميع الليبيين.

لقد فشل المجتمع الدولي في إدراك أن ثمة محاولة لإعادة البلاد إلى الحكم الاستبدادي، وذلك ما مهد للصعود غير الشرعي لخليفة حفتر الذي ظلوا يهتفون له، في الوقت الذي كانت فيه ميليشياته القبلية تتصارع وترتكب أهوالا لا يمكن تصورها، وجرائم شنيعة ضد كل من المقاتلين وغير المقاتلين وتستهدف المدنيين. لقد غضوا الطرف عن توريد السلاح من قبل دول معينة تدعم خليفة حفتر عسكريا، في الوقت الذي يعبرون فيه عن مخاوفهم من التصعيد العسكري في المنطقة. ولا بد من التذكير بأن المجتمع الدولي وعد بالوفاء بتعهداته، ويجب عليه أيا كانت الوسيلة، دعم الشعب الليبي في بناء دولة تقوم على المؤسسات وسيادة القانون والحرية والديمقراطية.



هل حكم الفرد من مصلحة ليبيا؟

نزار كريكش

ليبيا بلد فريد بجغرافيته، ونمط تاريخه، هذا ما جعل الجدل كبيرا حول تكوين الدولة الليبية واختلفت النظريات التاريخية التي درست هذا التكوين عن سياق باقي دول شـــمال إفريقيـــا[1]. حقبة القذافي أثرت في هـــذا التاريخ عبر بناء نظام أناركي قوّض مؤسســـات الدولة وشـــوّه تكوينها. هذه المعضلة –التي يمكن أن نســـميها المعضلة الليبية– ربما تفســـر هذا النمط الغريب في عملية التحول السياســـي التي صحبت ثورة السابع عشر من فبراير. وسيقدم هذا الفصل نموذجا لتأثير عهد القذافي على جهود بناء الدولة في ليبيا.

سنبدأ دراسة عهد القذافي، من خلال نموذج من خمسة عناصر لدراسة تأثير حكم القذافي في دينامية بناء الدولة في ليبيا. يجب أن ندرك الســـياق الذي وصل إليه الوضع الحالي في ليبيا؛ النظم الأناركية لا يمكن أن تنتهي بحكم الرجل الواحد، بل إن ذلك هو الخيار الأســـوأ لليبيا. لبناء ســـردية حول التحول من الفوضوية إلى الديمقراطية، واختيار أنجع السياســـات للتعامل مع الأزمة الحالية، يجب أن ندرك الأســـباب والنتائج التي أحدثها هذا النظام في مؤسســـات الدولة الليبية. وينبغي أن نقارن الصراع القائم في ليبيا بهذا النموذج لوضع المســـار المتوقع إذا اســـتمر دعم الدكتاتوريـــة في ليبيا، فهذا لن يؤثر على مصالح ليبيا وشـــعبها فحســـب، بل على حسابات جيوإستراتيجية تؤثر في علاقات الدول التي لها مجالات حيوية مع ليبيا.

(1) Ahmida, A.A. *The making of modern Libya: state formation, colonization, and resistance*, (SUNY Press, 2011)

في البداية كانت دراســة حقبة القذافي من خلال خمســة متغيرات كان لها الأثر الأكبر على تكوين الدول الليبية. هذا التكوين الذي هو عملية مستمرة بدأت في منتصف القرن العشرين، واستمرت خلال الحقبة الملكية في ليبيا. وقد تأثرت بشــكل واضح بعد اكتشــاف النفط في الخمسينيات والســتينيات، وتغيرت تغيرًا دراماتيكيــا بعد الانقلاب العســكري الذي قاده القذافــي عام 1969. هذه الحقبة أظهرت بوضوح رسوخ الفكر الفوضوي في ذهن القذافي، وفي هذا السياق يمكن أن نقول إن هذه الأيديولوجيا آلت بليبيا إلى معضلتين أساســيتين: تمثلت الأولى في غياب التنوع والاختلاف، والأخرى في غياب المنافســة الاقتصادية. وفي هذا السياق واجهت ليبيا -تحت إصرار القذافي على تنفيذ برامج ذات توجه اشتراكي- ركود المجتمع وغياب التنافس في جميع المجالات الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

الفكر الفوضوي في إدارة القذافي للبلاد -كذلك- أثر في نســيج المجتمع، والبيئة السياســية في ليبيا، وهذا ســيصل بنا إلى إدراك أن التحول الذي حدث بعد الثورة الليبية لم يكن تحولًا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، بقدر ما هو تحول من نظام فوضوي إلى مســاحة أخرى تسعى للديمقراطية. هذه السردية هي التي يسعى هــذا الفصــل لأن يظهرها، ويبين خطورتها على إدراك ما يحدث في ليبيا وخطورة دعم أي نظام دكتاتوري جديد.

ليبيــا لم تكــن -كما يحاول بعضهم أن يروج- على ما يرام في عهد القذافي حتى جاءت الثورة وتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2011. هذه المغالطة أدت إلى سوء تفسير الأحداث الجارية في ليبيا، وبالتالي فإن فكرة البحث عن رجل قــوي لإنهــاء الاضطرابات الحالية في ليبيا لن تؤدي إلا إلى خلق حلقة مفرغة من الفوضى مجددا، وما لم يتم القضاء أولا على بقايا الفوضى التي خلفها إرث القذافي فلن تشهد البلاد استقرارا.

الفوضوية مقابل الديكتاتورية

مـــن تعريفات الفوضوية أنها "فلســفة لنظام اجتماعي قائــم على الحرية غير المقيدة بقانون من وضع الإنسان؛ وهي النظرية القائلة بأن جميع أشكال الحكومة تســتند إلى العنف، وبالتالي فهي خاطئة وضارة، فضلا عن كونها غير ضرورية".[1] ومـــن تعريفــات الديكتاتورية أنها "الحكومة أو الدولة التي يحتفظ فيها ديكتاتور أو مجموعة صغيرة بالســلطة الكاملة"، وهذا ما يذكر بالأنظمة الاســتبدادية القمعية، وكذلك بالثقافات التي تقيد الاختيار والســلوك الشــخصي. وفي مجتمع فوضوي فاقــد للقانون والأخلاق، تفشــل الأجزاء في خدمة الــكل.[2] وفي الزمن المعاصر لا تزال الديمقراطية تحاول أن تجد لها مكانا في بعض الدول التي اكتســب فيها الاستبداد قوة دفع.[3]

وفي التاريخ الحديث، تبنت العديد من الثورات والفلســفات نظام الفوضوية، حيث عرفها بيير جوزيف برودون على ســبيل المثال بأنها "لا دولة، ولا رأســمال، وأنها حرب على الملكية"، مما أدى إلى ولادة عبارة "الملكية ســرقة". وكشــهادة شــخصية، أتذكر رؤية هذا الشــعار مرسوما على الجدران في مدينة درنة الليبية في ســنوات طفولتي، كما كان بارزا في الشوارع والأزقة في جميع أنحاء البلاد خلال فتــرة حكــم القذافي. كان ذلك جزءًا من إســتراتيجيته للتأثيــر في قلوب وعقول الجماهير، وهو يستهدف على وجه الخصوص، العائلات الثرية المؤيدة للرأسمالية فــي البلاد، حتى إنه كلف أعضــاء لجانه الثورية بتنفيذ ما جاء في تلك العبارة في وضح النهار.

(1) Goldman, E. *Anarchism: and other essays*, (Mother Earth Publishing, 1910)

(2) De Mesquita, B.B. and Smith, A. *The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior is Almost Always GoodPolitics*. (Public Affairs, 2011).

(3) "Autocracy Now", *Foreign Affairs*, September/October 2019, (last visited 27th October 2021): https://www.foreignaffairs.com/issue-packages/2019-08-13/autocracy-now

عقـــب مـــوت برودون صارت أفكاره تنتشـــر في دوائر الطبقـــة العاملة، وهي التي قام عليها ما يســـمى برابطة الرجال العاملين الدولية. وقد كان مايكل باكونين فيلســـوف الفوضوية والرجل الذي ســـاعد على تطوير الفوضوية الثورية، من أبناء الفوضويـــة فـــي أوروبا.[1] وانطلاقًا مـــن مفهوم باكونين لإلغـــاء الدولة والأحزاب السياسية والديمقراطية التمثيلية، نجد أن القذافي كان فوضويًّا حقيقيًّا، خاصة بعدما أعلن في كتابه الأخضر عن "حل" مشـــكلة الديمقراطية، معتبرا أن "الأداة المســـماة بالحكومة هي المشكلة السياسية الأساسية التي تواجه المجتمعات البشرية.[[2]] وكان حل القذافي لهذه المشكلة المزعومة هو تأسيس مؤتمرات ولجان شعبية في جميع أنحاء البلاد، ثم جمع ما تقدمه هذه المؤتمرات ومناقشته وصياغته في مؤتمر عام، لإصدار القرارات التشريعية التي ينبغي اتخاذها.

وعلـــى عكس باقي الفوضويين، كانت لدى القذافي القدرة والمال والســـلطة ليقرر كيف تمارس الفوضى، وهذا هو الســـبب في أن تجربته كانت غير مســـبوقة، ممـــا جعـــل المرحلة الانتقالية بعد وفاته صعبة الفهم والإدراك. لكن هل من المهم أن نعـــرف هـــل كان القذافي ديكتاتورًا أم فوضويًّـــا؟ فصحيح أن القرار الفصل في شـــؤون البلاد كان يرجـــع إلى القذافي وعدد قليل من المستشـــارين المقربين منه خاصـــة في الأمور المهمة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياســـية[3]، لكن القذافي مع ذلك لم يســـتخدم ســـلطته لبناء نظام دولة محكم، بل إنه عمل بدلا من ذلك على تقويض المؤسسات الحكومية؛ فقد دعا يوم 1 سبتمبر/ أيلول عام 1978 إلى إحياء نظام اللجان الشـــعبية لإزالة التسلسل الهرمي في القطاع العام، وتهميش دور القطـــاع الخاص في الحياة الاجتماعية والسياســـية، مما أدى إلى تغيير جذري في الإدارة والحكم في ليبيا.

(1) الفوضوية الثورية هي فكرة أن الثورة عملية مستمرة ولا يمكن القيام بأي عمل سياسي من خلال الأحزاب السياسية.

(2) القذافي، معمر، حل لمشكلة الديمقراطية: سلطة الشعب، (د.ن.، طرابلس، 1975). ويعرف بالعامية بالكتاب الأخضر.

(3) St John, R.B. *Libya: From colony to revolution*, (Simon and Schuster, 2017).

وهكذا جاء التغيير في ديناميكيات المؤسسات بسبب قرارات القذافي القائمة على الأيديولوجيا ليحل مكانها الاستبداد، دون أن يتم بناء نظام حقيقي لصنع القرار كما نرى في الديكتاتوريات الأخرى، وهذا قد يفسر كيفية انهيار نظام القذافي بعد وفاته في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

والتأثير الأخير الجدير بالذكر في هذا السياق هو أن المجتمع الليبي بدا انعزاليا بعد النظام الفوضوي، وذلك لكثرة ما كرر القذافي فكرته بأن ليبيا نفسها هي "نهاية التاريخ"، حيث استخدم هذا الاعتقاد آليةً لتمكين سلطته، وتجنب أي تفكير يدعو إلى الإصلاح أو التنمية أو التقدم، وبالتالي حول ليبيا إلى مجتمع مغلق. ففي ذهن القذافي أن العالم بأسره سوف يفهم في نهاية المطاف أيديولوجيته ويتبناها. أتذكر أنني عندما كنت طفلا، كنت أسمع أحكاما قضائية على المتهمين تشير إلى أنه سيتم منعهم من الاستمتاع طوال حياتهم بجماهيرية القذافي. وقد روّج القذافي بشكل مستمر وبحماس لمفهومه عن "نهاية التاريخ" في وسائل الإعلام المحلية، وكذلك في النظام التعليمي من الصف الأول حتى الجامعة، وبذلك أوجد وعيًا وطنيًّا أدى إلى استمرار هذه الرواية.

إن استخدام التاريخ للسيطرة على المجتمعات من خلال "نبوءة" مضللة ليس بالأمر الجديد، وقد استخدمه القذافي بمكر، وقد تطرق إلى ذلك كارل بوبر عند مقارنة السرد العلمي بروايات النظم الشمولية.

"إن قصتهم القائلة بأن الديمقراطية لن تستمر إلى الأبد حقيقية ومتماسكة بقدر ما هو مؤكد أن العقلانية لن تدوم، ذلك أن الديمقراطية توفر إطارا مؤسسيا يسمح بالإصلاح دون عنف وهذا حسبها، وتستخدم العقلانية في هذا السياق كذلك، غير أن قصتهم تميل إلى تثبيط من يحاربون الشمولية وتدفع دائمًا للثورة ضد الحضارة نفسها".[1]

---

(1) Popper, K.R. *The Open Societies and its Enemies*, (Routledge, 1945).

هــذه هــي البيئة التي عاش فيها الليبيون، حيث زعم القذافي بســرديته أنهم وصلــوا إلى "النهايــة" قبل أن "يبدؤوا" أصلًا.... طلّــق الليبيون قبل أن يتزوّجوا، وأعتقوا قبل أن يملكوا... وباســتخدام هذه الفلســفة القائلة بأن ليبيا وصلت إلى النهاية، تمكّن القذافي من رفض الأفكار الإصلاحية والسلطة المنافسة، إذ لم تكن هناك حاجة لفصل المجتمع المدني عن الدولة، فإن هذه الفلسفة المضللة افترضت أنهــا جعلت المواطنين "أحرارا" مــن التنظيمات وفكرة الاجتماع أصلًا، ولم تترك مجالا للاعتراف بالأخطاء.

ولم يكن هذا في السياق الليبي مجرّدَ إطار نظري، بل كان أيضا حقيقة يومية ترسخت بعمق في قلوب وعقول المواطنين، ولذلك تفسر أيديولوجيةُ القذافي طبيعةَ الأحداث الجارية في البلاد، وتُظهِر كم هو ســطحي ذلك التفســير الذي يجعل ما يحدث من فوضى تعيشها ليبيا نتيجةً للثورة أو تدخل الناتو أو قلة خبرة السياسيين الليبيين. ومن المؤكد أن المجتمع الليبي سيســتغرق وقتا طويلا ليتخلص من هذه الحقيقة الزائفة التي قدمت له على مدى أربعة عقود.

الفردانية والتنوع

ومن الدروس المستسقاة من تاريخ الديكتاتورية أن الحاكم المطلق يستحسن أن يقيم حزبا مهيمنا، يدير من خلاله جميع مؤسســات الدولة الأخرى، وبدلا من ذلــك النهج أوجد القذافي عدوًّا من خارج الحكومة. ففي ديســمبر/كانون الثاني 1978 تنحَّى القذافي عن منصب الأمين العام لمؤتمر الشــعب العام للتركيز على الأنشــطة الثورية مع الجماهير،[1] وخلال هذه الفترة رأى أن مؤسسات الجمهورية الليبية كانت بعد انقلاب عام 1969، عقبة أمام فكره وســلطته، وأدرك أن الدولة كانت عقبة تمنعه من السيطرة الكاملة على النظام.

---

(1) Metz, H.C. *Libya: a country study* (Federal Research Division - Library of Congress, Washington D.C., 1989).

واعتبر القذافي مؤسسات الدولة ممثلةً للنظام القديم وأنصارًا لنظام ديمقراطي مباشر لا يستطيع هو نفسه دعمه، ومن هنا رفض مبدأ الفصل بين السلطات، ورفض المجتمـع المدني واعتبره أداة للازدواجية بيـن الحكومة والمجتمع، وقد أثر هذا الاعتقاد في جميع المؤسسات والفضاء العام في البلاد.

فـي خطاب ألقاه عـام 1973 في الزوارة، أعلن القذافـي عن ظهور "الثورة الثقافية" التي تتكون من خمسـة أركان: إلغاء جميع القوانين القائمة التي أصدرها النظام الملكي السـابق ووضع قوانين قائمة على الشـريعة، وقمع الشيوعية وتطهير البـلاد مـن جميع الانحرافات السياسـية وكل من عارضـوا أو قاوموا الثورة مثل الشـيوعيين والملحديـن والإخوان المسـلمين ودعاة الرأسـمالية ووكلاء الدعاية الغربيـة، وتوزيع السـلاح على الناس حتـى تحمي المقاومةُ الشـعبية الثورةَ، ثم الإصلاح الإداري لإنهاء البيروقراطية المفرطة والتقصير في أداء الواجب والرشوة، ونشر الفكر الإسلامي مع رفض أي أفكار لا تتماشى معه، وخاصة الأفكار الواردة مـن الدول والثقافات الأخرى.[1] وفي تلـك الليلة، تم حظر الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، وسجن قادة هذه الأحزاب.

ثم واصل القذافي معركته ضد الرأسمالية حيث قام بتأميم الشركات، وسجن النخب على أسـاس أنهم يأخذون ممتلكات الآخرين. وبحسـب الكتاب الأخضر، فـإن الحاجـات الأساسـية للناس هـي منزل ودخل وسـيارة، وعليه فـإن تأجير المسـاكن والمركبات يعتبر شكلا من أشـكال الهيمنة التي يستخدمها الرأسماليون والمفسـدون،[2] وبهذه الطريقة تم إخضاع القطاع الخاص لحكم القذافي شـخصيا مـن خـلال لجانه الثورية التي عُـزِّزت قوّتهُا واندفاعها من خلال منشـور منتظم يسـمَّى الزحف الأخضر. وهكذا تمكّن القذافي من إنشـاء طرف يسـعى للسيطرة

(1) القذافي، الكتاب الأخضر.

(2) Wehrey, F. *The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya*, (Farrar, Straus and Giroux, 2018), pp. 40.

على المؤسسات الليبية المتبقية، وتفكيكها من خارجها ليسهل بعد ذلك اعتبارها جزءًا من العقبات التي تسعى الثورة لإزالتها.

وبنفس الطريقة، تم إهمال الجيش الليبي ودفعه عمدًا إلى حرب في تشاد، حيث كان القذافي يريد ضم قطاع أوزو في أقصى شمال تشاد، على اعتبار أنه جزء من ليبيا بناءً على معاهدة في الفترة الاستعمارية غير مصدق عليها. وقد أدت هزيمة القذافي العسكرية هناك إلى استيلاء تشاد على قاعدة وادي الدوم الجوية الليبية عام 1987، وإلى أن يصبح ثلاثة آلاف جندي ليبي بين قتيل وأسير وفارٍّ. وكان من بين المعتقلين خليفة حفتر الذي خسر معركة وادي الدوم رغم ما كان لديه من قوة السلاح، ولم يفاوض القذافي الطرف التشادي من أجل إطلاق سراحه.

وقد وصف بريان لينفيل، وهو جندي أميركي وباحث في شؤون الشرق الأوسط، الجيش الليبي في عهد القذافي بأنه: كان متهالكا بشكل صادم، نتيجة عقود من الإهمال المتعمد من قبل القذافي الذي كان يخشى أن يحاول الجيش الإطاحة به.

بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام 1969 مع زملائه من ضباط الجيش، واجه القذافي سلسلة من الانقلابات المضادة من قبل رفاقه في السلاح، وبحلول أواخر الثمانينيات بدأ حرمان الجيش من الأموال والمعدات وتوقف عن تدريب الضباط الجدد. وعوضًا عن الجيش أنشأ اللجان الثورية وميليشيات شعبية أخرى من رعاع مسلحين بأسلحة خفيفة. وفي التسعينيات بنَى كتائب مسلحة من عناصر شديدة الولاء له ومن كتائب النخبة بقيادة أبنائه مدعومة بالقبائل المفضلة، وكان هدفها الرئيسي هو إخماد الثورات. ومع الوقت ضاع الجيش النظامي.[1]

وعليه فقد كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل، بناءُ جيش متماسك جديد في ليبيا المعاصرة؛ لأن آليات القيام بذلك لم تكن موجودة ببساطة، وفي غياب الجيش والمؤسسة العسكرية، كانت الميليشيات قادرة على التوسع والسيطرة.

(1) القذافي، معمر، عاشت دولة الحقراء، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)

لقد فهم القذافي جيدا كيفية التلاعب بالطبيعة القبلية للمجتمع الليبي واستخدامها من أجل منع أي احتمال لجبهة موحدة ضد حكمه، وقد كان منع تطوير الجيش ذا أهمية إستراتيجية قصوى بالنسبة للقذافي. لم يكن القذافي يبني نظامًا دكتاتوريًا بل كان يبني نظامًا فوضويًّا وكانت إدارته له إدارة للفوضى ليس إلا.

الاشتراكية مقابل العجز المجتمعي

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حاول القذافي تفسير ما حدث للشيوعية بقوله إن "الثورة تحدث عندما يصل الشعور بالعجز إلى كل جزء من حياة الضعفاء في المجتمع". وفي كتابه "تحيا دولة الحقراء" نجد وصفًا دقيقًا للعجز الذي وصل إليه المجتمع، حين يقول "عندما يصل توغّل شعور العجز إلى كل جزء من حياة العاجزين ويفقد العاجزون الشعور بالعجز وبكل ما يترتب عليه من انحطاط، وعندما يصبح التبخيس والهوان والنذالة أمورًا غير مستفزّة تكون حياة العاجزين قد وصلت درجة الصفر التي هي مستوى الاستقرار في التفاهة والهامشية، عندها يبدأ العد التصاعدي في تراكم الدونية، ويبدأ الشعور بتراكمها، ولم يعد أمام العاجزين للثورة على أنفسهم إلا إتاحة فرص المقارنة مع الغير النقيض، إما بتحريض محرض أو بالمشاهدة. وتكون جيدة للغاية إذا طرأ على مصدر العجز خلل يشجع على التجاسر، وإذا تتابعت ثغرات الخلل وتم استثمارها وتضخيمها بالدعاية والتحريض فإن الروح المعنوية الميتة لدى العاجزين تدبّ فيها الحياة".[1]

ويستمر النص في بيان خطورة أن يقوم العاجزون بالثورة، وهذا يؤكد أنه يدرك حجم التغيير الذي طرأ على المجتمع الليبي خلال حكمه. كان كتاب "تحيا دولة الحقراء" أكثر نضجا من الكتاب الأخضر، حيث جاء بعد تجربة القذافي في التعامل مع المجتمع في عهده الفوضوي، فاختلف استنتاجه من حيث الجوهر "أنت الآن تُحكَم بحزب وليس بنفسك"، وهنا يؤكد مآلات الفوضوية على بنية المجتمع العاجز فيقول حين يبين أن الشعب في بنيته الأفقية –التي شملت حسب القذافي

(1) المرجع السابق، ص 8.

كل شرائح المجتمع "كل مواطن من الذين يسكنون في مشروع إدريس للإسكان في أبوسليم والذين ما زالوا في خيمة في وادي بي إلى الذين يسكنون حي أبي نواس وكذلك الذين يذهبون إلى سويسرا بزوجاتهم، والذين يذهبون إلى زوجاتهم..."!!- قد صارت فيه تناقضات قابلة للانفجار. ويبين بوضوح حالة الطبقية ووضع النظرية التي حكم بها ليبيا أربعة عقود فيقول "لقد عرفنا الآن معنى الشعب، واتضح لنا أنه تعريف برجعاجي لا يُطمَأنّ إليه فهو خليط من المتناقضات والمتعارضات والمتضاربات والمتوازيات. ولا شك أن الشعب بهذا التشريح يشمل شرائح معادية بعضها لبعض، عناصر متناحرة ومضادّ بعضها بعضًا اجتماعيًّا) ثم يعلن بشكل أوضح مآل الفوضوية "الذي يحكم الآن تحت مظلة الديمقراطية الشعبية ليست الجماهير بقيام دولة الجماهير، بل الذي يحكم هو تحالف -ليس قوى الشعب العاملة- إنما تحالف معادٍ لقوى الشعب العاملة، إنه تحالف قذر لا يعرف أفراده بعضهم بعضًا، بل يعرفون أسلوب بعضهم بعضًا، ولم يجتمعوا في مكان، ويعقدوا حلفًا بينهم بل يتحالفون ضمنيًّا، هذا هو الحزب الذي يحكم الآن".[1]

ولفهم تأثير سياسة القذافي في عهد الفوضوية في الناس، من الضروري أن نفهم ما يعنيه بـ"الأشخاص الضعفاء" في هذا السياق. فبناءً على تجارب الشعب الليبي في ذلك الوقت، فإن أفضل تعريف "للعجز" هو عدم قدرة الشخص على اتخاذ القرار بنفسه، وعدم الوعي بحقيقة الوضع. وقد قدم القذافي تفسيرات لمواقف كان من المفترض أن يتم قبولها من الناس دون سؤال، كيف ومتى حدث ذلك، خاصة أنه يحاول من خلال هذا الكتاب أن يبين أن فشل نظامه جاء نتيجة لهذا التحالف الذي تشكل عبر سني حكمه، وهو تحالف شبكي غير محكوم بقواعد "لا يلتقون، وليس بينهم تحالف ولا يعرف بعضهم بعضا...". وهكذا يتوقع القذافي الثورة في ليبيا كما حدثت في الدول الاشتراكية حين فشلت التجربة فيها ويحذر من تكرار السيناريو في ليبيا، لكن الفرق أن الأمور في ليبيا آلت إلى وضع هشّ

(1) المرجع السابق، ص 19.

شبكي غير واضح بينما ظلت كثير من المؤسسات الاشتراكية قائمة في دول شرق أوروبا إلى الآن.

وقد وصف الكاتب الليبي هشــام مطر في كتابه "في بلاد الرجال" بعض هذه الأفعال بقوله:

في عام 1979، بعد أيام قليلة من إرســالي إلى القاهرة، مُنح الشــعب الليبي بأكملــه ثلاثة أيام لإيداع الأصول الســائلة في البنــك الأهلي. أُعيد تصميم العملة الوطنيــة -كمــا قيل لهم- للاحتفال بالذكرى العاشــرة للثورة. كان الناس يودعون مــا لديهم من العملات المعدنيــة وحقائب الأوراق النقدية وصناديق مليئة بالمال، وبعدها أخبروهم بأن السحوبات المصرفية الفردية ستقتصر على ألف دينار سنويا. تأثر والداي بشدة بذلك، وكان ناتجهما الشهري وحده يتجاوز هذا المبلغ. في العام التالي ألغيت حســابات التوفير الخاصة التي كانت بالفعل هي معظم الحســابات، وشاهد والداي أموالهما تتلاشى مثل الملح في الماء".[1]

لم تكن المشــكلة التــي واجهتها ليبيا في عهد القذافي هــي أنها دولة ريعية فحســب كما قد نظن، بل إن الجماهيرية التي أنشــأها عبر الأدوات التي استخدمها فــي توزيــع وإدارة موارد البلد كانت تهدف لتثبيت ســلطته وإعاقة قدرة المجتمع علــى الإدراك والتفكيــر خارج نظريته، وهكذا أوجد نظاما جديدا لا يخضع إلا له، لكن في النهاية ســنجد أن طبيعة النظام الفوضوي لا تؤمن بنظرية النظم بل أقرب ما يمكن أن توصف به هو هذه الشبكات التي وصفها القذافي نفسه.

النمــوذج الأبــرز الذي يبين كيف اســتخدمت أدوات توزيــع الثروة لتثبيت العجز والركود داخل المجتمع هو ما نص عليه القانون رقم 15 لسنة 1981 على أن نظام رواتب العمالة الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية الشــعبية الاشــتراكية يهدف إلى إرساء مبدأ الأجر المتساوي للعمل وتكافؤ المسؤوليات، في إطار تلبية الاحتياجات الأساسية لمن يخضعون للنظام المذكور، مع استحقاق الزيادة السنوية

(1) Matar, H. *In the Country of Men: A* Novel, (Dial Press, 2007)

حسب مستوى الأداء والإنتاج.[1] وقد كان لهذا القانون أثر كبير على الناس، حيث كان لهم جميعا نفس الراتب مهما كان نوع العمل، وتم تقديم تعويضات متساوية لجميع المهن، ونتيجة لذلك، عجز المجتمع وركد الاقتصاد بدون منافسة وطموح وتنوع ومجتمع مدني.

الحتمية والأبدية

إن مشكلة سياسة الحتمية التي اتبعها القذافي أنها لا تترك مجالا للبديل، وقبول هذا يعني إنكار المسؤولية الفردية لإجراء التغيير، وأشهر شعار استخدمه القذافي في عهده هو "الفاتح أبدا"، وهو ما يعني أنه ليس لهذا النظام بديل، الحتمية تنشأ من الأبدية مثل الروح والجسد، كل ما هو حتمي سينتهي إلى أنه أبدي. كان المتكلم الوحيد في ليبيا هو القذافي، وقد لعبت وسائل الإعلام في عهده دورا كبيرا في التأكيد على حتمية النظام وأبديته واستحالة تغييره؛ لأن دولة الجماهير هي نهاية التاريخ، ونُقِشت شعارات بهذا المعنى كتبت حتى على الحجارة في الصحراء. في هذا السياق نشأت علاقة بين القذافي والنخب التي حكمت في زمن القذافي، غياب المحاسبة والرقابة مقابل الولاء ونشر أفكار القذافي والاعتقاد بجماهيريته. لخصت مجموعة شبكة الحوكمة ذلك بالقول:

"نفوذ القذافي متأصل بعمق في النفس الليبية، وتخاطر القيادة الجديدة بالتقليل من شأن هذا الإرث في إدارة التوقعات العامة حول مدى التغيير ووتيرته، تحت عنوان "تجربة الفراغ المكررة". وأحد الجوانب الفريدة للوضع الليبي، وما يميزه عن مصر والدول المجاورة الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية كبيرة، هو أن في تلك البلدان عددا ولو قليلا من المؤسسات العامة القائمة مثل الجيش أو الوزارات، يمكن البناء عليها".[2]

---

(1) Gerges, F. *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World,* (Cambridge University Press, 2013)

(2) "ما وراء القذافي: سياق الحوكمة في ليبيا"، شبكة الحوكمة، أغسطس/ آب 2011.

لم يكن إرث الحرب وحده هو الذي دمر ليبيا، لقد أثر فشل الإدارة وغياب الحكم على ليبيا أيضا، وتركا آثارًا كما لو أن قوة خارجية جلبت الدمار إلى البلاد. تحتوي البلاد على العديد من الهياكل غير المكتملة، فقد شاهدت شخصيا مستشفى في بنغازي بدأ بناؤه عام 1990 ولم ينته إلا بعد 16 عاما.

الدكتور محمد سعد عنبر رئيس الجامعة الطبية الدولية الليبية ورئيس مجموعة الدعم الاستشاري يقول: "إن محاربة الفساد وإرث النظام السابق الذي شجع مثل هذه الممارسات سيكون تحديًا كبيرا. هناك اعتقاد بأن السرقة من القطاع العام ليست خطأ، ويجب أن يتغير هذا الاعتقاد، كما يجب وضع أنظمة لتثبيط مثل هذه الممارسات، فهناك حاجة إلى إعادة الهيكلة وبناء القدرات، إلا أن حق المرء في إعلان اقتناعه دون خوف يعد بداية جيدة لبدء مكافحة الفساد".[1]

البيئة السياسية.. القبلية مقابل العولمة

كانت الثورة الليبية نتيجة لفشل القذافي ودعايته الفوضوية؛ حيث كان يُنظر إلى العنصر القبلي والإيديولوجية العالمية للإسلاميين على أنها تشكل خطرا يهدد مستقبل ليبيا. وزعم القذافي أن هذه العناصر ستؤدي إلى تفتيت السلطة وانتشار المليشيات والمنظمات الإجرامية، وأن الثقافة السياسية تهدف إلى إرباك الهوية الوطنية للشعب الليبي. وقد عُرِّف بعض الناس على أنهم عرب وبعض آخر على أنهم دوليون أو من شمال إفريقيا، أو أصحاب انتماءات قبيلة أو مناطقية، لكن لا أحد منهم صنف على أنه ليبي.

وحسب دراسة أجرتها باحثة العلوم السياسية أمل العبيدي، فقد أثر النظام السابق بشكل كبير على نظام التعليم في ليبيا، وساهم في دفع أيديولوجية القذافي المتغيرة من القومية العربية إلى العولمة؛ حيث أوجد القذافي جيلا بدون هوية وطنية، مما جعل العلاقة بين المواطنين الليبيين والنظام السياسي صعبة. وقد حاول

(1) المرجع السابق.

القذافــي تغيير توجه الجماهير وفقًا لســلوكه الغريب تجاه العالم الخارجي، وهذه الرســالة المربكــة كان لها تأثير كبير على القــدرة على بناء الإجماع الوطني، وفي النهاية جاءت بعكس مراده، فأغرت الناس بهوياتهم القبلية والإقليمية.[1]

إن معضلة الهوية الوطنية في ليبيا ليســت جديدة، تقول المؤرخة آنا بالدينيتي "منذ عام 1911 بعد احتلال ليبيا، تشــكلت النواة الأولى للقومية الليبية من خلال أنشــطة المنفيين الليبيين".[2] وقد عــززت الفوضى من هذه المعضلة، حين عززت مناهج التعليم صورة مشوشــة عن الهوية الليبية وفقًا لتقلبات النظام وتوجهاته التي تدرجت من الإسلامية في بدايات الانقلاب، وتوجهه الإقليمي الناصري بعد ذلك، إلى توجهاته الأممية والإفريقية، وقطعت تلك السياسات الفوضوية جهود بناء هذه الهوية التي تشكلت خارج ليبيا بعد موجات التهجير التي قام بها المستعمر الإيطالي. والحقيقة أن هذا متغير آخر يؤثر في الأحداث الجارية في ليبيا ويؤدي إلى استمرار القتال بين الليبيين، ويجب أن نشــجع الليبيين على بناء ســردية وطنية للتغلب على عقود من الارتباك أنتجتها بيئة سياســية ارتبطت بتوجهات النظام الحاكم ولم تبن على أسس ثقافية، وتتطلب هذه العملية مناقشات مفتوحة، وعملية مصالحة، ووقتا، ولكنها تبدأ بإدراك أن كل ليبي، بغض النظر عن انتمائه القبلي أو الديني أو أي انتماء آخر، هو ليبي أولا وقبل كل شيء.

(1) Obeidi, A.S. *Political culture in Libya*, (Routledge, 2015)

(2) Baldinetti, A. *The origins of the Libyan nation: Colonial legacy, exile and the emergence of a new nation-state*, (Routledge, 2013) pp. 40.

خاتمة

من خلال المقاربات التفسيرية للفوضوية والاشتراكية والفساد والقبلية، يمكن للمرء أن يؤكد كيف تأثرت ليبيا بشــدة بفكر القذافي. وكما هو متوقع بالنظر إلى ســلطة القذافي المطلقة، وعدم بناء المؤسســات بأي شكل من الأشكال، فقد أدت فترة حكم القذافي إلى كارثة؛ إذ لم يكن هناك انتقال سياسي ولا نمط لبناء الدولة، فأدت الثورة إلى انهيار النظام. لقد ترك القذافي ليبيا في حالة هشّة، غير قادرة على تحمل حرب أخرى، كما أنها ليســت في وضع يســمح لها بتأسيس سلطة جديدة. هذا هو المفتاح لفهم مصادر الاضطرابات التي عانت منها البلاد على مدى العقد الماضي، بعد ثورة 17 فبراير 2011.

والحل هو تصميم نظام جديد للحكم؛ لأن الاســتمرار في التركيز على حكم الفرد في مستقبل ليبيا لن يؤدي إلا إلى حلقة مفرغة تدور بين فشل الدولة والمصالح الفردية والصراع بين الأطراف المتنازعة، وســتكون في النهاية أســوأ نتيجة للبلاد. والمؤمل أن تكون المحاولة الأخيرة الفاشلة لإخضاع ليبيا عسكريا من قبل خليفة حفتر المدعوم من الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا وروسيا، هي آخر دليل على أن حكم الفرد والدكتاتورية لا يمكن أن ينجحا في ليبيا. ليس لدينا دراسات وتجارب كافية لدراســة التحول من الفوضوية إلى الديمقراطية؛ لذا فســيكون علينا إدراك هذه الســردية حتى تمكن مراقبة ما يحدث في ليبيا ولِمَ كان لها هذا النمط الخاص في الماضي والحاضر وربما في المستقبل.

هذا قد يجعلنا ننظر للشبكات التي تمتد في ليبيا على أنها نمط يحتاج لتفكيك حتــى يمكن فهم بنية المؤسســات والحالة التــي وصلت إليها بعد هذه العقود من الفوضى، وربما نحتاج لوضع سياسات مستدامة بديلة عن سياسة الأبدية والحتمية التي استخدمت سرديات ما بعد الحداثة لفرض حالة من الاعتقاد في نهاية التاريخ بدل البحث عن استدامة مؤسسات الدولة وعلاقتها ببنية الدولة.

قد يكون فشـــل حفتر والحرب القاســية التي خاضتها ليبيا بداية للتفكير في منظــور جديــد للدولة والمجتمع والهوية الليبية، أي هوية شــعب حر مصمم على بناء مستقبله التعددي والبحث عن التقدم لجميع أفراده، بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية أو العقائدية أو العرقية. من المهم أن تسعى ليبيا للدخول في معركة التحول، والعمل على بناء مؤسسات قوية من القاعدة إلى القمة، وأن تسعى هذه المؤسسات إلى تثقيف وإعلام الشعب الليبي بالتقدم المحرز، فضلا عن إظهار الشفافية واحترام العدالة وسيادة القانون والإشراك في عملية صنع القرار السياسي. ويمكن لمثل هذا الجهد أن يعالج مشــكل انعدام الثقة المستمر منذ عقود في مؤسسات الدولة، كما يمكنه أن يوحد الليبيين في عملية بناء الدولة المنشــودة، وعندها فقط ستكون ليبيا قــادرة على إطلاق العنان لإمكاناتهــا الكاملة وهويتها الغنية والمتنوعة واقتصادها، وإعادة الانفتاح تدريجيا على المجتمع الدولي من أجل المنفعة المتبادلة للجميع.

الفصل الثالث

إصلاح ليبيا.. معوقات وحلول



تجنيد النساء
أوجه الشبه بين القذافي وحفتر

منى ضياف

تركز هذه الورقة على أوجه التشـــابه بين نهج معمر القذافي وخليفة حفتر في تعاملهما مع المرأة وإقحامها في السياســـة لفرض مزيد من الامتثال للنظام والولاء للدولة، مع حرص كليهما على نشر صورة تقدمية لقيادته. كما تحلل الورقة طبيعة قيادة القذافي وحفتر، لتصل في نهايتها إلى أن الخطاب النسوي والصورة المعززة للنساء المُمَكنات في هذا الخطاب هي في الواقع أسلوب استغلال يسيء إلى النساء، في حين لا يزال العنف الهيكلي والشخصي الخفي يعيق تحرر المرأة وترقيتها.

وضع المرأة في عهد القذافي

"لن نستسلم. نحن لسنا نساء"، هذه الكلمات قالها معمر القذافي في خطاب ألقـــاه قبل شـــهر من مقتله وانهيار نظامـــه.(1) "الجماهيرية" أو "دولة الجماهير" هي الاسم الذي أطلقه معمر القذافي على ليبيا. ومع ذلك، كانت هذه الإشارة مضللة، حيـــث شـــكل القذافي خـــلال 42 عاما من الســـلطة، ديكتاتوريـــة الحزب الواحد العســـكرية التي تســـتثمر بشـــكل كبير في الدائرة المقربة من الموالين للنظام.(2) في

(1) "Libya's Muammar Gaddafi Vows to Fight on: TV", *Reuters*, September 2011, (last visited 27th October 2021): https://www.reuters.com/article/us-libya-gaddafi-tv-idUS-TRE7803B220110901

(2) Pargeter, A. *Libya: The rise and fall of Qaddafi*, (Yale University Press, 2012).

عهد القذافــي اختفت القطاعات الخاصة والمبادرات وريــادة الأعمال،[1] وأصبح معظم أو جميع المؤسسات البيروقراطية تحت إدارة الدولة لإلزامها بإعطاء الأولوية لنظام حكمه.[2] وفي غياب الضمانات القانونية، تميز نظام القذافي باستخدام العنف والإعدامات العلنية في الداخل،[3] ومُنع الليبيون من الانضمام إلى المجتمع المدني النشــط، حيث تم حظر النقابات العمالية والأحزاب السياســية والجمعيات[4]، وفي النهاية اشــتعلت ثورة 17 فبراير 2011 بســبب دورة العنف والإهانة التي مارسها القذافي على الليبيين.

في عام 2011 خرجت النســاء إلى الشــوارع للمطالبة بالمحاســبة من أجل أقاربهــن الذين اختفوا بعد مذبحة ســجن أبوســليم[5] عــام 1996 التي أدت إلى مقتل أكثر من 1200 ســجين.[6] وقد ســاهمت الثورة في تمكين المرأة الليبية التي ساعدت وتعاونت مع أولئك الذين يقاتلون في الخطوط الأمامية ضد القذافي حتى نهايــة أكتوبر/ تشــرين الأول 2011.[7] وفي الوقت الــذي كان فيه القذافي يحاول تعزيز صورة ظاهرية وأيديولوجية نزيهة، كانت هناك فجوات عديدة بين تصريحاته وتطلعاتــه للجماهيرية وتنفيذها. تبنى القذافي العديد من المواقف المتناقضة خلال حياته العملية، فقد كان كما يقدم نفســه معاديا للإمبريالية، ولكنه عزز روابط ليبيا

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) Vandewalle, D. *A History of Modern Libya*, (Cambridge University Press, 2006).

(4) سانت جون، رونالد بروس، "الحرب بين الجنسين في ليبيا: الثورة داخل الثورة"، مجلة دراسات شمال إفريقيا، (العدد 22.5، أكتوبر/ تشرين الأول 2017)، ص ص 888–906.

(5) Pargeter, *The rise and fall of Qaddafi.*

(6) "Libya: June 1996 Killings at Abu Salim Prison", *Human Rights Watch*, June 2006, (last visited 28th October 2021): https://www.hrw.org/news/2006/06/27/libya-june-1996-killings-abu-salim-prison

(7) Rogers, A. "Revolutionary Nuns or Totalitarian Pawns: Evaluating Libyan State Feminism After Mu'ammar al-Gaddafi" in Fatima Sadiqi (ed.) *Women's Movements in Post- "Arab Spring" North Africa*, (Palgrave Macmillan, New York, 2016), pp. 177-193.

بإيطاليا؛ وهو مؤيد للوحدة الإفريقية ولكنه يحظر اللغات الإفريقية الأصلية ويحط من قدر المهاجرين الأفارقة،[1] وعلى الرغم من أنه تفاخر بأنه "محرر المرأة"، فإن التناقضات واضحة بين ما يمارسه وما يدعو إليه.[2]

تحدث القذافي باستمرار عن هدفه المتمثل في تجاوز الأنظمة الاستعمارية والأبوية التي أضرت بالمرأة، ونتيجة لذلك ادعى أنه سيناضل من أجل تحرير المرأة.[3] غير أن موقف العقيد الذي يظهر منه أن تفكير تقدمي، سيثبت أنه مجرد قشرة تخفي رغبته في ضمان عدم حدوث أي تمرد.

لكم عانت المرأة الليبية من التمييز الجنساني على يد نظام القذافي. تقول أماندا روجرز، إن "تدخلات القذافي الجنسانية تُفهم بشكل أفضل إذا وضعت في إطار النسوية العسكرية التي تم سنها لتعميق الولاء المتعصب للجمهور المحلي للعقيد وتجربته السياسية المتواصلة"، ومن خلال فهم هذه الواجهة للنسوية، يمكن أن نلاحظ استغلال النساء المجندات وكذلك النساء في القطاع السياسي، وكيف عملت الجماهيرية بطرق ألحقت الضرر بالمرأة الليبية.

الحضور العسكري للنساء

من خلال انقلاب عسكري في 1 سبتمبر/ايلول 1969، وصل معمر القذافي إلى السلطة وأطاح بالنظام الملكي في ثورة الفاتح،[4] ودمج وشجع النساء على المشاركة في المؤسسات العسكرية. في عام 1978 أصبحت الأكاديميات العسكرية الليبية تشمل المجندات الإناث في التدريب، وسرعان ما اتبعت تدابير أخرى لتجنيد

(1) Claiborne,Clay, "Libya Under Gaddafi", *New politics* (Vol. XVII No. 1, Whole Number 65), Summer 2018, (last visited 28th October 2021): https://newpol.org/issue_post/libya-under-gaddafi/

(2) Rogers, "Revolutionary Nuns or Totalitarian Pawns".

(3) المرجع السابق.

(4) Vandewalle, *A History of Modern Libya.*

النســاء المواليات مع ظهور أول مركز تدريب عســكري نســائي بالكامل في عام 1979.[1] بالتزامــن مــع هذا الدمج، أدرجت مدارس التعليم الثانوي مواد التدريب البدني والأيديولوجي في البرامج لكل من الذكور والإناث، وهي مواد تركز بشكل أساســي على الولاء للدولة.[2] وبســبب النظرة المحافظة لما يتوقعه المجتمع في ليبيا من النساء، فإن هذا التدريب العسكري القسري للفتيات الصغيرات ربما أدى بالعديد من أفراد الأســر إلى إخراج بناتهم من المؤسســات التعليمية. ورغم ذلك، ساعدت هذه البرامج في إنشاء حرس شخصي للقذافي جميعه من النساء، يشار إليه أحيانا باسم "الأمازونات"،[3] وهو عبارة عن مجموعة من النساء المسلحات اللاتي ظهرن مع القذافي منذ الثمانينيات في الجولات المحلية والزيارات الدولية[4]. وقد تبدو برامج الاندماج هذه بمثابة خطوة كبيرة نحو المســاواة بين الجنســين ظاهريا، لكن من الضروري التنبيه إلى أن الاندماج العسكري المتزايد للنساء ظهر بالتزامن مع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القذافي، وبالتالي مع التوترات مع عامة الناس. فخلال هذه الحقبة، نما العداء تجاه العقيد بعد أن نفذ عمليات إعدام علنية عنيفة، مما أدى إلى زيادة خطر التمرد.[5] وقد لا يكون هذا التزامن من باب الصدفة، بل هو الذي يفســر أن هناك هدفا إســتراتيجيا وراء زيادة عســكرة القذافي للمرأة ودمجها لتكون أداة للمســاعدة على مقاومة التمرد المتوقع. وبالتالي فإن ما قام به العقيد هو تسليح هويات النساء في الحقيقة، كدعاية للترويج لصورة تقدمية للنظام، وربما يكون ظهور هؤلاء النساء مفيد من جهة أخرى إستراتيجيا، خلال هذه الفترة لتشتيت انتباه المجتمع الدولي والمحلي عن الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان.

(1) Rogers, "Revolutionary Nuns or Totalitarian Pawns".

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

(5) Vandewalle, *A History of Modern Libya.*

عقب ثورة 2011 ظهرت حسابات إلكترونية جديدة لأعضاء سابقين ومطلعين على النظام رسمت صورة أقل إيجابية لهؤلاء النساء اللاتي كنّ في طليعة مبادرات القذافي التقدمية، إذ غالبا ما أظهرت أن "الأمازونات" لم يكنّ مكلفات بالواجبات الأمنيــة بقــدر ما كنّ مكلفات بالأعمال المنزلية، وكن في كثير من الأحيان ضحايا الاعتداء الجنســي، حتى من قبل القذافي نفســه،[1] رغم ما بذله من جهود لتصوير نفســه على أنه محرر للمرأة. غير أن نظام العقيد كان مهتما بشــكل أساسي بضمان الولاء من خلال متابعة هذه البرامج النســوية المزعومة؛ حيث تُظهِر معاملة النســاء اللاتي ترقين في تنظيمات القذافي والتركيز على إخلاصهن له وللجماهيرية، أن هذه البرامج لم تكن تحررية بأي حال من الأحوال.

الحضور السياسي للنساء

تأسســت أول جمعية نســائية في ليبيا خلال فترة الحكم الملكي عام 1955 في مدينة بنغازي بالشرق الليبي،[2] ولم تتأسس أول جمعية من هذا النوع في عهد القذافي إلا في عام 1970 تحت اسم "الاتحاد العام للنساء"، وفي عام 1977 تغير الاسم ليناسب تشكيل الدولة الجديد وأصبح "اتحاد نساء الجماهيرية" ليأخذ شكله النهائي في "تشكيل المرأة الثورية"،[3] الذي تقوم رؤيته الأساسية على تشجيع النساء على التعبئة لدعم الجماهيرية،[4] مع العقوبة بالإعدام على إنشــاء أو الانضمام إلى نقابــات أو أحــزاب خارج نطاق نظام القذافي، وذلك لتعزيز الولاء للدولة. وهكذا كانــت تدابيــر إنصاف المرأة مقبولــة فقط في حدود المعايير التــي تخدم النظام. وعلى الرغم من وجود محاولات خارجة عن هذا الســياق لتحســين وضع المرأة

(1) Rogers, "Revolutionary Nuns or Totalitarian Pawns".

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) Vandewalle, *A History of Modern Libya.*

في المجتمع الليبي من خلال تدابير مثل المنظمة النسائية التي تديرها الدولة، كان عدد النساء الليبيات اللاتي يشغلن مناصب سياسية مهمة محدودًا للغاية.

رغم أن النساء يشكلن 70٪ من خريجي الجامعات،[1] فإن عدد الرجال يفوق عدد النساء في القطاع السياسي، فمن عام 1977 إلى عام 2006 كانت ست نساء فقط يشــغلن مناصب في أمانة مؤتمر الشــعب العام، وكانت أدوارهن تقتصر على الشؤون الاجتماعية؛[2] حيث كان من المفهوم أن المراكز العليا في القطاع السياسي الليبي تتجاوز مؤهلات النساء، وبالتالي أصبح حضورهن القليل مجرد وجود رمزي من أجل مصالح القذافي الشخصية، بدل أن يعكس جدارتهن ومهارتهن.[3]

وأشــهر مثال على ذلك هدى بن عامر المعروفة باســم "هدى الجلاد" التي صعدت إلى الصدارة في وسائل الإعلام الليبية بعد الإعدام الوحشي للطالب صادق الشويهدي، حيث ركضت من بين الجمهور أثناء محاكمة الشويهدي وإعدامه العلني فــي صالة ألعــاب رياضية جامعية، إلى موقع الإعدام وســحبت الطالب من أجل الإســراع بشــنقه.[4] ومن هنا تم تعيين هدى بن عامر لاحقا في مناصب حكومية عليا، بما في ذلك عمدة بنغازي، وظلت جزءًا أساســيًّا من القطاع السياســي في الجماهيرية، مما ساعد في سن العديد من سياسات النظام الوحشية. وتُعد هدى بن عامر مثالا بارزا على تقدم النساء وصعودهن الاجتماعي والوصول إلى مناصب في السلطة من خلال إظهار شكل عنيف ومطلق من الولاء.[5]

---

(1) Al-Hadad, N.F.A.A. *Working Women and their Rights in the Workplace: International Human Rights and its Impact on Libyan Law*, (Routledge, 2015).

(2) سانت جون، "الحرب بين الجنسين في ليبيا".

(3) المرجع السابق.

(4) Meo, Nick, "'Huda the executioner' – Libya's devil in female form", *The Telegraph*, March 2011, (last visited 28th October 2021): https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/8363587/Huda-the-executioner-Libyas-devil-in-female-form.html

(5) المرجع نفسه.

طبيعة خطاب القذافي تجاه المرأة

إن قانون الأسرة في التشريع الليبي إبان عهد القذافي يظهر التناقضات الكبيرة بين خطاب النظام تجاه المرأة وأساليب الحكم الفعلية. وقد سلطت زيارات لليبيا قـام بهـا مندوبون عن منظمة هيومن رايتس ووتـش واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الضوء على هذه السياسات باعتبارها علامات على كيفية تناقض القذافـي ونظامه فيما يتعلق بالدفاع عن المسـاواة وتحرير المرأة. ففي حين ينص القانون الجنائي في الجماهيرية على عقوبات شديدة للاعتداء الجسدي والقتل، تم تخفيف هذه العقوبات في حالة الاعتداء على النسـاء من أجل الدفاع عن "شرف" الرجل. وبموجب قانون العقوبات رقم 375 فإن اعتداء الرجل على ابنته أو زوجته أو أخته أو حتى قتلها للاشتباه بارتكاب أفعال جنسية خارج إطار الزواج، من شأنه أن يخفف العقوبة على جريمته بشكل كبير.[1]

لقد سمح القانون رقم 24 لعام 2010 للمرأة بتمرير جنسيتها إلى أطفالها، ومع ذلك فإن الإجراء يحدد بشكل صارم بأن الليبي هو فقط "من ولد لأب ليبي"، ولا يحدد أي عملية أو إطار عمل للنساء المتزوجات من رعايا أجانب ليتمكنّ بالفعل من نقل جنسـيتهن،[2] وقد أدى ذلك إلى قصر منح الجنسـية بشـكل أساسي على الرجال الليبيين فقط.

ومـع أن القانـون رقم 70 لعـام 1973 يجرم الزنا فإنه لـم ينصف ضحايا الاغتصاب ولم يشجع الضحايا للسعي من أجل تحقيق العدالة لهنّ.[3]

(1) "A Revolution for All: Women's Rights in the New Libya", *Human Rights Watch*, May 2013, (last visited on 28th October 2021): https://www.hrw.org/report/2013/05/27/revolution-all/womens-rights-new-libya

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

ويشمل الكتاب الأخضر، الذي هو بيان القذافي عن معتقداته الشخصية وتطلعاته المنشـــودة لمجتمعه الليبي، بالإضافة إلى أنه النص التأسيســـي لجهوده التشريعية، يشـــمل العديد من المواقف تجاه المرأة، التي سُـــنت في تشـــريعات الجماهيرية.[1] وقد أثار هذا الكتاب قضايا المرأة بشكل كبير من خلال مناقشة القدرات البيولوجية للمرأة وما يشار إليه على أنه "القانون الطبيعي"،[2] وقد ناقش نفور صاحبه من تنظيم الحمل وعبر عن ازدرائه للنســـاء اللاتي يســـعين إلى تحديد النسل،[3] واعتبر العمل أداة لحرمان المرأة، وهذا ما يتناقض بشكل مباشر مع تصريحاته التي شجعت النساء علـــى الانضمام إلى القوى العاملـــة.[4] وعبر العقيد عن ازدرائه للأمهات العاملات ووصف مراكز رعاية الأطفال النهارية بأنها "قمعية واســـتبدادية"،[5] وكانت سياساته الخاصة متسقة مع تصريحاته في الكتاب الأخضر.

وأفادت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن نظام القذافي فشل في القضايا المتعلقة بإجازة الأمومة ورعاية الأطفال وتقديم بدل للأمهات العاملات وتكريس ساعات العمل المرنة.[6] وعلى الرغم من تقديم القذافي الحجج المؤيدة لتحرير المرأة في ظل حكمه، يقدم الكتاب الأخضر وجهة نظر أكثر تحفّظًا.

غيـــر أن أجْلَـــى تناقضات القذافي مع خطابه النســـوي، هـــي مزاعم الاعتداء الجنســـي التي تُتهم بها قوات النظام وتلك الموجهة للعقيد شـــخصيا والتي ظهرت بعـــض قصصها بعد انهيار النظام وزوال الخـــوف من الحديث في هذا الموضوع. في كتاب "حريم القذافي" من تأليف أنيك كوجين، تم تقديم تقرير شـــامل يعرض العديد من تجارب النساء مع الإساءة إليهن على يد القذافي وفي بعض الأحيان من

(1) Pargeter, *The rise and fall of Qaddafi*

(2) القذافي، الكتاب الأخضر.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

(6) Al-Hadad, *Working Women and their Rights in the Workplace.*

قبل أعضاء من دائرته المقربة.[1] وانتشـــرت مزاعم استخدام القوات التابعة للقذافي للاغتصاب كســـلاح من أسلحة الحرب ضد الخصوم في الثورة التي اندلعت ضده عـــام 2011،[2] واتُّهِمت القوات الموالية –حســـب هـــذه المزاعم– بإطلاق العنان للرعـــب بين النســـاء من خلال الاعتداء الجنســـي والاغتصاب فـــي البلدات التي يسيطر عليها المتمردون أو قريبات المقاتلين المتمردين، علمًا بأن الاغتصاب غالبًا ما يعتبر في ليبيا موتًا اجتماعيًّا لضحاياه. وقد لا يكون الحجم الحقيقي للاغتصاب معروفًا أبدًا، مما يجعل ادعاءات الضحايا التي قدمت أمرًا بالغ الأهمية، ولا ينبغي الاستخفاف بها، لأن الاستغلال الجنسي للنساء من قبل القذافي والتكتيك العنيف الذي استخدمته قواته لسحق المقاومة لا يتناقض وخطاب القذافي النسوي فحسب بل إنه ينسفه تماما.

حفتر وتعامله مع قضايا المرأة

برز خليفة حفتر لأول مرة باعتباره ذراعًا مساعدة في الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي عام 1969 والذي أطاح بالنظام الملكي، وأصبحت محاولة الانقلابات علامة مميزة له في بقية مسيرته العسكرية،[3] وقد وصفه القذافي بأنه "ابنه"، ثم تبرأ منه فذهب إلى المنفى بعد مهمة فاشـــلة في حرب تشـــاد عام 1987، وفشِل لاحقا في الإطاحة بالقذافي.

بقـــي حفتـــر في منفاه في الولايات المتحدة الأميركيـــة، ولم يعد إلى ليبيا إلا بعـــد خلع القذافي، وقد أعلن عملية الكرامة عام 2014،[4] مدعيًا أن الهدف الذي

(1) Cojean, A. *Gaddafi's harem: The story of a young woman and the abuses of power in Libya*. (Grove Press, 2014).

(2) المرجع السابق.

(3) Kirkpatrick, David D. "A Police State with an Islamist Twist: Inside Hifter's Libya", *The New York Times*, February 2020, (last visited 28th October 2021): https://www.nytimes.com/2020/02/20/world/middleeast/libya-hifter-benghazi.html

(4) Wehrey, F. *The Burning Shores.*

أسست من أجله هو القضاء على الجماعات الإسلامية المتطرفة التي ظهرت نتيجة فراغ السلطة الناشئ عن انهيار النظام السابق،[1] وسرعان ما تحولت هذه الحملة الصريحة ضد التطرف إلى محاولة لانتزاع السيطرة على البلاد من المؤتمر الوطني العام المعترف به دوليا، الممثل الآن بحكومة الوفاق الوطني، وذلك بدعم من الإمارات وفرنسا والمملكة العربية السعودية ومصر.[2] واستغل حفتر تهديد الإرهاب فرصةً لِوصم أي شخص يعارض حكمه العسكري بأنه متطرف إسلامي.[3]

وهكذا أصبح كل من ترددوا في القبول بحكمه العسكري المفاجئ باسم الأمن، يُصنفون على أنهم متطرفون، وازداد عدد المتشككين في حفتر عندما أحكم قبضته على مناطق عديدة من ليبيا بوسائل عنيفة ومثيرة للانقسام، خاصة أن حملاته العسكرية في بنغازي ودرنة وُصفت بالمجازر، كما وَصفت عدةُ جمعيات حقوقية القتلَ العشوائي للمدنيين على يد "الجيش الوطني الليبي" الذي نصب حفتر نفسه قائدا له، بأنه جرائم حرب.[4] وكانعكاس لنظام القذافي، تُدار المناطق الخاضعة لولاية حفتر كدولة بوليسية؛ حيث تهدد السلطات من يعارضون أو ينتقدون حكمه، وتكثر اللوحات الإعلانية والصور المكبرة لوجه حفتر، مما يظهر تشابهًا غريبًا مع طقوس عبادة الشخصية التي كانت موجودة قبل 10 سنوات في عهد قائد حفتر القديم.[5] وتمتد محاكاة حفتر الظاهرة لنظام القذافي إلى ما وراء الزخارف السطحية

---

(1) Kirkpatrick, "A Police State with an Islamist Twist".

(2) Mckernan, Bethan, "War in Libya: how did it start, who is involved and what happens next?", *The Guardian*, May 2020, (last visited 28th October 2021): https://www.theguardian.com/world/2020/may/18/war-in-libya-how-did-it-start-what-happens-next , "Factbox: Who's involved in Libya's war and why", *Reuters*, May 2020, (last visited 28th October 2021): https://www.reuters.com/article/us-libya-security-intervention-factbox-idUSKBN2351W0

(3) Kirkpatrick, "A Police State with an Islamist Twist".

(4) "Evidence points to war crimes by Libyan National Army forces", *Amnesty International*, March 2017, (last visited 28th October 2021): https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2017/03/evidence-points-to-war-crimes-by-libyan-national-army-forces/

(5) Kirkpatrick, "A Police State with an Islamist Twist".

لعبادة الشخصية، إلى عمق تكتيكاته وسياساته كقائد للجيش الوطني الليبي ورئيس لحكومة ليبية منافســة، حتى إنه ليعكس موقف القذافي المتناقض والمخادع تجاه المرأة، حيث استغل النساء، في محاولة لإظهار موقفه المعادي للإسلاميين، بطريقة تروج لصورة تقدمية، في حين أنه يساهم في قهر النساء ومعاناتهنّ.

حضور المرأة داخل الجيش الوطني الليبي

بدأ دمج النساء في الجيش الوطني الليبي عام 2014، في بداية عملية الكرامة التي تعهد فيها حفتر بمحاربة الجماعات المتطرفة في الشــرق،[1] وحرصت العديد من وسائل الإعلام الموالية له وللجيش الوطني الليبي على ترويج الصورة التقدمية لهذا الجيش. ففي الاحتفال الرابع بعملية الكرامة في بنغازي، تمت مقابلة ضابطات ليبيات -نشــرتُ مقالا حول تجربتهنّ في القتال في الجيش الوطني الليبي-[2] وقد شكر العديد منهنّ حفتر على السماح لهنّ بالعودة إلى الجيش، بعد أن كنّ يعملن مع النظام السابق، وتعهد كثير منهنّ بالولاء لحفتر والوطن، وقالت المقدم سميرة فرج البكاري إن حفتر أعاد إليهنّ حقهنّ في المشاركة العسكرية ورفع عنهنّ التهميش.[3]

كان المنطــق العملــي لدمج النســاء فــي الجيش، هو محاولة حشــد الدعم العســكري، فضلا عن تعزيز أوراق اعتماد حفتر المناهضة للإســلاميين من خلال إتاحة وصول النســاء إلى المناصب المخصصة للرجال، وهي ممارســة تعارضها الجماعــات الإســلامية، غير أن هــذا التباين التقدمي الذي قام بــه حفتر بمخالفة خصومه الأيديولوجيين لم يهيئ ظروف التحرر للمرأة، بل أعطاها مكانة باعتبارها مثالا للولاء والخضوع لفصيل حفتر. والمفارقة هي أن عسكرة النساء يتم تأطيرها على أنها تحرير للإناث ونهاية للتهميش، وفي نفس الوقت يشارك الجيش الوطني

(1) "ضابطات ليبيات: القيادة العامة أعادت لنا حقنا في العمل العسكري"، بوابة الوسط، مايو/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2021): http://alwasat.ly/news/libya/204774

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

الليبي في العنف القائم على النوع الاجتماعي لإخضاع النســاء، لا سيما اللاتي لا يقعن ضمن معايير الولاء العسكري للدولة.

فــي عام 2016 قاتلت الميليشــيات المحلية فــي درنة وهزمت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، وقبل ذلك بعام كافحت غزوَ الجيش الوطني الليبي الذي وصفهم بالإرهابيين من أجل تبرير اســتيلائه العنيف على المدينة،[1] وخلال الحصار الذي أدى إلــى مقتل كثير من المدنيين وتشــريدهم، ألقى الجيش الوطني الليبي القبض على ســت نســاء، إحداهنّ تبلغ من العمر 90 عاما، واحتجزهنّ رهائن في سجن قرنادة لزيادة الضغط على المقاتلين من أجل تسليم المدينة،[2] وهناك عدة روايات تشير إلى معاملة النساء القاسية واستجوابهنّ في سجون حفتر.[3] وقد أدى الهجوم العنيف على طرابلس في أبريل/نيسان 2019، الذي ركز على المدنيين، إلى نزوح الآلاف، وقتل المئات من غير المقاتلين على يد الجيش الوطني الليبي، وكان معظم الضحايا من النســاء والأطفال،[4] كما ترك المئات دون ســكن لائق، وهنّ عرضة للاعتداء الجنسي بسبب الهجمات على العاصمة من قبل الجيش الوطني الليبي.[5]

بعد تقييد السفر الذي فرضه الجيش الوطني الليبي على النساء بشكل صارم، حــذر رئيس أركان الجيش الوطني الليبي عبــد الرزاق الناظوري قائلا "طالما هي

(1) Dahan, Nadine, "Haftar forces seize women in Libya's Derna in push for surrender", *Middle East Eye*, July 2018, (last visited 28th October 2021): https://www.middleeasteye.net/news/haftar-forces-seize-women-libyas-derna-push-surrender

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) Bruchfield, Emily, "How the exclusion of women has cost Libya", *Atlantic Council*, November 2019, (last visited 28th October 2021): https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/how-the-exclusion-of-women-has-cost-libya/

(5) المرجع السابق.

(المرأة الليبية) في ليبيا، فهي حرة، وبمجرد أن تغادر ليبيا، ستكون أعيننا عليها"[1]، ويصــور الجيــش الوطني الليبي المرأة على أنها تهديد أمني وخطر على اســتقرار مهمة حفتر في المطالبة بليبيا. ويبدو أن الترويج بســمعة النســاء الطيبة من خلال نشــر صورهن في الجيش الوطني الليبي، خطوة إســتراتيجية تخفي حقيقة أن ذلك يتم فقط لقبول ودعم قيم وأهداف دولة حفتر الجنينية.

حضور المرأة داخل قوة الشرطة

بدأ اندماج النساء في قوة الشرطة في عهد القذافي، وعاد إلى بنغازي في أوائل عام 2019، عندما تم إطلاق مركز الشــرطة النســائي الذي قوبل بالثناء، باعتباره خطوة نحو صعود المرأة الليبية في المجتمع، غير أن الحقيقة غير مشــجعة، إذ لم تُعرض على هؤلاء النسوة مناصب قيادية في مديرية الأمن.[2] وقد تم إغلاق المركز في نوفمبر/تشــرين الثاني 2019 بسبب تسريب ضابطة شرطة لمقطع فيديو يتعلق بجريمة ضمت عناصر شرطة، وأثرت في نظرة الرأي العام لمؤسسات الشرطية في بنغازي[3] وسرعان ما تخلص حفتر من هذا المركز كقربان لحماية سمعته.

ولم يكن جهاز الشــرطة في عهد حفتر يتردد في استهداف النساء وأعمالهنّ، حيث أغلق على ســبيل المثال مقهى في بنغازي لســماحه للنساء بالالتقاء هناك.[4]

(1) "Libya: Discriminatory Restriction on Women", *Human Rights Watch*, February 2017, (last visited on 28th October 2021): https://www.hrw.org/news/2017/02/23/libya-discriminatory-restriction-women

(2) "Women's Police Unit to be Set Up in Benghazi", *Al-Marsad*, January 2019, (last visited 28th October 20210: https://almarsad.co/en/2019/01/28/womens-police-unit-to-be-set-up-in-benghazi/

(3) Assad, Abdulkader, "Benghazi security directorate shuts down women's police station", *The Libya Observer*, November 2019, (last visited 28th October 2021): https://www.libyaobserver.ly/news/benghazi-security-directorate-shuts-down-womens-police-station

(4) Kirkpatrick, "A Police State with an Islamist Twist".

وقـد بـرر العقيد ناجي حمد، وهو من قدامى المحاربيـن في عهد القذافي ويدير الآن أكاديمية شـرطة بنغازي، تلك العملية بأن تجمع النساء في مقهى في الأماكن العامة انتهاك "للآداب العامة".[1] ولا تهتم مؤسسـة الشـرطة في بنغازي في عهد حفتر، بتقديم صورة تقدمية (مثل قوة الشـرطة النسـائية السـابقة)، تلزمها بالتخلي عن المحافظين أو السياسـات التمييزية داخل قوة الشـرطة نفسها. ومثل الكثير من ترقيات النساء التي يتم الترويج لها في جيشي حفتر والقذافي، يبدو أن هذه الجهود تعزز فقط سـمعة السـلطات على أنها خيرة، دون أن تعكس فلسفة أعمق للتحرير تدفع إلى تطور النساء.

ظاهر السياسة وخفاياها

عُينت المجندة المشهورة، اللواء نعيمة العربي على رأس وزارة شؤون المرأة في إدارة حفتر،[2] وقد قوبل تعيينها بإشادة من قبل المؤيدين؛ حيث يُنظر إليه على أنه خطوة بعيدة عن التمييز بين الجنسين في القطاع السياسي، غير أن واجبات العربي تتمحـور حـول إعطاء الأولوية للجيش الوطني الليبي ورعاية النسـاء اللاتي توفي أزواجهن أو إخوانهن أو آباؤهن أو أصيبوا في القتال في صفوف جيش حفتر،[3] مما يعني أن منصب المرأة ليس مصمما لدعم النسـاء في الجيش الوطني الليبي ولكن لدعم أسـرهن.[4] إنه منصب سياسـي تم إنشاؤه للمرأة على افتراض أنه يهدف إلى تحسين مكانتها، ولكن بدون واجبات ملموسة تهدف إلى خدمة هذا الغرض بالفعل.

تتعرض الناشـطات سياسـيا داخل حدود سـيطرة حفتر ممن يتحدثن خارج توجيهات الجيش الوطني الليبي، مثل سهام سرقيوة للاضطهاد بسبب أفعالهنّ. وقد

(1) المرجع السابق.

(2) العبيدي، سالم، " القيادة العامة تكلف العميد نعيمة العريبي برئاسة مكتب شؤون المرأة"، بوابة الوسط، يناير/ كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2021): http:// alwasat.ly/news/libya/155107

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

برزت سـهام سرقيوة بسـبب تحقيقاتها في استخدام الاغتصاب والاعتداء الجنسي من قبل قوات القذافي كسـلاح خلال ثورة 2011، وبعد أن نشـرت النتائج التي توصلـت إليها وقدمتها إلى المحكمة الجنائية الدولية.[1] بعد ذلك انتُخبت سـهام سـرقيوة عضوًا في مجلس النواب الليبي بطبرق عام 2014،[2] وقد انتقدت هجوم حفتر العنيف على طرابلس عام 2019 في مقابلة مع قناة الحدث، وبعد 68 ساعة مـن بث مقابلتها، اختطفتها مجموعـة تابعة للجيش الوطني الليبي يوم 17 يوليو/ تموز عام 2019، وأطلقوا النار على سـاقي زوجها وضربوا ابنها البالغ من العمر 16 عامـا،[3] وكتبـوا على منزلها عبارة "الجيش خـط أحمر" و"الثأر للدم".[4] ولم تعرف عائلة سـرقيوة ولا السـلطات (بما في ذلك مجلس النواب) مكان وجودها حتى يومنا هذا.[5] وهكذا يتم التعامل مع النسـاء اللائي ينتقدن نظام حفتر بعنف، مع تأكيد أن طاعة حفتر هدف من أهداف جيشـه باعتبارها القانون النهائي. وتعتبر النساء، بما فيهن من اشتهرن بالدفاع عن حقوق المرأة، أهدافًا مشروعة؛ لأن حفتر مثل القذافي يهتم بشكل أكبر بتأسيس سلطته الخاصة ولا يسمح للمرأة بالاحتفاظ بالسلطة السياسية ما لم تكن مطيعة تماما لمهمته.

(1) Burke, Jason, "Abducted Libyan MP's Relatives in US Sound Alarm over Torture Fears", *The Guardian*, July 2019, (last visited 28th October 2021): https://www.theguardian.com/world/2019/jul/31/abducted-libyan-mp-seham-sergiwa-torture-fears

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

خاتمة

إن استغلال المرأة وتسخيرها أداةً لمحاولة إظهار صورة تقدمية وكسب محبة القــوى العاملــة كما فعل كل من القذافي وحفتر، لا يفيد شــيئًا في تحرير المرأة. وهــذان الرجــلان هما في الواقع، أهم الجناة الذين يمارســون العنف والقهر ضد النساء. فقد كان القذافي وخطابه النسوي الذي يبدو في الظاهر تقدميًّا والمترافق مع دولة بوليسية صارمة الصوتَ الوحيد المسموع في الخارج حتى انهيار نظامه، ومن ثم كانت الإشــادة به باســتمرار وبأيديولوجيته التقدمية تجاه المرأة، في حين كانت النســاء يتعرضن للإيذاء والتهميش والاستغلال على يد نظامه. والخطر الذي تمثله هذه الصورة هو أنها ساعدت على إخفاء الحقائق القاسية التي تواجهها المرأة الليبية.

وليبيا معرضة لخطر تكرار أخطاء الماضي هذه مع محاكاة خليفة حفتر لنهج القذافي. فعلى الرغم من أن حفتر ليس الكيان السياسي الوحيد في ليبيا المعاصرة الذي يشارك في إساءة معاملة النساء وتهميشهنّ، فإن النهج المحدد الذي يتبعه يمثل خطورة فريدة. إنها إشاعة أيديولوجية نسوية مقترنة بدولة بوليسية تؤدي إلى إسكات النساء وإساءة معاملتهنّ واستهدافهنّ وإيذائهنّ، ومن ثم فإن الخطاب المحيط بحفتر وغيره من القادة المشــاركين في اســتغلال المرأة يجب أن يلقى انتقادات شديدة. يجب إجراء تحليل نقدي لحالة النساء اللائي عشن في ظل نظام الرجلين وحالات العنف الهيكلي والشخصي، علمًا بأن التركيز على الرموز الموضوعة إستراتيجيًّا في الضوء لإخضاعهنّ للأنظمة العنيفة يضر بالنســاء لأنه يصور المعتدين عليهنّ على أنهم نســويون تقدميون. لقد ساعد انتشار هذه الصورة النسوية الخارجية في إخفاء العنف والتهميش الذي لحق بالمرأة الليبية، ولا شك أن هذا ليس تحرّرًا.

ومن أجل المضي قُدمًا، يجب إشــراك المرأة في عملية الســلام وإقامة دولة مدنية في ليبيا، ويجب أن يتحول الهدف الأساســي المتمثل في اندماج المرأة في المناصب التي تُقدم عادة للرجال، نحو الإصلاح الاجتماعي والارتقاء بجميع النساء الليبيات من خلال الجهود التي يبذلنها وليس عبر الدعاية والطاعة لحكم عسكري يهيمــن عليه رجل واحد. يجب تعديل التشــريعات التــي كانت في عهد القذافي،

والتراجع عن ضم الموالين السابقين للقذافي في بناء الدولة الليبية الحديثة؛ لأنهم كانــوا متواطئين في التدهور والفســاد والعنف الذي ميــز نظامه. وتُظهر الحملات العســكرية والدولة البوليســية التي فرضها حفتر حاليا تجددا للفظائع التي مارسها نظام القذافي على النســاء، وهي صورة مصغــرة لما يمكن توقعه في جميع أنحاء البــلاد في حال انتصار حفتر والجيش الوطني الليبي. ويجب أن يكون هناك حوار مفتــوح حول الوضع الاجتماعي للمرأة، واتخاذ تدابير متزايدة لحمايتها من العنف الجنســاني، لا سيما العنف الجنســي والاغتصاب. والحقيقة أن الحكم العسكري والحزب الواحد الذي يديره رجل واحد ليس حلا يساهم في القضاء على الأنظمة الأبوية التي ابتليت بها الديناميكيات الاجتماعية السياسية الليبية.



دور السياسات الغربية في تأخير التحول الديمقراطي بليبيا

نزار أسود

يهـدف هـذا الفصل إلـى وضع إطار تاريخـي يمكن من خلالـه النظر في الديناميكيـة الليبيـة الحالية، كما يناقش محاولات الغـرب إعادة نظام القذافي إلى المجتمع الدولي بعد رفع العقوبات عنه عام 1999 وسعيه لإحداث تغيير في النظام كما حدث مع نظام الرئيس صدام حسين في العراق عام 2003، والآثار والتداعيات المترتبة على ذلك.

الإصلاح و"النموذج الليبي"

يمكن اعتبار عام 1999 عام الإصلاح في ليبيا، حيث بدأ الغرب تغيير سياساته نحو ليبيا بعد قبولها بالمسـؤولية عن تفجيـر طائرة بان أميركان فوق بلدة لوكربي الأسـكتلندية[1] مما أدى إلى اسـتئناف العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة، وهي علاقات تُوِّجت بعد بضع سـنوات بزيـارة قام بها رئيس الوزراء آنذاك توني بليـر لطرابلـس عام 2004.[2] وفي الفترة مـن 1999–2011 ارتفعت مكانة ليبيا

(1) تفجير الرحلة الأميركية رقم 103 لشركة بان أميركان فوق بلدة لوكربي بأسكوتلندا في 21 ديسمبر/ كانون الأول 1988 الذي أودى بحياة 259 شخصا. يمثل انفجار لوكربي أخطر جريمة إرهابية في تاريخ المملكة المتحدة.

(2) Russell, Ben, and Morris, Nigel, "Blair in historic trip to Libya for Gaddafi talks", *Independent*, March 2004, (last visited 28th October): https://www.independent.co.uk/news/uk/politics/blair-in-historic-trip-to-libya-for-gaddafi-talks-567470.html

دوليا، وأقبلت عليها شـركات النفط العالمية وبقي نظام حكم القذافي شموليا كما هو، وقد شـهدت ليبيا في هذه الفترة مسـاعي للتمهيد من أجل توريث الحكم إلى سيف الإسلام بن معمر القذافي. وبقيت الفوائد الناجمة عن إنهاء العقوبات ومجيء الشـركات العالمية للاسـتثمار فـي النفط بأيدي قلة مختارة مـن الموالين للنظام. واسـتمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسـان والاعتقالات التعسفية، وعاشت ليبيا حقبة ضبابية ووهم التغيير.[1] ويمكن اعتبار مثل هذه الحقائق مقدمة لاستمرار الغمـوض وفشـل جهود بنـاء الدولة منذ عام 2011 فصاعـدًا؛ إذ لم يكن الواقع الداخلي الليبي عام 2011 إصلاحيا ولا يشكل حياة أفضل للمواطن الليبي العادي.

قبل الربيع العربي وثورة 17 فبراير، لم يكن من الممكن اعتبار ليبيا مندمجة بالكامـل في المسـرح العالمي، ولا هي مهيأة لأي إجـراءات طبيعية لبناء الدولة. واليوم لا يزال هناك وضع مشابه أضيف إليه ما تشهده من حرب أهلية دموية، مما يحول دون تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.

التخلي عن البرنامج النووي

في ديسـمبر/ كانون الأول 2003، امتثل نظام القذافي لشـرط مسبق من قبل الولايـات المتحدة والمملكة المتحدة يقضي بنزع أسـلحة الدمار الشـامل الليبية وبرامج التطوير المصاحبة لها إذا أراد رفع العقوبات عنه وإعادة إدماجه في المجتمع الدولـي. وتم الترحيب بذلـك باعتباره نجاحا في "إعادة دمج الدولة المارقة"، أي تحويل عدوّ إلى حليف وشـريك إسـتراتيجي، وشـكّل نزع سـلاح ليبيا وتفكيك شبكة العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان[2] عملا إيجابيا للأمن العالمي، لا سـيما عند مقارنتهما بالفشـل الاستخباراتي الذي أدى إلى غزو العراق عام 2003

---

(1) يمكن العثور على مصادر مفيدة بهذا الشأن في هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. انظر
"Libya: 202 Prisoners Released But Hundreds Still Held Arbitrarily", *Human Rights Watch*, March 2010, (last visited 28th October 2021): https://www.hrw.org/news/201025/03//libya-202-prisoners-released-hundreds-still-held-arbitrarily

(2) وفرت شبكة عبد القدير خان لليبيا الوصول إلى مزودي السوق السوداء النووية.

وحالة "أسلحة الدمار الشامل غير الموجودة". وهكذا تمكّن الغرب من إعادة دمج ليبيا، والحصول على امتثالها الكامل ونزع سـلاحها بنجاح، خاصة أن النظام فيها لا يمكن التنبّؤ بما سـيفعله وهو يمتلك مخابئ كبيرة للأسـلحة الكيميائية وبرنامج تطوير أسلحة نووية.(1)

وقد أدى ذلك إلى تطوير مفهوم يُعرف باسم نموذج ليبيا، تم الترويج له باعتباره نموذجا ناجحا يمكن تطبيقه على "الدول المارقة" الأخرى كمسار لإعادة الدخول إلى المجتمع العالمي. ونموذج ليبيا عبارة عن مفهوم يعتمد على الحوافز السياسية والاقتصادية الإيجابية من جهة، مع التهديد بالحوافز السلبية من جهة أخرى.

ورغم أن "نزع سلاح ليبيا" ربما كان على رأس قائمة المطالب الأميركية، فإن موافقة ليبيا على نزع برنامج أسلحة الدمار الشامل لم تكن سوى خطوة أخرى في إظهـار امتثالها للمطالب الغربية و"إصلاح" نظام القذافي. وكانت موافقة ليبيا على نزع السـلاح علامة بارزة في قائمة أوسـع من المطالب التي عملت ليبيا والغرب عليها بهدوء من خلال قنوات خلفية سرية من تسعينيات القرن الماضي.(2) وتضمنت هذه القائمة الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن لوكربي، وقبول المسؤولية الكاملة ودفع تعويضات مقابل ارتباطاتها السابقة بالإرهاب، والتعاون في إطار الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب.(3) وقد كانت هذه هي المكونات الحاسمة لمـا جعـل النموذج الليبي محطة بـارزة، أما إصلاح النظام وإرسـاء الديمقراطية وتحسين حقوق الإنسان فقد غابت غيابا صارخا.

---

(1) من المهم توضيح أن فشل ليبيا في تطوير قوة نووية محلية لا يقوّض نجاح عملية منع الانتشار ونزع السلاح الأحادي الجانب الذي حققته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ليبيا. فالانتشار غير المشروع لشبكة عبد القدير خان زوّد ليبيا بمخططات أسلحة نووية متقدمة للغاية وتصميمات إنتاج، بالإضافة إلى شحنات كبيرة من المعدات وقطع الغيار المتعلقة بالطاقة النووية.

(2) Burns, W.J. *The Back Channel: A Memoir of American Diplomacy and the Case for Its Renewal*, (Random House, 2019), p. 190-191.

(3) Pargeter, *The rise and fall of Qaddafi,* "The Chimera of Reform", p. 176-212.

ألمح الغرب إلى أن هذه الحقبة من شأنها أن تبشر بقيادة ليبية أكثر ديمقراطية واهتماما بحقوق الإنسان، ومع ذلك يبدو أن هذه الإشارة لم تكن أكثر من "نفثة" وكلام معســول لدعم الملف الشخصي للقذافي. في الواقع كان الغرب راضيا عن إعــادة الاندمــاج الجزئي من أحل مصالحه. كان الهدف النهائي هو تأمين القذافي، والأهم تأمين أجهزته الاســتخباراتية (مثل موســى كوســا) كحليف غير متوقع في مكافحــة الإرهــاب وتعزيز أهداف الحد من التســلح من خلال نزع ســلاح ليبيا وتحييدهــا بنجاح. كان صناع السياســة البريطانيــون والأميركيون راضين عن حل "وســط" يتجاهل مصالح الشــعب الليبي. ويؤكد روبرت ليتواك أهمية عدم تهديد النظام من الخارج والســعي إلى تغيير أكثر واقعية في سياســته وســلوكه.[1] ولأنه كان من الأصعب بالنســبة للغرب الإصرار على إحــداث الديمقراطية والتقدم في مجــال حقــوق الإنســان دون تغيير النظــام كلّيًّا، فقد كان مــن الحكمة أن يكون للنظام نفســه رؤية لبدء مثل هذا التغييــر، إلا أن المبادرة والحصافة كانتا غائبتين. وقد ســاهم اســتمرار القيادة الدكتاتورية القوية للرجل، والحكم الفاسد، وتهميش الشــعب الليبــي، إضافــة إلى الربيع العربــي، في اندلاع ثــورة 17 فبراير 2011 وزوال القذافي ونظامه.

تعليــق ليتواك عن أولوية بقاء النظــام، مكمل لآراء أكاديميين آخرين لاحظوا نقص الديمقراطية في الإصلاح الدولي في ليبيا. فهناك مجموعة كبيرة من الأدبيات التي تسلط الضوء على الحاجة إلى الإصلاح الداخلي والانفتاح السياسي وتحسين

(1) ليتواك، روبرت، "تغيير النظام 2.0"، ويلسون الربع سنوية (1976)، (العدد 32.4، أكتوبر/ تشرين الأول 2008)، ص ص 22–27. انظر أيضا:

Litwak, R.S. "Iraq and Libya: Non-proliferation Through Regime Change or Change in A Regime?" in James A. Russell (ed.) *Proliferation of Weapons of Mass Destruction in the Middle East: Directions and Policy Options in the New Century*, (Palgrave Macmillan, New York, 2006), pp. 167-182.

حقوق الإنســان، تجاهلهــا نظام القذافي في الجزء الأول مــن التقارب. في نهاية المطاف فسّــر القذافــي العودة إلى المجتمع الدولــي والامتثال لمطالب الولايات المتحــدة (التعويــض المالي وغير ذلك) على أنها تأمين ضمني كافٍ "لإطالة عمر النظام"، وهو الحافز النهائي لاتفاقه.

نوقــش الافتقار إلى الدمقرطة في ليبيا في الدوائر السياســية وبين العديد من الأكاديميــن منــذ عام 2004 فصاعدا، فجاءت إحــدى أولى التوصيات من عضو الكونغرس الأميركي الســابق سيلفستر رييس، تشير إلى تغير السياسة الليبية وإعادة المشــاركة على أنها "نهضة"، مؤكدا أهمية إعادة تركيز النظام بعيدا عن المشــاكل الماضية، على "... التحديات التي تواجه الأسر الليبية واقتصادها والرعاية الصحية والتعليــم والحقــوق المدنية. هذه فرصــة كبيرة لإثبات فوائــد الحكومة المنفتحة والشفافة والعلاقات مع العالم الغربي".[1]

وقد سلّط رييس الضوء على إمكانات مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية (ثبت لاحقــا أنها كيان تســويقي غير مجدٍ)، ليواصــل التأكيد على أن "الوجود الأميركي والدولي المســتمر ضروري ليكون واضحا لليبيا أننا جادون بشــأن حقوق الإنسان والحقوق المدنية. وما دمنا نواصل العمل مع ليبيا، فيجب أن ندفع باســتمرار من أجــل مجتمع منفتح وعادل".[2] ويتضح مــن كلام رييس أن التركيز على النهوض بحقــوق الإنســان ووضع الشــعب الليبي كان يحظى بالأولوية فــي مرحلة مبكرة لدى بعض أعضاء الكونغرس، ولكن هذا لم يدم، حيث كانت الأســبقية للروابط الاقتصادية (النفطية) والسياسية (العسكرية).

(1) رييس، سيلفستر، " تحول في العلاقات الأميركية الليبية: نحو إعادة المشاركة"، مجلة هارفارد الدولية، (العدد 27.4، 2006) ص ص 22.

(2) المرجع نفسه، ص 24.

أثارت دراسة محمد الجهمي في 2006[1] ويحيى زبير[2] في 2011 تحفظات حـول الافتقار إلى الديمقراطية والركود السياسـي الداخلـي. وقد ناقش الجهمي "أيديولوجيـة القمع" و"تطـرف التعبير الديني" قائلا إن القذافي "سـعى فقط إلى صورة الإصلاح"[3] بدلا من الإصلاح نفسـه. وأشـار الجهمي بشكل مهم إلى أن "سـيف الإسـلام قال إن حكومة الولايات المتحدة قد اسـتثنت ليبيا من دمقرطة الشرق الأوسط بقبولها ديمقراطية القذافي"، وهذا دليل آخر على أن كلا من الغرب وليبيا كانا قانعين بالتغاضي عن تحسين حال المواطن الليبي العادي لتعزيز المصالح السياسية الذاتية.

وعـزز الزبيـر ذلك فـي تحليله لموضوع ليبيـا على أنها حالـة تطبيع بدون ديمقراطيـة، وأكد أن تغيير السياسـة قـد تم تنفيذه بنجاح، ولكـن تمت التضحية بالدمقرطة المحلية، مثبتًا بوضوح أن هذا يتفق مع سياسـة أميركية طويلة الأمد في الشـرق الأوسـط. وقال الزبير إن "قضايا مثل حقوق الإنسـان والحكم الرشيد لم تكن جزءا من الحزمة، وإن إعادة تأهيل نظام القذافي دون تغيير جذري في هياكله لم يغر النظام بالدمقرطة وسـاهم في ترسـيخ طبيعته الاستبدادية".[4] وهكذا يوضح هؤلاء المحللون بجدارة القضية المتواصلة، ألا وهي الفشـل في تحسـين الحريات والحقوق العامة لليبيين.

---

(1) Eljahmi, Mohamed, "Libya and the U.S.: Qadhafi Unrepentant", *Middle East* Forum, January 2006, (last visited 29th October 2021): https://www.meforum.org/878/libya-and-the-us-qadhafi-unrepentant

(2) الزبير، يحيى، "الولايات المتحدة وليبيا: حدود الدبلوماسية القسرية"، مجلة دراسات شمال إفريقيا، (العدد 16.2، يونيو/ حزيران 2011) ص ص 275-297.

(3) Eljahmi, "Libya and the U.S.: Qadhafi Unrepentant".

(4) الزبير، "حدود الدبلوماسية القسرية".

تقييم أكثر آنية

مــع نموذج إعادة الاندماج لعــام 2003، اعتمد نظام القذافي على العلاقات الخارجيــة والتطبيع الدولي، مما أضر بالإصلاح الداخلي على حســاب الشــعب الليبي. وقد أدى ذلك إلى تحسن مؤقت، لكنه فشل في نهاية المطاف عام 2011؛ إذ تضمنت تحسينات ما قبل 2011 زيادة في فرص العمل بالنسبة لبعض الليبيين بسبب تدفق الشــركات الغربية. وكانت هناك أيضًا زيادة مفاجئة في مشــاريع البنية التحتية الحيوية المدعومة من قبل الحكومة (المطارات، ومراكز التسوق، والإسكان)، لكنها ظلت إلى حد كبير غير مكتملة وعرضةً لمزاعم فساد خطيرة. وبالتالي فشلت هذه "التطورات" في تحقيق مستويات معيشية أفضل لمعظم الليبيين.

ظلت ليبيا تعاني من عدم التقدم الديمقراطي وإغفال حماية حقوق الإنســان، كما يظهر من طريقة الحكم فيها اليوم. ورغم إجراء الانتخابات تم إقصاء الأغلبية منــذ عــام 2012 أو تأجيلهــا أو تخريبها عن طريق العنف.[1] فمنــذ ثورة فبراير، واصــل العديد من الحكومات والســلطات الليبية مرة أخــرى التطلع إلى الخارج (للتوجيه والتمويل والدعم العســكري) على حساب عامة الشعب الليبي، ويمكنني أن أفترض أن هذا التطلع -ما دام قد أدى إلى زوال نظام الرجل القوي الذي دام أربعة عقود- سيؤدي أيضا إلى زوال أي حكومة أو سلطة تتجاهل هذه الأساسيات. ومن ثم فإنه يجب التمسك بأساسيات الديمقراطية وممارستها من خلال الانتخابات بالتزامن مع تحســين حقوق الإنســان وكشــف ومعاقبة أي انتهاكات عبر الآليات القانونيــة. وعــلاوة على ذلك فمن الضروري -رغم الصراع العنيف والمســتمر- إجراء انتخابات ديمقراطية عاجلة لأنها تبقى الطريق الوحيد الحاســم للخروج من الوضع الحالي.

(1) "Libyan elections: Low turnout marks bid to end political crisis", *BBC*, June 2014, (last visited 29th October 2021): https://www.bbc.com/news/world-africa-28005801

إن النظــر إلى الوراء من أجل المضي قدما ليس بالأمر الســهل دائما، ولكنه يمكن أن يســاعد على فهم جزء مما نراه ويكشــف سياق الواقع الليبي اليوم. فمن الســهل فهم جاذبية شــخصيات مثل خليفة حفتر بالنظر إلى حكم القذافي ونظامه الــذي دام أربعــة عقود؛ لأن مثل هــذه القيادة كانت هي المألوفة في ليبيا. وما دام الشعب الليبي يسعى قبل كل شيء إلى سيادة القانون والنظام، فقد يبدو حل الرجل القــوي إجابــة جذابة، غير أن الحذر من هذا واجب؛ لأن مســاعي الحرب والحل العسكري من غير المرجح أن تنجح ولو على المدى القصير، كما أن لها أثرا رجعيا خطيرا. ولكن ماذا عن البديل؟

حاليــا هناك حكومة الوفــاق الوطني، ورغم أنها لا تزال الحكومة الشــرعية الوحيــدة التــي أقرتها الأمم المتحدة دوليا منذ عام 2015، فقد فشــلت في فرض القانون والنظام، وأهم من ذلك أن الاعتماد على الميليشــيات في أحســن الأحوال والعصابات في أســوأ الأحوال للمســاعدة في توفير "اســتخدام الدولة للقوة" لم يحافظ على الحكم والأمن، وهو غير مناســب مطلقًا إذا كان الهدف محاولة جادة لبنــاء الدولــة. إضافة إلى المقاييس المبســطة المذكورة أعــلاه، هنالك عدم قدرة على الســيطرة على الأســلحة داخل ليبيا وكذلك على الحدود المليئة بالثغرات، فضلا عن صعود الدور السياســي والعســكري للقبلية وانتشار الفوضى، واستقدام المقاتليــن المرتزقــة، والاعتماد على القوى الأجنبية لحســم الخلافات الداخلية، وعــدم القدرة على حماية المواطنين والمصالح الوطنية. ولهذه الأســباب والعديد من الأسباب الأخرى، يمكن القول إن ليبيا اليوم شبه فاشلة أو في أفضل الأحوال دولة هشّة.[1]

(1) Ware, Richard, "Libya: The Consequences of a Failed State", *UK Prliment*, May 2018, (last visited 29th October 2021): https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-8314/. See also definition of 'Failed State' according to the International Committee of the Red Cross at: https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/article/other/57jq6u.htm .

وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الارتباط الذي أشــرت إليه أعلاه لا يزال ساريا، فمثل عام 2003 يظل التركيز على "الخارج نحو الداخل" لا على "الداخل نحــو الخــارج"، ومع أن المواطن الليبي العــادي يقع عليه أكبر ضرر ويدفع أغلى ثمن، فما زلنا فاشلين في منحه الصوت الذي يستحقه، لتبقى المسلسل الديمقراطي المتمثل في الانتخابات معلقًا، في حين تتعزّز الحروب بالوكالة باستمرار تحت ستار حرب أهلية مدمرة.

ويلخص كوكبورن في مقال نشــر في أواخــر يونيو/حزيران 2020، الوضع قائــلا: "كان القذافي ديكتاتورا، ولكن مهما كانت الظروف المروّعة تحت حكمه، فإن الليبيين الآن تحت رحمة أمراء حرب محليين يعملون وكلاء لقوى أجنبية تسعى بأنانية وراء مصالحها".[1] إن اســتمرار العنف ودعوة الجهات الأجنبية إلى التدخل في ليبيا، لن يؤديا إلا إلى مزيد من الحرب وعدم الاستقرار.

(1) Cockburn, Patrick, "The blundering British political class has shown the same incompetence in both fighting wars and coronavirus", *Independent*, June 2020, (last visited 29th October 2021): https://www.independent.co.uk/voices/boris-johnson-coronavirus-libya-war-reading-attack-david-cameron-a9588061.html

خاتمة

باستعراض تاريخ ليبيا الحديث يمكن اكتشاف بعض المعالم التي من الحكمة أن ننتبه إليها في رحلتنا المستقبلية لبناء الدولة، ففي عام 2003 كانت ليبيا نموذجا روّج له قادة العالم لتحتذي به أيّ دولة مارقة تريد اســتعادة مقعدها ومنزلتها في المجتمع الدولي، وفي عام 2020 أصبحت ليبيا دولة هشة. وتمثل الفترة الانتقالية من 2003 إلى 2011 حقبة غالبًا ما يتم تجاهلها في السياسة الليبية مع أنها اشتملت على فرص كبيرة ضائعة للإصلاح والتحسين الوطنيين.

أدت فترة إعادة الاندماج والتدويل إلى تحسينات مختلفة على المدى القصير، ولكنها فشلت في الضغط من أجل تحسين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبدلا من ذلك ركز نظام القذافي بشكل غير حكيم على المكاسب الاقتصادية والمكانة الدولية والتحالفات الدولية (العسكرية والاقتصادية)، متجاهلا الشعب الليبي والقضايا الليبية الداخلية. وتكرر هذا الإغفال مجددا بأشكال مختلفة منذ عام 2011؛ حيث أصبحت ليبيا أكثر انقسامًا وتمزقًا من أي وقت مضى.

يجب كسر هذه الأنماط المتعلقة بإرث القذافي من قبل القيادة الليبية المستقبلية إذا كان بناء الدولة هو الهدف الحقيقي لمن هم في الحكم. إن إيجاد طريق للمضي قُدمًا يجب أن يشــمل الوحدة السياسية والحوار الوطني لمعالجة الانقسام، ووقف العنف، ونزع سلاح الميليشيات، وتعزيز الأمن من خلال إعادة بناء الجيش والشرطة. كما يجب الاعتراف برغبات واحتياجات الشــعب الليبي، وحماية حقوق الإنســان ودعمها، وتخصيص صوت للناس من خلال الإسراع بإجراء انتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة.

دمقرطة ليبيا من خلال الإجراءات الاقتصادية
المناطق الاقتصادية المتخصصة مثالًا

علي أبو سدرة

تستعرض هذه الورقة الهيكل والديناميكيات المعقدة المحيطة بالمناطق الاقتصادية المتخصصة (SEZ) ويشار إليها أحيانا في هذا البحث بالمناطق الاقتصادية المتخصصة أو بمناطق معالجة الصادرات (EPZ)، وتنظر في آثار المناطق الاقتصادية المتخصصة على الاقتصادات المحلية في جميع أنحاء العالم، وتناقش كيف تستطيع ليبيا الاستفادة من إنشاء المناطق الاقتصادية المتخصصة لدفع النمو الاقتصادي والتنمية؛ إذ تميل المناطق الاقتصادية المتخصصة إلى إحداث تأثير متموّج داخل البلد والمنطقة المجاورة له. وتعد دبي وسنغافورة مثالين رئيسيين لذلك، حيث أثرت الأولى في تغييرات تحولية اجتماعية واقتصادية كبيرة في دول الخليج، كما وفرت الثانية نموذجا تحوليا لدول جنوب شرق آسيا الأخرى.

أما في سياق ليبيا فإن أنشطة المناطق الاقتصادية المتخصصة قادرة على إحداث تغييرات مماثلة في الجوار الإفريقي، ويشير المناخ العالمي الحالي إلى أن فكرة المناطق الصناعية تكتسب زخما؛ حيث تبحث البلدان بشكل متزايد في الإمكانيات التي توفرها المناطق الاقتصادية المتخصصة لدفع التحول الهيكلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومن خلال آليات مختلفة، توجِد المناطق الاقتصادية المتخصصة بيئات مواتية للأعمال، لا سيما في المناخات الاقتصادية الصعبة. وتميل الحكومات إلى استخدام المناطق الاقتصادية المتخصصة لجذب تدفقات الاستثمار إلى القطاعات التي تتمتع

بميزة نسبية محدودة أو لتكون وسيلة لزيادة القيمة في أنشطة التصدير. وبإلغاء القواعد التنظيمية الصارمة، قد تكون سياسات المناطق الاقتصادية المتخصصة قادرة على تحفيز الشركات وجذب المستثمرين الذين لا يظهروا اهتماما في ظل ظروف أخرى.

ويجد العديد من البلدان النامية صعوبة في إيجاد بيئة أعمال نابضة بالحياة، وإنشاء بنية تحتية تدعم النشاط التجاري، بسبب القيود المفروضة على توفّر الموارد والافتقار إلى القدرة على التنفيذ. ومع تزايد مشكلة استدامة البيئية والمخاوف العالمية المتعلقة بتغير المناخ، يجب أن تكون المناطق الاقتصادية المتخصصة قادرة على التطور، وإيجاد حلول لمعالجة انبعاثات الكربون المنخفضة، وصياغة سياسات لتوفير توليفة مع الصناعات الوطنية، وكذلك الأطر المؤسسية المحلية.

تهدف المناطق الاقتصادية المتخصصة إلى خلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة في منطقة محدودة جغرافيا من خلال إطار قانوني وتنظيمي ليبرالي، وخدمات عامة فعالة، وبنية تحتية محسنة داخل المنطقة، مع تعزيز الاستدامة البيئية أيضا. وعلاوة على ذلك، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة تحسين البنية التحتية في ليبيا وكذلك إطارها القانوني، وبالتالي تسهيل بيئة أعمال أكثر كفاءة وجاذبية، كما سيمكن ذلك ليبيا من أن تصبح مركزا إقليميا ومحفزا للتغيير.

نبذة تاريخية عن المناطق الاقتصادية الخاصة

أُنشِـئت أول منطقة اقتصادية خاصة حديثة في شانون بإيرلندا عام 1959، ثم أُنشِـئت مناطق معالجة الصادرات في السـبعينيات في شرق آسيا وأميركا اللاتينية، وكان هدفها هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه نحو التصنيع ذي العمالة الكثيفة، وتشـجيع الصادرات.[1] ويركز نموذج منطقة تجهيز الصادرات على منطقة مغلقـة مـع ضوابط جمركية صارمـة؛ حيث إن أغلبية المنتجـات (أكثر من 80٪ غالبًـا) تُنتَـج داخـل المنطقة للتصديـر. كان هذا النموذج ناجحًـا في العديد من البلدان مثل بنغلاديش والصين وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وكوريا الجنوبية وموريشيوس،[2] ومنذ النجاحات المبكرة، كانت هناك زيادة كبيرة في تطوير مناطق تجهيـز الصـادرات. وفي عام 1986 على سـبيل المثال كانت 176 منطقة تجهيز للصادرات تعمل في 47 دولة، وبحلول عام 2015 نما وجودها إلى حوالي 4300 منطقة تجهيز للصادرات في أكثر من 130 دولة،[3] وفي الوقت الحالي هناك زيادة في عدد المناطق الاقتصادية المتخصصة الناشئة على مستوى العالم.

مع تطور ظروف السـوق العالمية تطورت هذه المناطق أيضا، فكانت مناطق تجهيز الصادرات ناجحة في العديد من البلدان من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشـر وتعزيز الصادرات وكسـب النقد الأجنبي، ومع ذلك كانت هذه المناطق تعتمد بشكل كبير على الحوافز المالية دون وجود روابط قوية مع الاقتصاد المحلي. هـذا القيد مقترنًا بالتطور العالمـي للاقتصاد الكلي والبيئات التنظيمية، دفع التنمية

(1) Farole, T. *Special economic zones in Africa: comparing performance and learning from global experiences*, (World Bank Publications, 2011)

(2) Farole, T. and Akinci, G. (eds.), S*pecial economic zones: Progress, emerging challenges, and future directions*, (World Bank Publications, 2011).

(3) "Special Economic Zones: Not so special", *The Economist*, April 2015, (last visited 19th October 2021): https://www.economist.com/leaders/2015/04/04/not-so-special, ILO, *Economic and social effects of multinational enterprises in export processing zones*, (ILO, 1988).

نحـــو مفهوم أكثر حداثة، يتميز بحجم أوســـع ومتعدد الوظائف وأقل اعتمادًا على الحوافز مع تطوير المزيد من الروابط مع الاقتصاد المحلي. وتم استخدام "المنطقة 0.2" هذه من قبل دول مثل الصين لاختبار الإصلاحات الاقتصادية الموجّهة نحو السوق من خلال تصنيف المدن أو المقاطعات على أنها مناطق اقتصادية متخصصة.

تشـــمل المناطق الاقتصادية المتخصصة، لغـــرض هذا البحث فقط، مجموعة واسعة من المناطق، كالمجمعات الصناعية ومجمعات العلوم والتكنولوجيا ومناطق المؤسســـات والموانئ الحـــرة ومناطق التجارة الحرة ومناطـــق معالجة الصادرات ومناطـــق التنميـــة الاقتصاديـــة والتكنولوجية، مع التخطيط الســـليم والتنفيذ والبيئة المناسبة. وتصاحب الفوائدَ المحتملة مخاطرُ مكافئة مرتبطة بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة، كالنفقات المالية والحاجة إلى التخطيط الدقيق، والقابلية لاســـتخدامها أداةً سياسية بدلا من الترويج الحقيقي للتنمية الاقتصادية.

تشـــمل الأنواع الأكثر شـــيوعا للمناطق الاقتصادية الخاصة، على سبيل المثال لا الحصر:

- مناطق التجارة الحرة (FTZs) أو المناطق الحرة التجارية: وهي مناطق مسيّجة ومعفـــاة من الرســـوم الجمركية، تقدم خدمات مرافق التخزيـــن والتوزيع والإيداع لأنشطة الاستيراد والتصدير.

- مناطق تجهيز الصادرات: وهي المناطق الصناعية التي تســـتهدف في المقام الأول الأســـواق الخارجيـــة المفتوحـــة، إما لجميع الصناعـــات أو لتلك التي تقدم خدمات متخصصة، مع توفير بيئة تنظيمية مواتية وشروط التجارة الحرة للشركات.

- المناطق الاقتصادية المتخصصة الشـــاملة (وتسمى أيضا المناطق الاقتصادية المتعددة الوظائف): وهي مناطق كبيرة تضم أنشطة اقتصادية مختلفة بالتركيز على المرافق الحضرية. وفي حالات معينة قد تشمل هذه المناطق مدينة بأكملها أو ولاية قضائية. ومن الأمثلة على ذلك مدينة شنتشن ومقاطعة هاينان في الصين.

- المناطق الصناعية، وهي بشـــكل عام المواقع القائمة على التصنيع. ويُظهر بعضها خصائص مشـــابهة للمناطق الاقتصادية الخاصة الشـــاملة من حيث طبيعتها المتعـــددة الوظائـــف، على الرغم من أن العمليات فيهـــا تميل إلى أن تكون على نطاق أصغر.

- مناطق الإيداع (أو المســـتودعات الجمركية): وفيها يتم تخزين البضائع أو تغييرها أو إخضاعها لعمليات التصنيع دون رسوم.

- المناطـــق المتخصصة: وتشـــمل مجمعات العلـــوم والتكنولوجيا والحدائق اللوجستية ومناطق المطارات ومناطق البتروكيماويات.

- الحدائق الصناعية البيئية: وتركز على التحسينات البيئية من خلال الممارسات المســـتدامة بيئيًّـــا مثل الحد من النفايات وتطبيق التقنيـــات الخضراء لتحقيق كفاءة الموارد والطاقة.

علـــى الرغـــم من أن هـــذه المناطق يختلـــف بعضها عن بعض مـــن الناحية المفاهيميـــة، فإنهـــا لا تزال تشـــترك في خصائص متماثلة. وهنـــاك أربع خصائص أساسية لمفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة، وهي:

- منطقة محددة جغرافيا تميل إلى أن تكون مؤمنة.

- إدارة واحدة.

- وصول المستثمرين الذين يعملون داخل المنطقة إلى الفوائد.

- مزايا معفاة من الرســـوم الجمركية بموجب منطقة جمركية محددة ومنفصلة مع إجراءات مبسطة.[1]

---

(1) Akinci, G. and Crittle J. (FIAS), *Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development*, (World Bank Group, 2008).

علاوة على ذلك، يمكن أن تعتبر بعض الميزات المشتركة على أنها وراء نشأة الطبيعة الخاصة للمناطق الاقتصادية.

وتشمل هذه الميزات:

- أساسا تنظيميا خاصا، يكون عادة أكثر تحررا من الناحية الاقتصادية من القانون المحلي السائد، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية والعمالة واستخدام الأراضي.

- خدمات "النافذة الواحدة"، مثل خدمات الجمارك المخصصة وخدمات التتبع السريع للترخيص والتسجيل.

- بنية تحتية ومرافق أكثر موثوقية، بالمقارنة مع الظروف الاقتصادية المحلية.

- مستثمري المناطق الاقتصادية بالإعانات المالية والحوافز الضريبية.

ويعدّ تحقيق أهداف سياسية معينة من الأسباب الرئيسية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة، ويشمل ذلك التصنيع وترويج الصادرات مع جذب الاستثمار الأجنبي، وفتح قنوات لمعالجة البطالة على نطاق واسع، ودعم إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي المحلي، وتجربة تطبيق السياسات والمبادرات الجديدة. ولا يوجد معيار عالمي موحد لقياس نجاح المناطق الاقتصادية، وربما يكون ذلك هدفها الأبعد. ومع ذلك فإن المقاييس النموذجية للنجاح تميل نحو تحديد ما إذا كانت المنطقة قادرة على تحقيق هذه الأهداف، وقابليتها التجارية، ومستوى الاستثمارات التي تم القيام بها. ويتم تحديد الأهداف على فترات تتراوح بين 10 و15 عاما، وغالبا ما ترتبط بإجراءات التنمية الاقتصادية الكمية مثل العملات الأجنبية وأنشطة التصدير والاستثمارات والتوظيف.

دور المناطق الاقتصادية في حفز النمو الاقتصادي والتنمية: مراجعة الأدبيات

بشكل عام، يعتقد الاقتصاديون أن المناطق الاقتصادية يمكن أن تقود التنمية الصناعية من حيث الكفاءة والفعالية.[1] على سبيل المثال يمكن أن يؤدي الاستثمار في المناطق الاقتصادية إلى الوصول إلى الخدمات العامة المجمعة داخل منطقة جغرافية محددة، ويمكنها أيضا تحسين كفاءة الحكومة فيما يتعلق بالبنية التحتية والعمل كمحفز لتطوير الكتلة. لذلك فإن المناطق الاقتصادية مواتية عند السعي لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والممارسات البيئية الصديقة للبيئة.[2] وحسب تسنغ، فإنه "يجب استخدام المناطق الاقتصادية فقط لمعالجة إخفاقات السوق أو القيود الملزمة التي لا تمكن معالجتها من خلال خيارات أخرى".[3] وفي هذا الصدد قد لا تكون المناطق الاقتصادية ضرورية إذا كانت معالجة القيود التي تواجهها الدولة ممكنة من خلال الحوافز على مستوى القطاع أو الإصلاحات الوطنية.

مصدر المعلومات الرئيسي حاليًا حول التأثير العالمي للمناطق المتخصصة هو دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية (ILO). وقدرت هذه المنظمة أن مناطق تجهيز الصادرات وفّرت عام 2007، 68 مليون وظيفة مباشرة و851 مليار دولار من الصادرات، وهو ما يمثل حوالي 41٪ من الصادرات العالمية. ولأن الآفاق العالمية تختلف، تشير دراسات مصنفة إلى أن تأثير المناطق الاقتصادية المتخصصة في تعزيز القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، يختلف باختلاف البلدان والمناطق. ومع ذلك، فإن أنجح المناطق الاقتصادية المتخصصة تجذب انتباه عدد كبير

(1) لين، جوستين، مونجا، وسلستين "تحديد النمو وتيسيره: دور الدولة في ديناميات التغيير الهيكلي"، ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي، (رقم 5313، 2011)

(2) لين، جوستين، ووانج، يان، "التعاون الصيني الإفريقي في التحول الهيكلي: الأفكار والفرص والتمويل" ورقة عمل WIDER، (العدد 046/ 2014).

(3) تسنغ، دوغلاس زيهوا، "المناطق الاقتصادية الخاصة: دروس من التجربة العالمية"، سلسلة أوراق توليف PEDL، (العدد 1، نوفمبر/ تشرين الثاني 2016) ص 4.

من الشـــركات المحلية والمتعددة الجنســيات من أجل تقديم مساهمات كبيرة في الاستثمار التجاري وتوفير فرص العمل.

أثبتت الصين أنها مثال جدير بالملاحظة؛ حيث تشير التقديرات إلى أن المناطق الاقتصادية المتخصصة بها تتطلب أكثر من 30 مليون وظيفة (حوالي 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني) بالإضافة إلى 60٪ من الصادرات و46٪ من الاستثمار الأجنبي المباشـــر. وأشـــار تحليل بيانات لوحة لـ270 مدينة على مستوى الولاية[1] على مدى 23 عاما إلى أن تطوير منطقة رئيســية داخل مدينة في ســنوات ما بعد الإصلاح في الصين، أدى إلى متوسط زيادة بنسبة 12٪ في إجمالي الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك وعلى المدى الطويل، يمكن أن يشــير التأثير التراكمي للمنطقة الاقتصادية إلى زيادة بنســبة 20٪ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.[2] وعلى الرغم من إنشــاء الصين للمناطق الاقتصاديــة الخاصة الناجحة، فقد حققت البلاد نتائج مختلطة من حيث تنويع الصادرات. وقد أشــار شــماينك وفان بيسبروك، في مقارنــة مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية (ETDZ) في الصين مع المجمعات الصناعيــة للعلــوم والتكنولوجيا (STIPs)، إلى اختلافات كبيــرة بين النوعين؛[3] إذ تحقق الشــركات الموجودة في مناطق التنمية الاقتصاديــة والتكنولوجية (ETDZ) قيــم تصدير أعلى بكثير، مدفوعة بحجم التجارة الأعلى وعدد الوجهات، في حين أن الشركات التي تستخدم المجمعات الصناعية للعلوم والتكنولوجيا (STIPs) تحقق أفضل أداء فيما يتعلق بمقاييس الجودة، وتحقق أسعار تصدير أعلى، وتحقق المزيد من النجاح في التصدير إلى البلدان ذات الدخل المرتفع.[4]

(1) الولايات هي نطاق قضائي بين المقاطعة والمحافظة في الصين.

(2) ألدر، سيمون، وشاو، لين، و زيليبوتي، فابريزيو، "أثر الإصلاح الاقتصادي والسياسة الصناعية في لوحة المدن الصينية"، مركز المؤسسات والسياسة والثقافة في عملية التنمية، (ورقة عمل رقم 207، يناير/ كانون الثاني 2013).

(3) شمينك، أنيت، وفان بيسبروك، يوهانس، "استخدام أداء سوق التصدير لتقييم السياسات التفضيلية الإقليمية في الصين"، مراجعة الاقتصاد العالمي، (العدد 149.2، يونيو، حزيران 2013)، 343–367.

(4) المرجع السابق.

في أجزاء أخرى من آسـيا، يرى يوهانسـون ونيلسون أن المناطق الاقتصادية المتخصصـة كانت لهـا تأثيرات إيجابية على الصادرات في ماليزيا وموريشـيوس وسـريلانكا. وحسب النتائج التي توصلا إليها، يحدث هذا في المواقف التي تنفذ فيها البلدان سياسـات موجهة نحو الخارج وموجهة نحو التصدير على المسـتوى الوطني للترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة.[1] وتنظر الدراسـة كذلك في حدوث تأثير محفز في ماليزيا على المصدرين المحليين من خلال سد "فجوة الأفكار" في السـوق. ففي أوائل التسعينيات، استطاعت ماليزيا جذب مجموعة من المستثمرين الأجانب الذين يمتلكون المعرفة الكافية بالأسـاليب الفعالة لإنتاج وتوزيع وتسويق السلع التي تركز على التصدير. وكان لمعرفة هؤلاء المستثمرين الأجانب تأثير غير مباشـر على السوق المحلية مما أوجد حافزا للشركات المحلية على دخول سوق التصدير وزيادة إنتاجها من السلع المخصصة للتصدير.

المؤشرات الإيجابية بخصوص قدرة المنطقة الاقتصادية الخاصة على تحفيز النمو والتوظيف مثل تلك التي شوهدت في الصين وماليزيا والفلبين، قد لوحظت أيضا في أجزاء أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال توظف أكثر من 7000 شركة حاليا 170 ألف شخص في المنطقة الحرة بجبل علي بدبي، وهو ما يمثل حوالي 13٪ من القوة العاملة. وفي الأردن استطاعت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أن تجتذب 18 مليار دولار من الاستثمارات مع توفير 10 آلاف فرصة عمل بحلول عام 2012. وعلاوة على ذلك قامت 412 شركة باستثمارات تصل إلى 2.6 مليار دولار موزّعـة على ثماني مناطق في بنغلاديش، ويعمل بها 350 ألف شـخص. وفي مدغشـقر تضاعف مخزون المؤسسات الرسـمية عشر مرات، ووفرت زيادة تقارب سبعة أضعاف في أعداد الوظائف، و165 مليون دولار من خلال مشاريع البنك الدولي، على الرغم من وجود بيئة سياسية معقدة. وكان نجاح هذا المشروع

(1) جوهانسون، هيلينا، ونيلسون، لارس، "مناطق تجهيز الصادرات كمحفزات"، التنمية العالمية، (العدد 25.12، ديسمبر/ كانون الأول 1997) ص 2115–2128.

مدفوعًا بدمج العديد من الإصلاحات الموجّهة نحو تحسين مناخ الأعمال وإيجاد فرص العمل.[1]

وعلـى الرغـم مـن النجاح في بعض البلدان، تجدر الإشـارة إلـى أن تأثير المناطـق الاقتصاديـة المتخصصة لا يتبع دائما اتجاها قياسـيا. ففي بعض البلدان لم يكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أي تأثير إيجابي على الصادرات؛ لأن الفشل في القضاء على القيود التجارية واعتماد إسـتراتيجيات موجهة للتصدير قد يجعل التأثيـر الإيجابي للتصدير أقل احتمالا.[2] وذكـر المؤلفون أمثلة لذلك كجمهورية الدومينيكان؛ حيث لم يكن للمناطق الاقتصادية الخاصة تأثير كبير على الصادرات علـى الرغم من الجهد والمبررات التي تجلت في الإنتاجية العالية وزيادة العمالة. وحسب ري وآخرين، فإن جمهورية الدومينيكان حافظت على العديد من الحواجز التجارية تجاه سياسـة اسـتبدال الـواردات، وقد أعاقت هـذه التدابير التأثير على الصـادرات؛ حيث توجد المناطق الاقتصادية المتخصصة الدومينيكية في مسـاحة معزولة إلى حد كبير عن بقية الاقتصاد.[3]

أظهـر تأثير المناطـق الاقتصادية المتخصصة في تنويع الصادرات نتائج متباينة في جنوب آسيا، فبعد أربعة عقود من استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة، مثلت صادرات الهند من المناطق الاقتصادية المتخصصة عام 2008، 5٪ فقط من إجمالي الصادرات، مقارنة ببنغلاديش وسريلانكا؛ حيث شكلت صادرات المناطق الاقتصادية

(1) "Spatial Growth Strategies: Realizing the Benefits of Geographically-Targeted Approaches", *World Bank Group*, 2016, (last visited 28th October 2021): https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Trade/CompSector_Spatial-Growth.pdf

(2) جوهانسون ونيلسون، "مناطق تجهيز الصادرات كمحفزات".

(3) يونغ وي ري؛ كاتيرباخ، كاتارينا؛ وايت، جين، "مناطق التجارة الحرة في إستراتيجيات التصدير"، دائرة الصناعة والطاقة بالبنك الدولي (العدد 36، 1990).

المتخصصة حوالي خمس وثلث الصادرات على التوالي،[1] ولذلك فإن الدور الذي تلعبه المنطقة الاقتصادية الخاصة فيما يتعلق بتنوع التصدير يختلف بشكل واضح حسب الدولة والقطاعات والمنتج. وفي الحالات التي يتم فيها تصنيف بعض القطاعات بالفعل على أنها موجهة نحو التصدير، قد يكون من الصعب عزو أداء التصدير مباشرة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة. ويعد قطاع تكنولوجيا المعلومات في جنوب الهند وبنغلاديش مثالا على الحالات التي تتضح فيها الروابط المباشرة بين إنشاء منطقة اقتصادية خاصة وزيادة إنتاجية الصادرات. وفيما يتعلق بتطوير الصناعة ونقل التكنولوجيا، يبدو أن هناك بيانات مختلطة حول ما إذا كانت مستويات المهارة بين القوى العاملة تزداد بشكل ملحوظ في المناطق الاقتصادية المتخصصة مع مرور الوقت. زادت القوى العاملة في الصناعات التجميعية بشكل طفيف فقط من 6.6٪ إلى 7.2٪ من عام 1988 إلى عام 1998.[2]

هناك القليل من الدراسات التي تستكشف العلاقة بين المناطق الاقتصادية المتخصصة وأداء الشركات، وتتناول إحدى الدراسات الخاصة كيف أن إستراتيجيات خفض التكلفة (التي تشكل جزءا من السياسات المتعلقة بالمنطقة) قادرة على التأثير على أداء الشركة.[3] ومع التركيز على تنويع الصادرات، لم تتمكن الدراسة من وضع نموذج ناجح لكيفية العمل داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة التي أثرت على أداء الشركات في بنغلاديش والهند وسريلانكا، لكن دراسة لاحقة باستخدام نفس البيانات لاحظت ما يلي:

(1) Aggarwal, A., Hoppe, M. and Walkenhorst, P. *Special economic zones in South Asia: industrial islands or vehicles for diversification?*, (The World Bank, Washington, D.C., 2008)

(2) أرماس، أنريكي، وجلاب، مصطفى سعدني، "استعراض دور وتأثير مناطق معالجة الصادرات في التجارة العالمية: حالة المكسيك." أرشيف هال، 2002.

(3) أغاروال، أرادنا، "أداء مناطق تجهيز الصادرات: تحليل مقارن للهند وسريلانكا وبنغلاديش"، المجلس الهندي لبحوث العلاقات الاقتصادية الدولية، (ورقة عمل 155، مارس آذار 2005).

على الرغم من أن قيود البيانات تجعل من الصعب تقييم الخصائص المؤسسية والأداء التجـاري عبـر المناطق والبلدان، فإن محاولة التقييم المقارن الذي حاولته هذه الدراسة أثمر العديد من النتائج. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن موقع المنطقة، والوصول إلى البنية التحتية وجودتها، وهيكل إدارة المناطق يؤثر في أداء المناطق الاقتصادية المتخصصة.[1]

وخلصت دراسة أداء المشاريع الأجنبية والمحلية والمشتركة العاملة في مناطق تجهيز الصادرات في جمهورية الدومينيكان إلى أن الشركات الأجنبية لها تأثير إيجابي على سلسلة توريد الصادرات المحلية،[2] وهي تفعل ذلك من خلال تحفيز وتعزيز صادرات مجموعة واسعة من المنتجات التي يتم اعتمادها أيضا من قبل الشركات المحلية، كما تسـلط الأدبيات الضوء على نقـل المعرفة والتدريب المهني ونتائج سوق العمل كعامل منتَج لشركات تجهيز الصادرات. وقد اعتمد سيريرا ولاكشمان على دراسـات تستكشـف العلاقة بين المناطق الاقتصادية المتخصصة والتوظيف والأجور وظروف العمل، ووجدا في النهاية تباينا بين النتائج في الصحة والسلامة وسـاعات العمل وحرية تكوين الجمعيات في البلدان النامية.[3] وفي بحث أُجري في مدغشـقر، لاحظ كلينغ وغليك وروبو وآخرون، مسـتويات أعلى من النقابات فـي مناطق تجهيز الصادرات بالمقارنـة مع ما هو خارج المناطق، على الرغم من أن المؤلفين قارنوا القطاعات المتباينة.[4]

---

(1) Aggarwal et al, *Special economic zones in South Asia.*

(2) ري، "مناطق التجارة الحرة في إستراتيجيات التصدير".

(3) سيريرا، اكسافيير، لاكشمان، راجيش، "تأثير مناطق تجهيز الصادرات على التوظيف والأجور وظروف العمل في البلدان النامية: مراجعة منهجية"، مجلة فعالية التنمية، (العدد 9.3، يوليو/ تموز 2017)، ص 344–360.

(4) كلينج، جان بيير، ورازافيندراكوتو، ميراي، وروبود، فرانسوا، "مناطق تجهيز الصادرات في مدغشقر: قصة نجاح تحت التهديد؟"، التنمية العالمية، (العدد 33.5، مايو/ أيار 2005)، ص 785–803.

لإعـــداد مخطط التقدم المحرز في المنطقة الاقتصادية الخاصة، من الضروري إنشـــاء نظام مراقبة وتقييم فعال، وهو الذي ســـيحدد ما إذا كان البرنامج يتم تنفيذه وفقا للخطة، كما ســـيحدد أي تعديلات ضرورية أو إجراءات علاجية. ومن المهم أيضـــا إنشـــاء آليات الخروج عندمـــا يجب إنهاء برنامج مصمم بشـــكل خاطئ في مرحلة مبكرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة تحتاج إلى وقت لتوليد التأثير، وبالتالي يجب على الســـلطات أن تكون حريصة على عدم السماح للقلق من الفشل بأن يؤدي إلى إنهاء خطط المناطق الاقتصادية المتخصصة قبل الأوان.

دور المناطق الاقتصادية المتخصصة في حفز النمو الاقتصادي الإقليمي والتنمية

بالإضافـــة إلى حفزها للتنمية الوطنية، يمكـــن أن يكون للمناطق الاقتصادية الخاصة الناجحة تأثير مهم على المســـتوى الإقليمي، ودبي مثال بارز على ذلك؛ حيث مكنتها الزيادة العالمية في أســـعار النفط من التركيز على التطوير الســـريع للبنية التحتية الرئيسية، وكانت المناطق الاقتصادية المتخصصة منصة محورية في تطورها؛ ونتيجة لذلك تحولت إلى مركز تجاري وخدمي للخليج العربي والشرق الأوسط الكبير.

أنشأت دبي حتى الآن عدة مناطق، منها:

- المنطقة الحرة في جبل علي، وهي الأكبر في الإقليم، تأسست عام 1984 لدعم التجارة الخارجية والاستثمار في ميناء جبل علي بدبي، وساهمت في التنمية الاقتصاديـــة لدولة الإمارات العربيـــة المتحدة، حيث كانت بمثابة نموذج للإمارات الأخرى، مثل المنطقة الحرة بالحمرية في الشارقة. وبصرف النظر عن البنية التحتية والحوافـــز الضريبية التي يقدمها، فإن جبل علي يجد الدعم من قوانين الاســـتثمار الخاصة به، وهو أول منطقة حرة في العالم تحصل على شـــهادة ISO 9002. كما أنـــه يحصل علـــى الدعم أيضا من قبل مركز دبي الدولي للتحكيم، ونظام تســـوية

المنازعات ذات المستوى العالمي. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر في جبل علي 6000 شركة من 100 دولة، ويمثل 32٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي ويساهم بنسبة 21٪ في الناتج المحلي الإجمالي لدبي، مع توظيف أكثر من 144000 شخص. وفي عام 2015 تعاملت المنطقة مع 87.6 مليار دولار في التجارة.

- مدينــة دبي للإنترنــت (DIC)، وهي مجمع تكنولوجيا المعلومات الذي تم إنشــاؤه ليكون منطقة اقتصادية خاصة وقاعدة إســتراتيجية للشركات التي تستهدف الأسواق الإقليمية الناشئة.

- مدينــة دبي الملاحيــة (DMC)، وهي منطقة بحرية متعــددة الأغراض في المدينــة مقســمة إلى عــدد من المناطق، بما في ذلك المنطقــة الصناعية التي تعد مركزا لمنشآت إصلاح السفن.

- تم تصنيف مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ضمن أفضل 10 مراكز مالية عالمية، بالإضافة إلى كونه المركز المالي الرائد في الشرق الأوسط. وقد تم تأسيسه بموجب المرسوم الاتحادي رقم 35 لعام 2004 وتم تعريفه على أنه منطقة مالية بموجب القانون الاتحادي رقم 8، مع ولاية قضائية مســتقلة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. ومركز دبي المالي العالمي قادر على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي خــاص به لجميع الأنشــطة المدنية والتجارية على أســاس مبــادئ القانون العام المصممة لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية، وهو مجهز بثلاث هيئات مســتقلة لضمان كفاءته واستقلاليته: سلطة مركز دبي المالي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، ومحاكم مركز دبي المالي العالمي.

تعتبــر دبــي بالفعل "هونغ كونغ الشــرق الأوســط"، وتشــترك كل من دبي وهونغ كونغ في إنشــاء مناطق اقتصادية متخصصة أثرت على أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، إذ حولت هونغ كونغ النظامين الشيوعي والاقتصادي الاجتماعي في الصين إلى ســوق واقتصاد حر ورأســمالي، في حين أصبحت دبي النموذج الذي تتبعــه الإمارات الأخرى في الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك الشــارقة وأبو

ظبي، ودول الخليج الأخرى، مما أحدث تغييرا في المفاهيم الاقتصادية، كما أدخل تعديلات هيكلية في قانون الأراضي وقانون الاســتثمار وقوانين تســوية المنازعات وقوانين البنوك والمؤسسات المالية.

لقد تم استخدام مركز دبي المالي نموذجا تحتذي به دول الخليج الأخرى؛ ففي عام 2000 تم إنشــاء مركز قطر للمال (QFC) وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، تم سن قانون مصرف قطر المركزي (QCB) واللوائح الخاصة بالمؤسسات المالية (القانــون رقم 13 لعام 2012)، وتم وضع قانــون مصرف قطر المركزي الجديد لإضفاء الطابع الرسمي على مستويات عالية من التعاون بين مصرف قطر المركزي وهيئة التنظيم وهيئة قطر للأســواق المالية من خلال إنشــاء لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر.

وتأســس سوق أبوظبي العالمي (ADGM) بموجب التشريع الاتحادي رقم 4 لعــام 2013 ليكون منطقة مالية حرة لهــا قوانينها المدنية والتجارية الخاصة، وتم إجراء تعديل على المادة 121 من دســتور الإمــارات العربية المتحدة التي تتناول تقســيم السلطات بين السلطات الاتحادية وســلطة الإمارات للسماح قانونًا بإنشاء مناطــق وإعفائهــا من جميع القوانين المدنية والتجاريــة الفدرالية، على الرغم من أن القانون الجنائي الإماراتي لا يزال ســاريًا. وأنشــأ كل من المرســوم الاتحادي رقــم 15 لعــام 2013 وقرار مجلس الــوزراء رقم 4 منطقــة أبوظبي للرياضات لتكــون منطقــة مالية حرة فــي جزيرة ماريا في إمارة أبوظبي، كما تم أيضًا إنشــاء مناطــق اقتصاديــة خاصــة أخرى مثل مدينــة دبي للإعلام ومدينــة دبي للإنترنت والمدينة التعليمية.

قيمة المناطق الاقتصادية المتخصصة في النمو الاقتصادي والتنمية في ليبيا

كانــت التنمية الليبية تعتمد تقليديا على عدة عوامل مواتية: وفرة موارد النفط والغاز، والشــباب وقلة عدد السكان نسبيا (6.5 ملايين نسمة)، والموقع الجغرافي الإستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا ومنطقة الخليج. غير أن الحرب الأهلية المستمرة، إلى جانب العبء البيروقراطي في البلاد، والقوى العاملة ذات المهارات المنخفضة، وانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي، كلها تشكل تحديات خطيرة. وقد قدر تقرير الاســتثمار العالمي لعام 2020 الذي نشــره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا لعام 2019 بنحو 18.4 مليــار دولار (حوالــي 42.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد) مع عدم وجود بيانات موثوق بها بشــأن تدفقات الاســتثمار الأجنبي المباشــر الواردة في التقرير. ووفقًا لأحدث بيانات البنك الدولي، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد 492 مليون دولار أميركي عام 2016.[1]

أنشــأ قانون اللجنة الشــعبية العامة الليبية لعام 2006 مجلس المناطق الحرة الليبــي للإشــراف على جميع المناطــق الاقتصادية المتخصصــة المخطط لها في البــلاد وإدارتها، وأعلن قانون 2006 عن تأســيس منطقة التجارة الحرة في زوارة -أبوكماش، فضلا عن تأســيس منطقة مصراتة للتجــارة الحرة. وقدم القانون رقم 9 لعام 2010 الإطار القانوني الأساســي لترويج الاســتثمار الأجنبي، وقد صدر هــذا القانون قبــل ثورة 2011 التي أطاحــت بنظام القذافــي، وتضمن إجراءات لتشجيع الاستثمار الخاص القائم على أساس الاتجاه الذي كان سائدا في منتصف التســعينيات والذي ينص على الإعفاء من متطلبات التســجيل والرسوم الجمركية وقيــود وإجــراءات الرقابة والضرائب في بعض الحالات. وقد ســمح بنقل ملكية المشــروع، ووُضعت العراقيل أمام تأميم الشــركات العاملة في المنطقة الحرة أو

(1) تم الحصول على البيانات من موقع البنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/%20BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=LY

نــزع ملكيتها أو مصادرتها وتجميد إيراداتها. وأخيرًا ســيتم توفير المياه والكهرباء المدعومين من الحكومة للمناطق الحرة بنفس الشروط.

واصلــت حكومات مــا بعد الثورة هذا الاتجاه، علــى الرغم من عدم تمرير قوانين مهمة تتعلق بالاســتثمار منذ الثورة. وبالنظر إلى الإعلان الدســتوري الذي تم وضعه خلال فترة ما بعد الثورة، يبدو أن المؤتمر الوطني العام في ليبيا يفتقر إلى التفويض للتشريع في أي موضوع لا يتعلق بانتقال البلاد إلى دستور دائم وحكومة. وفي فبراير/ شباط 2014، تم انتخاب هيئة صياغة الدستور، ولكن الجدول الزمني لاستكمال أهدافها، بما في ذلك الاستفتاء الشعبي المفروض للموافقة على الدستور الجديد، غير مؤكد.

في الوقت الحاضر، تهيمن الشــركات المملوكة للدولة على الاقتصاد الليبي، ولا ســيما قطاع النفط والغاز. وتحد الأجور المرتفعة في القطاع العام من التنويع الاقتصادي والموارد العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين عدد كبير من الشــباب الليبي. وقد مارست الحكومة ضغوطا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة أنه لا توجد قوانين تحد من الاستثمار الأجنبي في قطاعات معينة، وإن كان القانون يشترط أن تكون المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن خمسة ملاييــن دينــار ليبي (أربعة ملايين دولار) مملوكة لليبيين بنســبة 51٪ على الأقل، ويجب أن يتجاوز الاســتثمار الأجنبي مليوني دينار. والقانون الأساســي المتعلق بالاستثمار الأجنبي الوارد هو "القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار"، وهو على الرغم من تأسيسه قبل ثورة 2011 في ليبيا، لا يزال ساريا.

لا توجد برامج محددة لتشــجيع الاستثمار في صناعات معينة، ومع ذلك فقد شجع مجلس الخصخصة والاستثمار (PIB) علنا الشركات الأجنبية على الاستثمار في ثمانية قطاعات، مثل النقل والصحة والتعليم والصناعة والزراعة والثروة السمكية والسياحة والمرافق العامة. ويُسمح للمستثمرين الأجانب بالامتلاك الكامل للشركات التي تم تأسيسها في ليبيا على أنها مشروع استثماري (على عكس القانون التجاري السائد الذي يحكمه القرار 207 لعام 2012) تزيد قيمته على خمسة ملايين دينار،

وذلك بشــرط ألا تكون الاســتثمارات في الصناعات التي تعتبرها ليبيا إستراتيجية. وفي حالة الصناعات الإستراتيجية التي لم تُعرَّف بشكل صارم، يتعين على الكيانات الأجنبية الدخول في مشروع مشترك مع شركة ليبية تتمتع بحصة الأغلبية في المشروع.

وينص مجلس الخصخصة والاســتثمار على أن جميع الصناعات والقطاعات مفتوحة للخصخصة باستثناء تلك التي تعتبر إستراتيجية، ومن الأمثلة على الصناعة الإســتراتيجية قطاع النفــط والغاز في ليبيا الذي تحكمه المؤسســة الوطنية للنفط (NOC). وفي الوقت نفسه أعربت المؤسسة الوطنية للنفط عن استعدادها للتفاوض بشأن المشاريع المؤهلة لأن تكون إستراتيجية، ورحبت بالاستثمارات في قطاع النفط والغــاز من حيث المبدأ. يمكن لليبيا أن تحقق النجاح في الاســتفادة من ترتيبات قوانين الطاقة الذكية (SEC) من خلال الاستفادة من ظروفها المواتية نسبيا، ويجب على أصحاب المصلحة وضع رؤية طويلة الأجل؛ حيث إن الوقت مطلوب للتحول الاقتصادي المستدام والشامل. لذلك سيُطلب من صانعي السياسات الليبيين التعاون مــن أجل ضمان التآزر بين أصحاب المصلحة. وحول هذه النقطة، يوضح تســنغ أن المناطق الناجحة تســتخدم نهجا "كليا" أو "إحصائيا" يتضمن "جميع الجوانب المهمة (الناعمة والصلبة) لبناء نظام بيئي صناعي أو تجاري مُواتٍ".[1]

وعند النظر في تجارب مبادرات المناطق الاقتصادية المتخصصة الناجحة على الصعيد العالمي، يجب على ليبيا أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- يجب أن تكون المنطقة الاقتصادية الخاصة جزءا من إستراتيجية تنمية وطنية طويلة المدى تدعمها الحكومة بقوة.

- مــن الضــروري وجود إطار قانوني وتنظيمي شــامل، ويجــب أن تدعمه مؤسسات شفافة.

- تتطلب المنطقة الاقتصادية الخاصة موقعًا إستراتيجيا به بنية تحتية مناسبة.

(1) تسنغ، "المناطق الاقتصادية الخاصة: دروس من التجربة العالمية"، ص 10.

- استخدام المنطقة الاقتصادية الخاصة عاملًا دافعًا لإصلاحات وطنية أوسع.

- إنشـــاء منطقة اقتصادية خاصة ذات جدوى تجارية للســـماح بتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية.

- الحاجـــة إلـــى معالجـــة المخاوف البيئية واســـتدامة المنطقـــة الاقتصادية الخاصة. ويشـــرح تســـنغ ذلك في العبارات التالية: بدون استثناء، يجب أن تكون برامج المناطق الاقتصادية المتخصصة جزءا من أجندة التنمية الوطنية أو الإقليمية الواســـعة. ويجب تصميم البرامج لتكملة ودعم المزايا النســـبية على أفضل وجه، وهي مزايا يجب التحقق من صحتها من خلال التخطيط الإســـتراتيجي التفصيلي والجدوى وعملية التخطيط الرئيســـية، مع مراعاة الاســـتدامة التجارية واستهداف الأســـواق والشركات ومسار النمو وتوافر البنية التحتية والتكنولوجيا القادرة على الابتكار والاستدامة البيئية.[1]

والغـــرض من ذلك هو ضمان بقاء المنطقـــة الاقتصادية الخاصة على المدى الطويل من حيث طلب السوق الحقيقي. ويوضح تسنغ كذلك أن أماكن مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة ودبي، تعتبر برامج المناطق الاقتصادية المتخصصة أداة مهمة في أجندة التنمية الاقتصادية والصناعية الوطنية والإقليمية. وهذا يتطلب التزامًا بالدعم السياســـي، وتأييد الحكومة من أعلى مستوى فيها إلى أسفل مستوى. فعلى ســـبيل المثال، كان يُنظر إلى الصادرات في كوريا الجنوبية، على أنها أولوية خلال عملية التصنيع في البلاد، فوضعت الحكومة سياســـات وآليات لتســـهيل الصناعات القائمة على التصدير، لا ســـيما من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة. وتســـتخدم الصيـــن أيضـــا مناطقها الاقتصادية الخاصـــة لتنفيذ جداول أعمـــال التنمية الوطنية والإقليمية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتحضر.

تعد الحاجة إلى رؤية إستراتيجية مهمة من أجل دعم نجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة لأنها تساعد على إيجاد بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، كما ينبغي أن تنظر ليبيا

(1) المرجع السابق، ص 10.

في مبادرات مماثلة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الوطنية التي تركز على البحث والابتكار. وسيؤكد هذا التركيز على الدور المهم للمنطقة الاقتصادية الخاصة في قيادة مثل هذا النشاط. لذلك من الضروري أن يضمن صانعو السياسات اليقين القانوني من خلال إنشاء أطر قانونية ومؤسسية سليمة ودعمها بالتزام حكومي قوي. ويتضمن اليقين القانوني إنشاء إطار عمل شفاف لنقل الوعي بشكل مناسب بأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة، فضلا عن تقديم الضمانات للمستثمرين. إن إطار العمل النموذجي من شأنه أن يعزز الاستثمارات المناسبة مع مراعاة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حول هذه النقطة، يوضح تسنغ أنه "من المهم أن يتخذ صانعو السياسات إجراءات أفقية مشتركة من أجل تعزيز التآزر بين الأدوات المختلفة، لتكثيف الحوكمة والتنسيق بين البرامج المختلفة".[1] ومن شأن الإطار القانوني المتين أن يوفر أيضا عزلا عن المخاطر غير المتوقعة مثل التدخل السياسي أو المضاربة على الأراضي، ومن شأن الروابط التي أقيمت مع المناطق المحلية والاقتصاد المحلي العام أن تشجع تكامل البحث والتطوير وكذلك الابتكار في إستراتيجيات النمو.

توفر الضمانات الحكومية القوية الطويلة المدى دعمًا هامًّا لنجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة من خلال ضمان الاستمرارية أثناء تقديم السلع والخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التنفيذ السلس للبرامج المختلفة بشكل كبير على الأدوار المحددة على النحو المحدد من خلال التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي لديها برامج ناجحة للمناطق الاقتصادية الخاصة، كالصين والأردن وجمهورية كوريا وماليزيا، أظهرت أن القوانين واللوائح ذات الصلة كانت سارية أو على وشك البدء عند إطلاق البرنامج، وكانت مدعومة على المدى البعيد من قبل مستويات الحكومة المختلفة. ولضمان نجاح تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، من الضروري أن تخلق ليبيا بيئة أعمال ناجحة،

(1) المرجع السابق، ص 11.

لتشمل خدمة عامة فعالة وإطارًا قانونيًا وتنظيميًا ذا صلة يعمل كآليات دعم للمنطقة الاقتصادية الخاصة.

من أهداف برنامج المناطق الاقتصادية المتخصصة الرئيسية إزالةُ كل من القيود الصلبة والناعمة عند ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد المضيف، بالإضافة إلى التركيز على الحوافز المالية مثل الامتيازات الضريبية. ومن المهم إنشاء بيئة صديقة للأعمال من حيث البنية التحتية المتاحة. وهذا يستلزم الوصول المناسب إلى خدمات الطاقة وتشغيل الطاقة وإمداد المياه بكفاءة والطرق وشبكات الاتصالات. في غالبية المناطق الاقتصادية المتخصصة الناجحة، يتم توفير بنية تحتية أساسية عالية الجودة وخدمات تسليم مفتاح تتسم بالكفاءة والفعالية والرعاية اللاحقة. وتستطيع ليبيا أيضا استخدام المنطقة الاقتصادية الخاصة لاختبار السياسات والإصلاحات التنظيمية على نطاق صغير لدعم خطط البلاد للتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال يمكن أن يمتد تبسيط الإجراءات الجمركية لدعم تطوير المناطق الاقتصادية المتخصصة ليشمل الاقتصاد بأكمله.

سيكون على ليبيا أيضا التركيز بعناية على تخطيط وتصميم وإدارة عمليات المناطق الاقتصادية الخاصة، لا سيما بالنظر إلى التكاليف المرتفعة لتطوير منطقة اقتصادية خاصة. ويجب أن تركز أي عملية تخطيط على عدة مجالات تشمل على سبيل المثال لا الحصر: تقييم الطلب على سلع وخدمات معينة، وظروف السوق المحلية، وتوافر الأرض والعمالة، وقاعدة صناعية، وسلسلة إمدادات، والاتصال والروابط، ووجود بيئة أعمال كاملة. ويجب أن تقوم عمليات المناطق الاقتصادية المتخصصة على الطلب التجاري، من أجل الحفاظ على الجدوى وتجنب عدم الكفاءة والتعويض الزائد غير العملي.

لضمان عمليات سلسة وفعالة، يمكن تشجيع مشاركة القطاع الخاص من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). ويسمح ترتيب الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأصحاب المصلحة ذوي الخبرة في القطاع الخاص بالمساعدة في تصميم المناطق الاقتصادية المتخصصة وتخطيطها وإدارتها، فضلا

عن توفير الخدمات والبنية التحتية. ومن المرجح أيضا أن يساعد التدريبُ المستمر على المهارات على تسخير قوة عاملة فعالة ومنتجة، من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وســتكون الأولوية القصوى لأي منطقة هي توفير تعليم وتدريب مخصص ومتخصصين لبناء القدرات وتطوير المعرفة التقنية المتقدمة ورفع مستوى المهارات.

تعتبر روابط القطاع الخاص التي تؤدي إلى تحسين القدرات مهمة للمستثمرين؛ لأنها تبرز جزءا أساسيا من بيئة الأعمال العامة، لأن محتوى التدريب الذي سيُحدَّث باستمرار لمواكبة التطور الصناعي واحتياجات تطوير الأعمال، إضافة إلى المحتويات والأساليب المصممة والبرامج المرتبطة بها، سوف تكون متنوعة حسب احتياجات المنطقة الاقتصادية الخاصة والقطاعات الداعمة.

يمكن أيضا تطوير حوافز السياسة التي تهدف إلى تشجيع الشركات على توفير فــرص التدريب على المهارات لموظفيهــا، وعندما يكون هناك نقص في المهنيين المهرة في السوق المحلية فيما يتعلق بمجالات عمل محددة، يمكن لليبيا النظر في تنفيذ سياسات لجذب العمالة المناسبة من الخارج.

لكي يعمل برنامج المناطق الاقتصادية المتخصصة الليبية على تحسين إنتاجيته ويكــون ملائما وتنافســيا على المدى البعيد، يجب أن يواكــب الابتكار الصناعي والتكنولوجــي. فالتحــدي الذي يواجــه المنطقة الاقتصاديــة الخاصة هو أن تظل مطوّرة ومستدامة عندما تواجه بيئة اقتصادية متغيرة واحتياجات متغيرة. ويتعين على ليبيا تســهيل عمليات التحديث الصناعية عند الضرورة من خلال تشــجيع الابتكار واســتخدام التقنيات الجديدة والتفاني في دعم المراحل التنموية المختلفة لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة. وقد تشــمل الأنشــطة المصاحبة لهذه العملية نفقات البحث والتطوير المخطط لها، واكتســاب المواهب من خلال حاضنات الأعمال، أو تعزيز الروابط بين المؤسسات التعليمية والصناعة.

وتجــدر الإشــارة إلــى أنه مثل ما أن أي منطقة تجارة حــرة لها دورة حياتها الخاصــة وتحتاج إلى التكيف مع تكاليــف الأعمال المتزايدة، يجب على المنطقة

الاقتصادية الخاصة إظهار الديناميكية والابتكار من أجل التقدم صعودا في سياق المنافسة العالمية، وهذا ما يوضحه تسنغ قائلا:

تبدأ معظم الاقتصادات بقطاعات ذات تقنية منخفضة نسبيا وقطاعات كثيفة العمالة، ثم تتجه تدريجيا نحو سلاسل القيمة العالية وقطاعات الخدمات الأكثر كثافة في المعرفة. ومع ذلك، هذه ليست عملية سهلة، إذ يتطلب إجراء تحول ناجح، الاستفادة الماهرة من قوى السوق والدعم الحكومي، وتوفير اتصال إستراتيجي وقوي. ويبدو أن الاتصال بين الأفراد والشركات والبلدان والمناطق، عامل رئيسي في تحقيق القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، كما أن له أبعادا مادية وأبعادا سياسية. وكذلك تتفاعل التجارة والهجرة والمعلومات والنقل والعبور والطاقة والتدفقات المالية بطرق معقدة.[1]

ولتكون المنطقة الاقتصادية الخاصة عاملا مساعدا للتحول، يجب أن ترتبط بعناصر البنية التحتية الرئيسية، مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة والخدمات الجمركية واللوجستيات، كما يجب أن تكون قادرة على تأمين الموارد المحلية باستخدام المزايا النسبية لليبيا، مع التركيز على السوق المحلية وأنشطة التصدير.

وعلى المستوى المحلي، يجب أن تركز ليبيا على الاستفادة من مزاياها النسبية الفريدة، ويشمل ذلك إدراج الموردين الليبيين المحليين ليشاركوا في سلاسل القيمة، خاصة أن تصميم المناطق الاقتصادية المتخصصة الحديثة يهدف إلى جذب كل من الشركات الأجنبية والمحلية، مع وجود أدلة من شرق آسيا تشير إلى أن المناطق ذات الروابط القوية بالاقتصاد المحلي تكون أكثر نجاحا على المدى الطويل.

ويجب أن تساعد الحكومة على تسهيل هذه العملية، آخذةً في الاعتبار الحاجة إلى الاستفادة من المزايا النسبية المحلية في إدارتها للمناطق الاقتصادية الخاصة، ويمكنها بعد ذلك تسهيل وصول الشركات المحلية لتكوين علاقات مع مستثمري

(1) المرجع السابق، ص 12.

المناطــق الاقتصاديــة المتخصصة من خلال التعاقد من الباطن أو ضمن سلســلة التوريد، لأن هذه الروابط توفر إمكانية المساهمة في الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحقق فوائد اقتصادية خارج المنطقة الاقتصادية الخاصة نفسها.

وتعد الصين مثالا على نجاح هذا الترتيب، حيث إن معظم المناطق المتصلة بالمجموعات الموجودة يدعم بعضها بعضًا من خلال الروابط القائمة بشكل متبادل، كما يتم تشجيع المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريع مشتركة مع الجهات الفاعلة المحلية. ومن الأمثلة الأخرى ذات الصلة منطقةُ ماسان الحرة في كوريا الجنوبية، حيث تم استخدام إستراتيجيات السياسة والمساعدة الفنية من قبل الحكومة لتشجيع التعاون. وفيما يتعلق بالمنطقة الحرة بماسان، شارك المسؤولون في الترويج الفعال للروابط بين المســتثمرين وأصحاب المصلحة المحليين من خلال تسهيل الوصول التفضيلي للشــركات المحليــة التي قامت بعد ذلك بتزويد الشــركات العاملة في المنطقة بالســلع الوســيطة والمواد الخام. وإلى جانب مبــادرات إصلاح التجارة والاســتثمار، ســاعدت هذه الإجراءات في إقامة علاقات قوية بين المشاركين في الاقتصاد المحلي والشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات.

المناطق الحرة القائمة في ليبيا

1. منطقة المريسة الحرة (EMFZ)

تم إنشــاء منطقة المريســة الحرة بموجــب قرار اللجنة الشــعبية العامة رقم 744/ 2007 للاســتثمار التجــاري والصناعي والخدمي، وتبلغ مســاحتها حوالي 1200 هكتار، وتقع على بعد 20 كم جنوب غرب بنغازي. وحســب الإجراءات بموجب القانون رقم 9–2000 لعام 2012، أصدر مجلس الوزارة القرار رقم 430 بتشــكيل مجلس الإدارة، وفي عام 2013 أصــدر وزير الاقتصاد القرار رقم 372 بتشكيل اللجنة التأسيسية التي تجعل لجنة إدارة منطقة المريسة الحرة مسؤولة عن تشغيل وتنظيم منطقة المريسة الحرة لتجارة العبور والمناطق الحرة وكذلك اللائحة التنفيذيــة التي تنظم عمــل المناطق الحرة. وحتى الآن، لم تُوضَع أيٌّ لوائح تحدد أو تحد من الأنشــطة في منطقة المريســة الحرة، ولا تزال البنية التحتية التشــريعية الأساسية مفقودة، ولا تزال القضايا القانونية المهمة دون حل. ولم تصدر الهيئة أي خطة رئيســية لتطوير منطقة المريسة الحرة، مثل اقتراح مفصل لاستخدام الأراضي وتقســيم المناطق وخطط التنمية داخل المنطقــة ولوائح المجموعة. وعلاوة على ذلــك، لم تتخذ أي قرارات لتحديد حجم ونوع وموقع كل مجموعة. ويرجع عدم وجــود لوائح داخلية إلى كونه مشــروطًا بموافقة مجلس الوزراء على عملية صنع القرار. ومع ذلك فإن لجنة إدارة منطقة المريســة الحرة هي المســؤولة عن إدارة المنطقة إما بشكل مباشر أو من خلال شركة إدارة خاصة، وفي كلتا الحالتين يجب على ســلطة الإدارة إصدار توجيهات سياسية بشأن مسائل مهمة مثل إدارة وتشغيل منطقة المريســة الحرة وحقوق ملكية الأراضي مع مشــغلي المجموعة والتراخيص وحل النزاعات وتمويل إنشاء وتطوير المنطقة.

2. منطقة زوارة الحرة والقانون رقم 14 لسنة 2010

تم إنشاء المنطقة الحرة في زوارة على الساحل الغربي لليبيا في منطقة زوارة وفقًــا للقانــون 14 لعام 2010. وعلى الرغم من أن هذا التشــريع كان يهدف إلى إنشــاء وتنظيم منطقة زوارة بالتحديد، فإنه أتاح أيضا لمجلس الوزراء إنشاء مناطق

حـرة أخرى فـي أماكن أخرى في ليبيا، تخضع لنفس اللوائح. وعند فحص هذا القانـون، يمكـن القول إنه يوفر إطـارا قانونيا أكثر تقدما من الأدوات التشـريعية التـي تنظـم المناطـق الحرة الأخرى في ليبيـا. ويهدف هذا القانون إلى تسـهيل بيئة اسـتثمارية جذابة للمسـتثمرين الوطنيين والأجانب. على سبيل المثال، تسمح المادة 2 من القانون باسـتخدام اللغات الأجنبية داخل المناطق. وتسـتطيع السلطة المسـؤولة عن إدارة المنطقة الحرة -وفقا للمادة 56- تطوير نظام تشـغيل كامل، يشمل السلطات التنفيذية والقضائية للمنطقة وآليات تسوية المنازعات مثل المحاكم الابتدائية والمحاكم العليا ومحاكم الاستئناف، وكذلك مركز تحكيم. وتسمح المادة 13 بإنشـاء مركز مالي وشـركات استثمار مصرفية لخدمة المنطقة، كما أن الإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم الحكومية مضمون وفقا للمادة 21، وتحويل الأموال مـن المنطقـة الحرة وإليها مَحميّ بموجب المـادة 17 من هذا القانون. ويبدو أن القانون الذي أنشأ المنطقة الحرة في زوارة متقدم جدا من الناحية التشريعية، ولكنه لم يُوضَع موضع التنفيذ حتى الآن. ومع ذلك، فهو تشـريع مفيد يشـير إلى خطوة إيجابية نحو الأمام لتمكين ليبيا من الشـروع في إسـتراتيجية طويلة الأجل لإنشاء مناطق اقتصادية يمكن أن تساعد على تحقيق أمن واستقرار أكثر.

3. المنطقة الحرة بمصراتة

المنطقة الحرة في مصراتة هي أول منطقة اقتصادية للتجارة الحرة يتم إنشاؤها في الأراضي الليبية بموجب القانون رقم 9/ 2000. ومن أهداف هذا القانون تنظيم أنشـطة التجارة الحرة وتنويع مصادر الدخل وتعزيـز أداء الاقتصاد المحلي. وهو يسـعى بالإضافة إلى ذلك إلى خلق فرص عمل وتدريب من خلال بيئة اسـتثمارية جذابة لمختلف الأنشطة، كل ذلك مع تسهيل التجارة من خلال الاستخدام الأمثل للفوائد المحلية، مثل الموقع الجغرافي الإسـتراتيجي المتميز ووجود ميناء بحري. وبفضل هذا الموقع الإسـتراتيجي في وسـط حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن النيـة هي أن تكون هذه المنطقة محور المسـتثمرين الرائدين بين البلدان الأخرى في الحوض.

وفيما يتعلق بالأدوات التشريعية لإنشاء المناطق الاقتصادية المتخصصة الحالية في ليبيا، يمكن أن يقال إن الأدوات القانونية الرئيسية كانت هي القانون رقم 9 لعام 2000 والقانون رقم 14 لعام 2010. ويقدم القانون الأخير حوافز أكثر تقدما وجاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب. ويهتم القانون رقم 9 لعام 2000 بشكل أكبر بأنشطة العبور، في حين يركز القانون رقم 14 لعام 2000 على إنشاء محاور دولية تعكس صورة تلك الموجودة في دبي ودول الخليج الأخرى. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة في ليبيا لإنشاء إطار قانوني عام يجعل جميع المناطق ضمن نفس المعايير.

وهذا سيمكن المناطق من المساهمة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، داخليا وخارجيا، وسيضمن أيضا أن تتضمن عملية صنع القرار تحليلا كاملا للجدوى، ودراسة مفصلة للسوق ومشاريع الطلب والخطط الرئيسية والنمذجة المالية، والتصاميم الفنية. وهذا يخلق سابقة بإنشاء المناطق بناءً على دراسة جدوى تثبت الحاجة إلى خدمة المكان الجغرافي وإثبات الفوائد للمنطقة. ويجب إعداد دراسة الجدوى قبل اتخاذ أي قرارات قانونية ووضع تشريع للمنطقة. وأخيرا، سيوفر ذلك المساءلة فيما يتعلق بكون المنطقة نفسها سليمة من الناحية الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى أن المناطق الاقتصادية المتخصصة الحالية في ليبيا قد تم إنشاؤها على هذه الأسس. وتنص التشريعات المختلفة التي تحكم المناطق في ليبيا على كيانات إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، ولكن بمسؤوليات محدودة لتمرير القوانين واللوائح المنشئة لتلك المناطق الاقتصادية الخاصة. وبالتالي، فإن منطقة المريسة الحرة لم تكن قادرة على تمرير اللوائح المناسبة لتنظيم الجوانب الضرورية والأساسية المذكورة أعلاه، لأن مثل هذه القرارات مطلوبة من مجلس الوزراء الليبي. وقد ساهم عدم وجود إطار تشريعي واضح، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، في نقص الأنشطة التجارية في المناطق المذكورة بصرف النظر عن أنشطة الاستيراد المحدودة للغاية في مصراتة.

خاتمة

تنمو المناطق الاقتصادية المتخصصة على مستوى العالم، ويستمر هذا المفهوم فـي اكتسـاب قوة دفع. وكمـا نوقش في هذه المقالة، تظهـر النتائج المختلطة في مختلف الاقتصادات والبلدان والمناطق أن المناطق الاقتصادية المتخصصة ليسـت دائما حلا سحريا للتنمية. ومع ذلك، يجب تنفيذ المناطق بعناية وبشكل صحيح من أجـل تحقيق النجاح في ليبيا، فهـي تتطلب تفصيلا خاصا من أجل تقديم خدمات وحوافز أفضل للتغلب على المنافسـة مع المناطق الأخرى على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبالنظر إلى البيئات المعقدة والديناميكية التي تعمل فيها برامج المنطقة، فمن الضروري وجود إطار عمل واضح لتوجيه عمليات المناطق الاقتصادية الخاصة، ومـن الضروري أن يتضمـن إطار عمل المنطقة الاقتصاديـة الخاصة الليبية أدوارا ومسؤوليات واضحة للحكومة والقطاع الخاص. وتشمل القضايا الرئيسية ما يلي:

- إنشـاء الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة المستمدة من السياسة الاقتصادية وإسـتراتيجية الدولة والحكومات المحلية، والاسـتفادة من أفضل الممارسـات الدوليـة وتوفيـر مصالح جميـع أصحاب المصلحـة، بما في ذلـك المنظّمون والمطوّرون والمشـغّلون والمسـتأجرون والشـركاء (وكالات التنميـة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية).

- التخطيط الإسـتراتيجي الشـامل وتقييم جدوى الأعمال وتحديد السـوق بالتفصيل، وتوقعات الطلب.

- ضمان توفير البنية التحتية الملائمة والخطط الرئيسية والتصميمات الفنية التي تسـاعد على التقدم التكنولوجي والتطبيقات المسـتندة إلى الويب وتخطيط موارد المؤسسات (ERP) والذكاء الاصطناعي (AI) والروبوتات التي ستساعد في النهاية في تحويل ليبيا إلى دولة ومجتمع رقميَين.

- المعايير والسياسات الاجتماعية والبيئية المسؤولة، وهذا مهم بشكل خاص في سياق زيادة الوعي بتغير المناخ الذي أصبح عاملا هاما في العمليات التجارية،

واتخاذ القرارات من أجل النمو الأخضر وتطوير نماذج ذات كفاءة في اســتخدام الموارد. ومن المهم أيضا أن تراعي هذه السياسات الإدماج الاجتماعي والتنوّع في العمالة والفوائد الاقتصادية لتكوين الثروة.

يجب أن يســمح الإطار القانوني باعتماد قوانين شــاملة تركز على الاستثمار الأجنبي المباشــر (FDI) من أجل جذب الاســتثمار الأجنبي المباشر إلى البلد بما يضمن المعاملة الشــفافة وغير التمييزية للمســتثمرين الأجانب (على سبيل المثال، حريــة الاســتثمار والمعاملة الوطنيــة، وما إلى ذلك)، والحق فــي توظيف خبراء وموظفيــن إدارييــن أجانب، وحرية تحويل رؤوس الأمــوال والأموال، والتعويض العــادل في حالة نزع الملكية، وتســوية المنازعات التجارية على أســاس المعايير الدوليــة العادلة من خلال التحكيم الوطني والدولي. ويمكن توفير ذلك من خلال اعتمــاد إطار يتفق مــع القانون النموذجي للجنة الأمم المتحــدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) بشأن التحكيم التجاري الدولي (2001).

تشير هذه المقالة إلى أن المناطق الاقتصادية المتخصصة عند تنفيذها بنجاح، تمنــح فوائد اقتصادية مباشــرة، تشــمل توفير فرص العمل والنمو في مســتويات التصدير، وزيادة الإيرادات الحكومية، وتحســين عائــدات النقد الأجنبي. وعلاوة على ذلك، قد تســاهم المناطق الاقتصادية المتخصصة في الفوائد الاقتصادية غير المباشرة، ومن بينها عمليات نقل التكنولوجيا والممارسات المبتكرة، ورفع مستوى المهــارات، والتنويــع الاقتصادي، وزيــادة إنتاجية الشــركات المحلية. هذه الآثار الإيجابيــة التــي تحدثها المناطق الاقتصادية المتخصصة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى نمو وتطور مواتيين لليبيا. ويمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تكون بمثابة اختبار للإصلاحات الاقتصادية من خلال السياسات والمناهج الجديدة في المنطقة، وإذا نجحت، فسيتم الشعور بفوائدها على الصعيد الوطني وفي نهاية المطاف ستدفع الدولة خلال عملية التحول.

وفي الأخير فإن المناطق الاقتصادية المتخصصة هي ســلاح ذو حدين، فهي مــن ناحية تمكن الدولة الليبيــة من أن تجعل تلك المناطق بوابات عبور للتواصل

مــع العالم الخارجــي والمنظومة الدولية في الجوانب الاقتصادية والمالية والعلمية والتكنولوجيــة، وقــد تكون أيضًا البوابة التي تمكّن الدولة الليبية من تحقيق أقصى استفادة من الرأسمال الأجنبي والمعرفة المصاحبة لذلك المستثمر داخل ليبيا.

ومن ناحية أخرى قد تكون هذه المناطق الاقتصادية غطاءً ومبرّرًا للمســتثمر الأجنبي لاســتغلال ثروات الدولة دون مراعاة لمصالح تلك الدولة الإســتراتيجية. وعمومًــا فالمناطق الاقتصادية المتخصصــة هي منفذ حقيقي للدولة الليبية لدخول الأسواق العالمية والمؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى.

ومثالًا لذلك نجد أن "هونغ كونغ" قد أنشأت أكبر منطقة اقتصادية متخصصة باتفاقيــة دوليــة بين الصين وبريطانيا لتصبح دولة داخل دولة، ومن خلالها تمكنت القــوى الغربيــة متمثلة في أميركا وبريطانيا من إحــداث تغيير بنيوي في المنظومة الصينية الداخلية، بالاعتماد على ما يسمى بسياسة "التغيير الإشعاعي"، وذلك لجعل الصين من خلال بوابة هونغ كونغ دولة رأسمالية بامتياز يحكمها الحزب الشيوعي.

بالمقابــل وحيــث نجد أن الصين غضت الطرف عمــدًا ولم تكن غافلة عما يحدث لها من تغيير في البســاط البنيــوي الداخلي الذي تقف عليه، ولكيلا تمنح القوى الغربية إمكانية سحبه من تحتها، قررت -من خلال هذه المنطقة الاقتصادية "هونغ كونغ"- التغلغلَ والنفاذ بخطى ثابتة وواضحة ورؤية ثاقبة وإستراتيجية طويلة المدى في الســوق الدولي والمؤسســات الدولية لتصبح ثاني أكبر قوى دولية في الاقتصاد الكوني الرقمي والمادي معًا، ولم يعد بإمكان العالم الاستغناء عن الصين في منظومته الاقتصادية الدولية.

ولهذا فإنه يجب تنبيه السلطات الليبية بشكل واضح وتحذيرها من أن تتورط في أي اتفاقية أو مشاركة مع أطراف دولية أو خارجية دون رؤية إستراتيجية متكاملة وموحدة لمنظومة المناطق الاقتصادية، وإلا انقلبت مناطقنا الاقتصادية إلى ما يشبه المنطقة الخضراء في العراق التي أصبحت ســبب الداء والبلاء على عكس هونغ كونغ التي كانت البلسم والدواء.

الحكومات الليبية نظرة عامة لمعرفة أسباب الخلل في الأداء

عمرو عزوز

تبحث هذه الورقة دور الحكومات الليبية المختلفة في إرساء الاستقرار وخاصة الحكومات المتعاقبة بعد ثورة فبراير التي أنهت حكمًا شــموليًّا امتدّ ما يزيد على أربعين عامًا. وقد اتســمت تلك الحقبة بالتخبط المخطط له بعناية لإقرار حالة من عدم الاستقرار لضمان استمرار حكم العقيد القذافي،[1] وتميزت فترة القذافي خاصة بعدم استقرار ممنهج، واستمرت تلك الحالة بعد فبراير 2011 باستثناء الفترة الأولى من عام 2011 التي كان فيها الشعب ينتظر الخلاص من حكم القذافي ليقطف ثمار ذلك النصر، ولكن الصراع السياسي والتدخلات الخارجية أفسدَا هذا الحلم.

نشأة دولة ليبيا الحديثة

ظهــرت الدولــة الليبية الحديثة بعد قرار مجلس الأمن بمنح الاســتقلال عام 1954 لما كان يعرف باســم المملكة الليبية المتحدة بدســتور كان في وقته خطوة مشــهودًا لها بأنه تثبت الرغبة في بناء دولة حديثة،[2] ثم تم تعديل الدســتور بحيث انتقلــت المملكة من نظام الولايات المتحدة إلى دولة واحدة بمحافظات في تغيير لشكل الحكم المحلي وإدارة البلديات.

---

(1) Pargeter, *Libya: The rise and fall of Qaddafi.*

(2) الخالدي، إسماعيل، "دستور المملكة المتحدة الليبية: خلفية وملخص"، مجلة الشرق الأوسط (إبريل/ نيسان 1952)، ص 221-228.

حكومات الفترة الملكية

تميــزت الفتــرة الملكية بكثرة عدد الحكومات والتغيير الدائم لها وبمنع عمل الأحزاب السياسية، ونتيجة للوضع العام للدولة الناشئة امتازت الحكومات الملكية بأن رؤساء الوزارات كانوا شبّانًا صغارًا في السنّ؛ حيث ضمّت الدولة كل المواطنين المتخرّجين في الجامعات آنذاك، وهو ما ضخّ دماءً شــابّة فتيّة عملت على تحقيق نهضة ملحوظة في البلاد حتى وقتنا الراهن.

بلغ عدد حكومات الفترة الملكية 11 حكومة وهي:

- حكومة محمود المنتصر عام 1951–1954
- حكومة محمد الساقزلى عام 1954
- حكومة مصطفى بن حليم 1954–1957
- حكومة عبد المجيد كعبار 1957–1960
- حكومة محمد عثمان الصيد 1960–1963
- حكومة محي الدين فكيني 1963–1964
- حكومة محمود المنتصر 1964–1965
- حكومة حسين مازق 1965–1967
- حكومة عبد القادر البدري 1967
- حكومة عبد الحميد البكوش 1967–1968
- حكومة ونيس القذافي 1968–1969

أهم إنجازات العهد الملكي:

- إنجاز دستور للبلاد.
- البدء في إرساء تنمية تميزت ببناء المدارس والجامعات.
- بناء مجمعات سكنية تراعي البيئة الليبية وحجم الأسرة الليبية.
- البدء في إنشاء قاعدة للصناعة النفطية ومجمعات الطاقة.
- النمو الاقتصادي الملحوظ نتيجة اكتشاف النفط.
- نمو الطبقة المتوسطة بشكل ملحوظ جدا.
- نمو التجارة الخاصة وزيادة عدد التجار بشكل ملحوظ.
- احتواء القطاع الخاص على جانب كبير من سوق العمل مقارنة بالعمل الحكومي.
- اكتشاف النفط في يونيو 1959.
- إصدار قانون النفط الليبي سنة 1955 الذي عدل عام 1961 ثم عام 1965 لزيادة حصة الحكومة الليبية من عائدات النفط.[1]
- تطوير نظام مكافحة الأمراض والبدء في حملات تطعيم لعدة أمراض.

نتيجة لزيادة المد القومي من مصر، الدولة الحدودية لليبيا، والخطاب التعبوي الموجه، وغياب الأحزاب السياسية، كل ذلك أثر في الكثيرين فأدى إلى تعاطفهم مع الانقلاب على الملكية والانتقال بليبيا إلى جمهورية بدلا من مملكة، أسوة بمصر لجذب أنصار هذا التيار وغيرهم في المراحل الأولى.[2]

(1) عثمان، ونيس. "قانون البترول الليبي: تأثيره على تنمية النفط والغاز في ليبيا: الجوانب الاقتصادية والسياسة." قانون النفط والغاز والطاقة، (العدد 2.2، ابريل/ نيسان 2004).

(2) Tsourapas, Gerasimos, "The Politics of Egyptian Migration to Libya", *MERIP*, March 2015, (last visited 29th October 2021): https://merip.org/2015/03/the-politics-of-egyptian-migration-to-libya/.

بداية تدمير مفهوم الدولة والحوكمة

فـي الفترة الأولى لحكـم القذافي وكعادة أي انقلاب قام الانقلابيون بتجميد عمـل الحكومة وإلغـاء الملكية ونقل صلاحيات الحكومة إلى مجلس قيادة الثورة فأصبحت إدارة الدولة في يد عسكريين صغار السن معدومي الكفاءة.

ثم تم تغيير مسـمّى المملكة إلى الجمهورية العربية واحتفظ القذافي لنفسـه بمنصـب رئيس مجلس قيادة الثـورة وأصبح أيضا رئيسًـا للوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وأصبح الرائد عبد السلام جلود –الرجل الثاني في الجمهورية بعد القذافـي– نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأصبح النقيب أبو بكر يونس وزيرا للدفاع. وقد ضمت التشكيلة الوزارية الجديدة ثلاثة عشر وزيرا، خمسة منهم كانوا من أعضاء مجلس الثورة.

مع خطاب زوارة الشـهير في15 أبريل 1973 عطّل القذافي رسـميًّا القوانين الليبيـة، وكان هـذا بدايـة إعلان ما يسـمى عصـر الجماهير[1] وإطلاق مسـمّى الجماهيرية[2]. وبدأ القذافي حملة قوية لفرض نظامه ورؤيته التي نشـرها في كتاب مـن ثلاث أجـزاء، اهتمّ كل جزء منه بجانب من الجوانب السياسـية والاقتصادية والاجتماعية.

احتوى خطاب زوارة على نقاط ساعدت على تهديم ما تم بناؤه سابقا، وهي:

- تعطيل كافة القوانين المعمول بها.
- القضاء على الحزبيين وأعداء الثورة.
- إعلان الثورة الثقافية.
- إعلان الثورة الإدارية والقضاء على البيروقراطية.

(1) فانديوال، ديرك، ""بيريسترويكا" القذافي: التحرر الاقتصادي والسياسي في ليبيا"، مجلة الشرق الأوسط (العدد 45.2، أبريل/ نيسان 1991) ص ص 216–231.

(2) حجار، سامي، "تجربة الجماهيرية في ليبيا: القذافي وروسو"، مجلة الدراسات الإفريقية الحديثة، (العدد 18.2، يونيو/ حزيران 1980)، ص ص 181–200.

- إعلان الثورة الشعبية.

نتج عن النظام السياسي الجديد إفراز نظام اللجان الشعبية العامة الذي يماثل رئاسة الوزراء في النظام الجمهوري، تحت سلطة تشريعية تسمّى مؤتمر الشعب العام، تماثل البرلمان في الأنظمة الأخرى إلا أن اختيار أعضاء هذا المؤتمر لم يكن عن طريق الانتخاب لأن ذلك خيانة حسب نظرية القذافي. وتمت الاستعانة بمصطلح التصعيد والتزكية الثورية مما مكّن القذافي من اختيار كل مسؤول في كل مستوى قيادي في البلاد ومن ثم أحكم سيطرته وسيطرة اللجان الثورية.

رغم أن القذافي أصرّ بذكاء على إحداث فوضى شعبية تمنع أيّ استقرار يهدد حكمه الدكتاتوري، فإنه كان يدير بعض المصالح بشكل مباشر لمعرفته أن تطبيق نموذجه الثوري الذي يروّج له على تلك الهيئات والمؤسسات سيسبّب كارثة لا يستطيع تدارك آثارها، ومن أهم تلك المؤسسات:

- المصرف المركزي
- المؤسسة الوطنية للنفط
- الاستثمارات الخارجية

ظلت تلك المؤسسات تحت عباءة نموذج القذافي من حيث الواجهة، أما نظام العمل فيها فكان مرتبطًا مباشرة بمكتب القذافي وليس تابعًا للجنة الشعبية العامة إلا من حيث الشكليات الإدارية.

الحكومات الليبية في عهد القذافي

كان الخطاب السائد لدى إعلام تلك المرحلة أن رؤساء تلك الحكومات هم نتاج متسلسل لاختيارات الشعب عن طريق نظام المؤتمرات الشعبية الأساسية وما يسمَّى بالتصعيد الشعبي المباشر، ولكن قيادات الحكومات كانت تأتي دائما بتكليف أو تزكية مباشرة من قائد الثورة، كما كان القذافي يحب أن يسمي نفسه.

ولكن عمل القطاعات التابعة لكل وزارة على مستوى البلديات (المحافظات أو ما أصبح يســمَّى بالشــعبيات فيما بعد) كان يتم نوعا ما بطريقة التصعيد الشعبي التي أســهمت فــي إيجاد تكتلات قبلية مناطقية لا تــزال آثارها واضحة إلى وقتنا الحالي، وتظل تزكية الذراع الأمني أمرًا حاسمًا إرضاءً لقائد الثورة.

آثار حكومات عهد القذافي:[1]

- إنهاء الطبقة الوسطى
- تحريم ممارسة التجارة وإنهاء القطاع الخاص
- تأميم الأملاك الخاصة
- تقييد الحريات بشكل كبير وتجريم العمل السياسي
- انتهاك حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق

التجربة القذافية إن صح تســميتها بهذا الاســم أســهمت في تدمير الاقتصاد الوطني[2] وغياب تنمية تتماشــى ودخل ليبيا النفطي وعدد الســكان القليل؛ حيث كان يمكن أن تكون هناك طفرة تعتمد على ما تم تأسيسه في العهد الملكي ضمن خطط التنمية آنذاك.

(1) توتمان، سالي، وهاردي، مات، "عندما يفسد الدكتاتوريون الجيدون: دراسة تحولات العقيد القذافي"، المجلة الدولية للدراسات العالمية متعددة التخصصات، (العدد 10.2، يناير/ كانون الثاني 2015)، ص ص 1-6.

(2) Schnelzer, N. *Libya in the Arab spring: The constitutional discourse since the fall of Gaddafi,* (Springer, 2015).

ومـــن الآثـــار الواضحة لفترة حكم القذافي أن أغلـــب القوة العاملة أصبحت تعمـــل لـــدى الحكومـــة ممـــا أنهك الخزانـــة العامـــة[1]؛ حيث أصبـــح النظام هو رب العمـــل الوحيـــد. وهـــذا ما يؤثّر حتـــى الآن على ميزانيـــة أي حكومة؛ حيث تبلـــغ قيمـــة الرواتـــب أكثر مـــن ربـــع أي ميزانية، وهو رقم قياســـي لا يســـاعد على التنمية.[2]

ليبيا ما بعد ثورة فبراير 2011

شهدت ليبيا ثورة ضد نظام القذافي انتهت بعد صراع دام بإزالة حكم القذافي وتأســـيس دولة ليبيا الجديدة.[3] في الفترة الأولى من الثورة اللِّيبية شُـــكِّل المجلسُ الوطني الانتقالي الذي تم الاعتراف به ممثلًا شـــرعيًّا للشـــعب الليبي، وانبثق عنه المكتب التنفيذي، وكان أول حكومة تولّت زمام إدارة الأزمة في المناطق الخارجة عن سيطرة القذافي وتواصلت مع المناطق الأخرى[4]، وكانت أول تشكيلة للمجلس التنفيذي تتكون على النحو التالي:

- د. محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي.
- اللواء جلال الدغيلي وزير الدفاع.
- د. علي العيساوي وزير الخارجية ونائب رئيس المكتب التنفيذي.
- أحمد حسين الضراط وزير الداخلية والإدارة المحلية.

---

(1) تسوراباس، جيراسيموس، "دبلوماسية الهجرة في جنوب الكرة الأرضية: تعاون وإكراه وربط القضية في ليبيا القذافي"، ربعية العالم الثالث، (العدد 38.10، أكتوبر/ تشرين الأول 2017) ص ص 2367-2385.

(2) ويجايا، آندي، وسوبريونو، بامبانج، وشريعة، ج، "مقارنة بين الفساد في ليبيا في عهد القذافي والفساد في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة IOSR للأعمال والإدارة، (العدد 18.5، 2016) ص ص 19-25.

(3) Netto, A. *Bringing Down Gaddafi: On the Ground with the Libyan Rebels*, (St. Martin's Press, 2014).

(4) واربريك، كولين، "السياسة البريطانية والمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا" ربعية القانون الدولي والمقارن، (العدد 61.1، يناير/ كانون الثاني 2012) ص ص 247-264.

- محمود شمام مسؤول ملف الإعلام.
- د. ناجي بركات وزير الصحة.
- محمد العلاقي وزير العدل.
- د. هنية القماطي وزيرة الرعاية الاجتماعية.
- د.عبد الله شامية وزير الاقتصاد.
- د. على الترهوني وزير المالية والنفط.
- د. أنور وزير المواصلات والاتصالات.
- بلقاسم النمر وزير البيئة.
- عطية الأوجلي وزير الثقافة والمجتمع.
- سالم الشيخي مسؤول الشؤون الدينية والأوقاف.
- أحمد الجهاني مسؤول ملف إعادة الإعمار والبنية التحتية.
- سليمان الساحلي وزير التعليم.

تميــزت فترة عمل المكتب التنفيــذي باتفاق الرأي العام على مواجهة كتائب القذافي وضمان نجاح الدولة؛ لذا لم تشهد تلك الفترة أي صراعات سياسية واضحة المعالم، وكان العمل يسير بوتيرة متوسطة قامت بتغطية احتياجات المناطق المحررة وتكاليف العمليات العسكرية، ودعم مناطق الغرب الليبية المناهضة للقذافي.

بعد تحرير طرابلس وبدء ممارسة المكتب التنفيذي لعمله من طرابلس استقال د. محمود جبريل وتولي د. علي الترهوني قيادة المكتب التنفيذي مع ملاحظة أن المجلس الوطني الانتقالي استمر في أداء أعماله من بنغازي.

شـــهدت مرحلة ما بعد تحرير طرابلس احتجاجات واســـعة في بنغازي ضد المجلس الوطني الانتقالي، وأصبح واضحًا دخولُ الصراع السياسي مرحلة جديدة في فترة ما بعد القذافي.[1]

بعد إتمام تحرير طرابلس تم تشـــكيل أول حكومة ليبية برئاســـة الدكتور عبد الرحيـــم الكيب الذي كان عضوًا في المجلس الوطني الانتقالي عن مدينة طرابلس في انتخابات فاز فيها بـ26 صوتًا من مجمل 51.

تقييم عام لأداء المكتب التنفيذي

نجح المكتب التنفيذي في إدارة المناطق المتحررة من سيطرة القذافي وخاصة في شـــرق البلاد حيث كانت بنغازي مقر المجلس الوطني الانتقالي ونقطة العمل العســـكري ضـــد القذافي، ونجح في جمـــع الدعم الدولـــي وإدارة الأزمة باقتدار مقارنة بالإمكانيات القليلة المتوفرة، ثم نجح في دخول العاصمة طرابلس يوم 20 أغسطس/آب 2011، على الرغم من أنه تعرض إلى هزّات قوية منها مقتل اللواء عبد الفتاح يونس.

حكومة عبد الرحيم الكيب

امتازت هذه الحكومة بارتفاع عدد الوزارات (23 وزارة) وعدد الوكلاء، الذي أوضح أن هناك أزمة سياســـية بين أطراف عدة أصبح شـــغلها الشـــاغل هو إدخال أشـــخاص منها في تشـــكيلة أي حكومة مما أدّى إلى ظهور المناطقية في التوزيع وهو ما أصبح عائقًا يتفاقم مع الأيام.

(1) ماكوين، بريان، "تقييم الأمن بعد الربيع العربي: حالة ليبيا"، العلوم السياسية والسياسة، (العدد 46.4، أكتوبر/ تشرين الأول 2013) ص ص 716–720.

تقييم عام لحكومة الكيب

حظيت الحكومة بدعم شـعبي وسياسـي يمكّنها من أن تـؤدي أعمالًا كبيرة ولكن السياسـة العامة للحكومة تركّزت على إنجاز انتخابات المؤتمر الوطني ولم تستغلّ المناخ العام بعد سقوط القذافي في بدء مشاريع صغيرة مؤثرة على المدى الطويـل ويمكن تنفيذها في زمن قصير، ومـن ذلك معالجة أزمة النفايات وبعض المشـاريع السـكانية العالقة التي كان يمكن أن تؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني الليبي.[1] ومن جهة أخرى شهد عهد حكومة الكيب عودة إنتاج النفط إلى مستويات قياسية، وهي نقطة هامة لم تستفد منها الحكومة في دعم عودة الاقتصاد إلى النمو مع ملاحظة انخفاض سعر صرف الدولار وتوفر السيولة.

فترة المؤتمر الوطني العام

المؤتمر الوطني العام هو أول هيئة تشريعية بعد نجاح الثورة الليبية، وقد تسلّم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي في 8 أغسطس 2012.

وكان من أهم واجبات المؤتمر الوطني العام إعدادُ دستور دائم للبلاد يصبح بديلًا للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، ولم يجر استفتاء على هذا الدستور إلى الآن رغم انتهاء اللجنة المنتخبة من كتابة مسودته.

حكومة علي زيدان

بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام تم تكليف السيد علي زيدان برئاسة وزراء حكومة دولة ليبيا، بعد سـباق مارثوني شـارك فيه كل من د. محمود جبريل و د. مصطفى بوشاقور والحراري. وعندما فاز السيد زيدان عضو المجلس الوطني العام

(1) اكانجي، أولاجيد، "تحليل نقدي للأزمة الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، أفريكا إنسايت، (العدد 45.2، سبتمبر/ أيلول 2015)، ص ص 11–26.

بهذا المنصب شكّل أول حكومة منتخبة من هيئة منتخبة في تاريخ ليبيا منذ انقلاب عام 1969.

هذا مع العلم بأن المنافسة الأولية كانت محصورة بين جبريل وبوشاقور وفاز بوشـــاقور في التصويت، ولكن عند طرح التشـــكيلة الحكومية تم رفضها وأُجريَت انتخابات جديدة لمنصب رئيس الوزراء ففاز بها السيد زيدان على الحراري.

شهدت بداية عهد هذه الحكومة صعودَ الصراع السياسي إلى مراحل متقدمة، مع غياب مرجعية دستورية واضحة تحدد المهام والواجبات في إطارها العام المعروف.

ومـــن الملاحـــظ في هذه الفترة صعودُ الإعـــلام الإلكتروني الموجّه من كل الأطراف بشـــكل غير مســـبوق، مما ســـاهم في وجود شـــرخ مجتمعي كبير على مستوى المناطق والتوجهات السياسية، وهو ما جعل ميدان العمل السياسي ميدان ألغام بامتياز.[1]

تميـــزت حكومة زيدان التي بلغ عدد الحقائب فيها 27 حقيبة وزارية بموافقة المؤتمر على صرف أكبر ميزانية في تاريخ ليبيا، مما جعل الرأي العام يستبشر خيرا ببدء النهضة الاقتصادية، ولكن الأزمات السياســـية كانت عائقًا واضحًا أمام تحقيق هذا الحلم.

من أصعب الفترات السياســـية التي أثرت في المشـــهد السياسي فيما بعد فترةُ حكومة الســـيد زيدان. وقد تأزّمت الأوضاع عندما حاول زيدان الخروج من عباءة المؤتمر الوطني الذي كان يرى في نفسه الجهة السيادية الحاكمة، مما جعل صدام الجهة التنفيذية والجهة التشريعية أمرًا واقعًا.

(1) Collombier, V. "Building an Army to Build the State? The Challenge of Building Security Institutions in Post-Qaddafi Libya" in Holger Albrecht, Aurel Croissant and Fred H. Lawson (eds.) *Armies and Insurgencies in the Arab Spring* (University of Pennsylvania Press, 2016). Pp. 225-240.

اســتمرت حكومة زيدان مدّة عام وتسعة أسابيع شهدت فيها ليبيا أول إغلاق لموانئ النفط من قبل قوات الجضران التي أعلنت – في فترة متقدمة– عن تشكيل حكومة في برقة[1]، ولم تكن تلك الحكومة فاعلة لعدم ســند شــرعي لها، ولكنها أسهمت في تأجيج المناخ السياسي بشكل غير مسبوق.

وكانت الدعاوي في بدايتها أن دخل النفط يُتلاعَب به ويُباع دون عدادات، وهو ما فنّده المختصون في المؤسسة الوطنية للنفط، ولكن بعض الساسة ساهم بشكل كبير في نشر تلك المعلومة المغلوطة مما زاد عملية الاحتقان السياسي المناطقي.

تصاعــدت وتيرة الصراع بيــن المؤتمر الوطني العام وعلــي زيدان، وحاول المؤتمر في عدة جلسات إسقاط الحكومة ولكنه لم يجد أصواتًا كافية لذلك.

فــي هذه الأثناء مر المؤتمر الوطني العام نفســه بهزات قوية كان من نتائجها إلغــاء قانون النزاهة الوطنية وإقرار قانون العزل السياســي، مما أدّى إلى تغيير في رئاسة المؤتمر.[2]

بعد هذا التغيير كان تغيير حكومة زيدان هدفًا رئيسيًّا، وهو ما تحقق فتم تكليف وزير الدفاع في حكومة زيدان السيد عبد الله الثني بمنصب رئيس الحكومة الليبية.

تقييم عام لفترة حكومة زيدان

شــهدت حكومة زيدان بداية أزمة إغلاق الموانئ النفطية، وعدم التعامل مع ملف المسلحين السابقين أثناء الثورة لدمجهم في برامج تؤهلهم للعمل في المجال الأمني أو غيره من المجالات، وهو ما جعل المسلحين يتخوّفون من ثورة مضادة لثورة فبراير؛ فانعدمت الثقة بين تلك الأطراف، وتصاعد الصراع السياســي بشــكل

(1) كوستانتيني، إيرين، "ديناميات الصراع في ليبيا ما بعد 2011: منظور الاقتصاد السياسي،" الصراع والأمن والتنمية، (العدد 16.5، سبتمبر/ أيلول 2016)، ص ص 405–422.

(2) ديفيد، رومان، ومزيودات، هدى، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟"، مركز بروكنجز الدوحة، (سلسلة أوراق رقم 4، مارس/ آذار 2014).

غير مسـبوق، وبدأت الأزمات الاقتصادية وانقطاع التيار الكهربي بشـكل ملحوظ، ولم يتواصل تفعيل عودة المشـروعات لتحريك الاقتصاد بشكل يساهم في اندماج الشـباب في العمل. كما بدأ في نهايات عهد حكومة زيدان ما يسـمّى حرب فجر ليبيا التي تحتاج إلى استفاضة في غير هذا الموضوع.

ولعل من أخطر ما شهدته فترة حكومة زيدان إعلان خليفة حفتر لتجميد العمل بالإعلان الدسـتوري المؤقت وحل المؤتمر الوطنـي العام، وهو ما واجهه زيدان ووزير الدفاع آنذاك بتصريحات قوية وأمر بالقبض على حفتر، ولكن الشرارة كانت قد انطلقت لتبدأ فترة جديدة في تاريخ ليبيا ما بعد القذافي.

لم تستفد حكومة زيدان من الميزانية الضخمة لتحقيق نمو اقتصادي، وانغمست في صراعات حزبية فكرية أهدرت وقتها وأضاعت عليها بوصلة العمل وحولتها إلى خصم سياسي بدل أن تكون جهازًا تنفيذيًّا مقيّدًا بخطة عمل ورؤية واضحة لتقديم خدمات، وهو ما أصبح شائعًا في المشهد الليبي فيما بعد.

تسـلم عبد الله الثني السـلطة بعد خروج زيدان من المشـهد السياسـي في مـارس 2014،[1] وتولـى إدارة البلاد فترة قصيرة مـن طرابلس قبل أن ينتقل إلى شرق ليبيا.

---

(1) Villa, M. and Varvelli, A. "Libya: From Regime Change to State-Building" in Eugenio Cusumano and Stefan Hofmaier (eds.) *Projecting resilience across the Mediterranean*, (Cham: Palgrave Macmillan, 2020).

مجلس النواب وحكم المحكمة الدستورية

شـــهدت ليبيا بعد كل تلك الأحداث انتخابات لمجلس النواب، حُرِمت منها عدة مدن نظرًا لســـوء الأوضاع الأمنية وغياب الترتيبات الصحيحة أسوة بانتخابات المؤتمر الوطني العام قبل عامين.[1] كما شـــهد الخطاب السياســـي تصاعد اللهجة العدائية والمناطقية أكثر من ذي قبل.

تـــم اعتمـــاد النتائج والتأم مجلـــس النواب في مدينة طبـــرق، وبعدها أصبح الاصطفاف السياسي والتدخل الدولي في المشهد الليبي واضحًا جليًّا للعيان.

وهنا صدر حكم المحكمة الدســـتورية ونص قرار المحكمة الدســـتورية على "عدم دســـتورية الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدســـتوري المعدلة بموجب التعديل الدســـتوري الســـابع الصادر بتاريخ 11 مارس 2014 وكافة الآثار المترتبة عليها"،[2] وهو ما يعني حل مجلس النواب وكل المؤسسات المنبثقة عنه.

وهنا عاد المؤتمر الوطني العام لممارسة مهامه في طرابلس وتم تكليف حكومة السيد الحاسي.

حكومة عمر الحاسي

انتخب المؤتمر الوطني العام بعد قرار الدائرة الدســـتورية السابق الذكر السيد عمر الحاسي رئيسًا للوزراء لحكومة سميت "حكومة الإنقاذ"، وأدى اليمين يوم 23 سبتمبر 2014، وفي نفس الوقت رفض الثني التسليم له لكونه لم يتم اختياره من

(1) باك،جيسون، وكوك، هالي، "انتخابات يوليو 2012 الليبية وأصل ترضية ما بعد القذافي"، مجلة الشرق الأوسط، (العدد 69.2، ابريل/ نيسان 2015)، ص ص 171–198.

(2) Maghur, Azza, "A legal Look into the Libyan Supreme Court Ruling", *Atlantic Council*, December 2014, (last visited 29th October 2021): https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/a-legal-look-into-the-libyan-supreme-court-ruling/

مجلس النواب في طبرق. هذا الوضع أفرز حكومتين في نفس الوقت، حكومة في البيضاء برئاسة الثني وأخرى في طرابلس برئاسة الحاسي.[1]

حكومة الحاسي تشكلت من 17 حقيبة وزارية، وفي هذه الأثناء كلّف مجلس النواب في طبرق الثني بتشكيل حكومة أزمة من 9 وزارات.

اتسم الظرف السياسي بالانقسام الحاد حيث أصبح في ليبيا حكومتان وبرلمانان (برلمان وحكومة بطرابلس، وبرلمان وحكومة بطبرق).

وكانت حكومة الثني آنذاك هي الحكومة المعترف بها دوليا بعد اجتماع مدريد في سبتمبر 2014 الذي حظيت فيه بدعم دولي في حين لم تحظ حكومة الحاسي بدعم مشابه.

أقال المؤتمر الوطني العام عمر الحاسي من رئاسة الحكومة في مارس 2015 بأغلبية 74 من أصوات 89 عضوا، وجاء قرار الإقالة بناءً على تقرير لديوان المحاسبة وبعد تقديم 14 وزيرا من الحكومة مذكرة للمؤتمر الوطني العام يطالبون فيها بإقالة الحاسي لحدّه من صلاحياتهم.

حكومة الثني الثانية

بعد قرار الدائرة الدستورية ببطلان إجراءات انتخاب مجلس النواب واعتراف أغلب الدول بمجلس النواب وما ينبثق عنه تم تشكيل حكومة الثني الثانية، ومنحها مجلس النواب ثقته في سبتمبر 2014، وحظيت بتأييد دولي كبير مقارنة بحكومة الحاسي في طرابلس. ولكن على واقع الأرض لم تقدم هذه الحكومة أي إنجاز واضح يمس حياة المواطن وقطاع الخدمات، واقتصر عملها على صرف رواتب

(1) Varvelli, Arturo, "Last Chance for Libya: Libyan Factions and International Actors", *ISPI*, October 2014, (last visited 29th October 2021): https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/last-chance-libya-libyan-factions-and-international-actors-11395

وصرف مبالغ مالية أظهرت تقارير ديوان المحاسبة لاحقًا أن فيها مخالفات تتعارض مع المصلحة العامة والقانون العام للدولة الليبية.[1]

حكومة الغويل

بعد عملية سحب الثقة من الحاسي تم تكليف الغويل برئاسة الحكومة واستمرت في عملها حتى توقيع اتفاق الصخيرات. ومن حيث مستوى الأداء الحكومي وتقديم الخدمات لم تختلف حكومة الغويل عن حكومة الثني، ولم تقدم شيئًا ملموسًا، وإنما انخرطت في صراع عسكري سياسي وخاصة بعد إعلان حفتر لبدء عملية الكرامة في الشرق الليبي.

المجلس الرئاسي

بعد مفاوضات ماراثونية بين المؤتمر الوطني العام في طرابلس ومجلس النواب بطبرق، تم التوصل إلى إعلان الصخيرات الذي شُكِّل بموجبه المجلسُ الرئاسي، وأُبقِي مجلسُ النواب وتغيّر المؤتمر الوطني العام إلى هيئة تسمّى المجلس الأعلى للدولة[2]. وهو ما استلزم تغيير في الإعلان الدستوري، حيث عقد المؤتمر الوطني العام جلسة ضمن فيها الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، وأعلن عن تشكيل مجلس الدولة كما ينص عليه الاتفاق السياسي. في الجانب الآخر ماطل مجلس النواب في الاعتراف بالاتفاق السياسي، ثم ضمن الاتفاق السياسي ولكنه رفض عرض المجلس الرئاسي لتشكيل الحكومة، مما اضطرّ المجلس الرئاسي إلى تكليف وزراء بحقائب وزارية، وهو ما يتوافق والقانون الليبي.

الملاحظ في هذه الفترة هو ظهور قوة حفتر العسكرية والسياسية، حيث قام مجلس النواب بتسميته قائدًا عامًّا للجيش الليبي وهو ما أثار خلافًا حول نقطة تسمية المناصب السيادية في الدولة الليبية.

---

(1) ويجايا وآخرون، "مقارنة بين الفساد في ليبيا...".

(2) انظر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي، كما تم التوقيع عليه في 17 ديسمبر 2015.

دوليـــا اعترف المجتمع الدولي بالمجلس الرئاســـي وحتى الأطراف الداعمة لمجلس النواب في طبرق ولكن الصراع السياســـي والعســـكري انتقل إلى مرحلة متقدمة بالهجوم العسكري لقوات حفتر والداعمين له على العاصمة الليبية.

حكومة المجلس الرئاسي

تم الإعلان عن حكومة الوفاق الوطني في فبراير 2016، وتشـــكلت من 18 حقيبة وزارية تعرضت للتغيير في أكثر من موقع، ولا تزال تمارس عملها إلى الآن ولكن دون تسمية وزير للدفاع ووزير للاقتصاد ووزير للتعليم وغيرها من المناصب التي لا تزال شـــاغرة، وبعض المناصب الســـيادية لا يزال يمثلها أشخاص منذ أيام المجلـــس الوطنـــي الانتقالي وبعضها منذ زمن المؤتمـــر الوطني العام مثل محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة.

تقييم عام لأداء حكومة الوفاق الوطني

لـــم تشـــهد أي حكومـــة منـــذ حكومة زيـــدان دعمـــا دوليـــا ولا محليا كما شـــهدته حكومـــة الوفـــاق في بدايتهـــا،[1] ولكـــن انغماس المجلس الرئاســـي في الصـــراع السياســـي وانتقاله مـــن كونه مخرجًا مـــن مخرجات الاتفاق السياســـي الموقـــع بالصخيـــرات إلى طرف في الاتفاق مع كل مـــن مجلس الدولة ومجلس النـــواب، أحـــدث تضـــارب مصالح واضحًـــا وانعكس هذا على ملـــف الخدمات والاقتصـــاد الوطنـــي، مما أثر بشـــكل واضح على مســـتوى معيشـــة المواطن في عمومها فتدهورت الخدمات بشـــكل غير مســـبوق، وتزامن هذا مع الإغلاق الثاني للموانـــئ النفطيـــة من قبـــل قوات حفتـــر والمناصرين له فتفاقمـــت الأزمة المالية للدولة والمواطن.

(1) Blanchard, C. M. *Libya: Transition and US policy*, (Congressional Research Service, Washington D.C., 2016).

أسباب تراجع الأداء الحكومي لدى الحكومات المتعاقبة فيما بعد فبراير 2011

لبحث هذه القضية علينا العودة إلى إشــكالية القوانين الليبية التي تمت صياغة أغلبهــا فــي عهد القذافي، وكانت مصممة بحيث يتوقف العمل ويتلاقى عند مكتب العقيــد القذافــي، وهو ما لم يتم العمل على تغييره إلا بقوانين قليلة لم تمسّ روح تطوير الإدارة الحكومية. ولعل من أغرب الأشياء أن تقارير ديوان المحاسبة في كل إصدار ترصد مخالفات بمئات الملايين دون إيقافها لاســتكمالها الإجراءات بطرق ملتوية نتيجة الفساد الوظيفي، بمعنى أن ديوان المحاسبة المناط به كشف التجاوزات أصبحت مهمته تدوين التجاوزات بعد حدوثها، وهو دليل على ضعف تطبيق التشريع والفجوات القانونية التي صيغت بذكاء أثناء فترة حكم القذافي لإخفاء الفساد.

النقطة الهامة الأخرى من أســباب تراجع الأداء الحكومي هي اعتماد أسلوب تجاوز الكفاءات والاســتعانة بأسلوب المحاصّة الجهوية لشغل الوظائف السيادية، ممــا أوجد طبقة جديدة مرتبطة بمصالح تتجاوز خدمة الوطن والمواطن. ويلاحظ كذلك غياب الخطط الواضحة والاســتعانة ببيوت الخبرة الدولية في حل المشاكل المتراكمــة التي أثرت على المواطــن وأنهكت الخزينة العامة، وعدم تفعيل قوانين تدعم القطاع الخاص وعمله في تقديم الخدمات والاســتمرار في أســلوب احتكار الدولة لكافة الخدمات، مما أرهق الخزينة العامة وســاهم في نشــر الفساد وتدهور الخدمــات. ويلاحظ أيضا عدم التركيز على تمويل المشــاريع من خارج الميزانية لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، واســتمرار شمولية تسلط الدولة على جميع الخدمات مما أسهم في تردّي وضع الخدمات بشكل غير مسبوق.

وفضلًا عمّا سبق يمكن إضافة هذه النقاط إلى أسباب ضعف الحكومات الليبية:

1. غياب الرؤية الواضحة.
2. غياب الخطط العلمية المبنية على بيانات حقيقية.
3. الفساد الإداري والمالي المستشري في مراكز الدولة.

4. عدم وجود الإرادة الحقيقية على أحداث تغيير "شجاعة اختيار القرار".

5. الصراعات السياسية التي انعكست على المناخ السياسي العام.

6. التدخـل الدولـي الذي ظهر بصورة أكبر بعد عام 2014 في دعم أطراف للوصول إلى السلطة بطريقة غير دستورية.

7. عدم الاهتمام ببرامج دمج المحاربين بشكل يوجد ثقة بين أطراف الصراع المختلفة.

8. عـدم التحـوّل التدرجـي إلـى الاقتصاد الحرّ واسـتمرار دعم السـلع والمحروقات.

9. عدم الاهتمام بالتصويت على مسـودة الدستور المنجزة واستمرار العمل بالمراحل الانتقالية.

10. التخبـط فـي ضبط المصطلحات مثل محاربة الإرهاب الذي سـاهم في تأجيج الصراع.

11. تدوير بعض الأسماء في المناصب العليا مما ولّد شعورًا بالامتعاض لدى الرأي العام.

ليبيا تحتاج إلى دستور يوضح الإطار العام للدولة ويحدّد الواجبات والحقوق، ويؤدّي إلى اسـتقرار يسـاهم فـي تحريك عجلة الاقتصاد بقيـادة القطاع الخاص ويوفّر فرص عمل جديدة، ويرفع من مستوى الخدمات ويخفف العبء عن كاهل الدولة والخزينة العامة، مع الاهتمام بملف الأمن بشكل احترافي بعيد عن العاطفة وبمنهجية علمية.

ملاحق

حكومة الكيب

1. عبد الرحيم الكيب رئيس الحكومة
2. مصطفى أبو شاقور غيث أبو شاقور نائب رئيس الحكومة
3. عمر عبد الله عبد الكريم نائب رئيس الحكومة
4. أسامة الجويلي وزير الدفاع
5. فوزي عبد العالي وزير الداخلية
6. عاشور بن خيال وزير الخارجية
7. حسن زقلام وزير المالية
8. عيسى التويجر وزير التخطيط
9. الطاهر شركس وزير الاقتصاد
10. عبد الرحمن بن يزة، وزير النفط والغاز
11. حمزة أبو فارس وزير الأوقاف
12. عبد الناصر جبريل حامد وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين
13. مبروكة الشريف جبريل وزيرة الشؤون الاجتماعية
14. سليمان علي الساحلي وزير التربية والتعليم
15. مصطفى الرجباني وزير العمل والتأهيل
16. علي حميدة عاشور وزير العدل
17. فاطمة الحمروش الصحة
18. محمد الهادي الهاشمي الحراري وزير الحكم المحلي
19. إبراهيم السقوطري وزير الإسكان والمرافق
20. أنور الفيتوري الاتصالات والمعلوماتية

21. يوسف الوحيشي وزير المواصلات والنقل
22. سليمان عبد الحميد بوخروبة وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية
23. محمد محمود الفطيسي وزير الصناعة
24. نعيم الغرياني وزير التعليم العالي والبحث العلمي
25. فتحي تربل وزير الشباب والرياضة
26. عبد الرحمن هابيل وزير الثقافة والمجتمع المدني
27. عوض بريك إبراهيم وزير الكهرباء والطاقات المتجددة

حكومة علي زيدان

1. الصديق عبد الكريم عبد الرحمن كريم نائب رئيس الوزراء.
2. عوض ابريك البرعصي نائب رئيس الوزراء.
3. عبد السلام محمد المهدي القاضي نائب رئيس الوزراء.
4. صلاح بشير اعباش مرغني وزير العدل.
5. محمد امحمد عبد العزيز وزيرا التعاون الدولي.
6. سامي مصطفى الساعدي وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين.
7. عبد السلام بشير الدويبي وزير التعليم العالي.
8. أبو بكر الهادي محمد وزير الحكم المحلي.
9. كاملة خميس عبد الله المزيني وزيرة الشؤون الاجتماعية.
10. أسامة عبد الرؤوف سيالة وزير الاتصالات.
11. محمد محمود موسى البرغثي وزير الدفاع.
12. عبد الله محمد غويلة وزير الشباب والرياضة.
13. عاشور سليمان صالح شوايل وزير الداخلية.
14. محمد حسن أبو بكر وزير التعليم.

15. أحمد عياد علي العروفي وزير الزارعة.
16. علي سليمان الاوجلي وزير الخارجية.
17. كيلاني عبد الكريم كيلاني الجزي وزير المالية.
18. سليمان علي اللطيف الفيتوري وزير الصناعة.
19. إكرام عبد السلام باش إمام وزيرة السياحة.
20. محمد الفيتوري أحمد سوالم وزير العمل والتأهيل.
21. عبد القادر محمد أحمد العايب وزير المواصلات.
22. مصطفى محمد أبو فوناس وزير الاقتصاد.
23. عبد الباري علي الهادي العروسي وزير النفط.
24. نور الدين دغمان وزير الصحة.
25. علي محمد امحريق وزير الكهرباء.
26. الهادي سليمان هنشي وزير الموارد المائية.
27. عبد السلام محمد أبو سعد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.
28. على حسن الشريف وزير الإسكان والمرافق.
29. مهدي الطاهر اغنية وزير التخطيط.
30. حبيب محمد أمين وزير الثقافة.
31. معز فتحي الخوجة وزير دولة لشؤون المؤتمر الوطني العام.
32. رمضان علي منصور زرموح وزير دولة لشؤون الجرحى.

حكومة عمر الحاسي

1. محمد الغيراني وزير الخارجية
2. مصطفى القليب وزير العدل
3. عادل اعنيبة وزير التعليم العالي

4. إبراهيم مكاري وزير التربية
5. سميرة الفرجاني وزيرة الشؤون الاجتماعية
6. عبد السلام المنفي وزير المالية
7. علي الهوني وزير الإعلام
8. محمد بالخير وزير العمل
9. مبروك علي وزير السياحة
10. يونس عيسى وزير الثقافة
11. محمد عيسى وزير الأوقاف
12. سليمان العجيلي وزير الاقتصاد
13. مفتاح الفقي وزير الصناعة
14. ما شاء الله الزوي وزير النفط
15. خليفة الغويل وزير الدفاع/ نائب رئيس الحكومة
16. محمد رمضان شعيتر البرغثي وزير الداخلية
17. المبروك أحمد علي وزير الصحة

حكومة خليفة الغويل (حكومة الإنقاذ)

1. علي أبو زعكوك وزير الخارجية
2. عبد اللطيف قدور وزير الداخلية
3. الطاهر السنوسي وزير الصحة
4. عبد اللطيف التونسي وزير التخطيط
5. نصر صالح وزير المالية
6. مهند يونس وزير الحكم المحلي
7. مفتاح الفقي وزير الاقتصاد

8. هشام بلحاج وزير الأشغال

وقد احتفظ ثلاثة وزراء بمناصبهم من حكومة الحاسي السابقة لحكومته وهم:

1. مصطفى القليب وزير العدل
2. خليفة الساروي وزير التعليم
3. صالح الفاخري وزير التعليم العالي.

حكومة الوفاق الوطني وتشكيلة المجلس الرئاسي

الاسم	المهمة	بداية العهدة	نهاية العهدة
فايز السراج	رئيس المجلس الرئاسي رئيس الوزراء	12 مارس/ آذار 2016	حتى الآن
أحمد معيتيق	نائب رئيس المجلس الرئاسي		حتى الآن
فتحي المجبري	نائب رئيس المجلس الرئاسي		حتى الآن
موسى الكوني	نائب رئيس المجلس الرئاسي		2 يناير/ كانون الثاني 2017
علي القطراني	نائب رئيس المجلس الرئاسي		8 أبريل/ نيسان 2019
السلام كاجمان	نائب رئيس المجلس الرئاسي		حتى الآن
عمر الأسود	عضو المجلس الرئاسي		حتى الآن
محمد العماري محمد	عضو المجلس الرئاسي		حتى الآن
أحمد حمزة المهدي	عضو المجلس الرئاسي		حتى الآن

1. وزارة الداخلية: العارف صالح الخوجة
2. وزارة الخارجية والتعاون الدولي: محمد الطاهر سيالة
3. وزارة التخطيط: الطاهر الهادي الجهيمي
4. وزارة التعليم: محمد هلال العزابى
5. وزارة المواصلات: ميلاد محمد معتوق

6. وزارة الدفاع: المهدى البرغثى
7. وزارة العدل: جمعة عبد الله الدرسى
8. وزارة الاقتصاد والصناعة: عبد المطلب أحمد أبو فروة
9. وزارة المالية: فاخر بو فرنة
10. وزارة الصحة: عمر بشير الطاهر
11. وزارة الحكم المحلى: بداد قنصو مسعود
12. وزارة الشؤون الاجتماعية: السيدة فاضى منصور
13. وزير العمل والتأهيل: على قلمه
14. وزير الدولة لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية: أسماء الأسطى
15. وزير الدولة لشؤون أسر الشهداء والجرحى والمفقودين: مهند سعيد يونس
16. وزير الدولة لشؤون هيكلة المؤسسات: إيمان محمد بن يونس
17. وزير الدولة لشؤون المصالح الوطنية: عبد الجواد فرج العبيدي
18. وزير الدولة لشؤون المهجرين والنازحين: يوسف أبو بكر جلالة

حكومة عبد الله الثني الثانية (تزكية نواب طبرق)

نواب الرئيس

1. المهدي حسن اللباد شؤون الأمن
2. عبد السلام البدري شؤون الخدمات
3. عبد الرحمن الأحيرش شؤون الهيئات
4. **الوزراء**
5. المبروك قريرة عمران العدل
6. عمر السنكي وزير الداخلية
7. محمد الدايري وزير الخارجية
8. كمال الحاسي وزير المالية والتخطيط

9. رضا العوكلي وزير الصحة
10. فتحي المجبري وزير التعليم
11. محمد الفاروق وزير الحكم المحلي
12. مسعود صوة وزير العمل والشؤون الاجتماعية
13. منير علي عصر وزير الاقتصاد والصناعة

المرأة الليبية
نظرة من الداخل

خيرية أرخيس

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على وضع المرأة الليبية قديما وحديثا، سواء من حيث تعليمها أو تقلدها مناصب في دولاب الدولة، كما تستعرض المشكلات والتحديات التي تواجهها حاليا، وطرق ووسائل التغلب عليها.

أوضاع المرأة الليبية أثناء الاحتلال الإيطالي

لم يكن التعليم متاحا في الماضي لكل من النساء والرجال الليبيين على السواء أثناء الاحتلال الإيطالي (1911-1946)، وقد أدت النساء دورا تقليديا أبقاهن في المنزل وأصبح نمط الحياة هذا مريحا بالنسبة لمعظم الناس. عاشت أغلب النساء ومتن دون رؤية طبيب أو طبيب أسنان ولا حتى طبيب الولادة الذي غالبا ما تقوم القابلات بدوره مع القليل من الرعاية اللاحقة. في المناطق الريفية، كان من الشائع أن تزرع النساء جنبا إلى جنب مع الرجال[1] على مر التاريخ، وكان دور المرأة أن تكون شريكا للرجل في جميع أنشطته. وكانت الأمهات والزوجات مختصات "بتدبير النفقة"، مما يعكس دورهن الأول في إدارة الشؤون الاقتصادية للأسرة.[2]

(1) Bugaigis, H. and Tantoush, M. *Women in the Libyan Job Market: Reality and Challenges*, (Friedrich Ebert Stiftung Foundation, 2018) p. 9.

(2) المرجع السابق.

المرأة الليبية من بعد الاستقلال حتى الآن

عند استقلال ليبيا عام 1951، كان متوسط العمر المتوقع لليبيين 35.74 سنة. وارتفع هذا الرقم في العقود اللاحقة إلى 43.73 ثم 56.37 ثم 64.33 ثم 68.62 ثم 70.93 في عام 2000.[1] وحسب أحدث بيانات البنك الدولي، بلغ متوسط العمر المتوقع في ليبيا عام 2018 72.9 عاما (69.9 للذكور و75.8 للإناث).[2] وقد شهدت ليبيا، ابتداءً من عام 1961، زيادة حادة في متوسط العمر المتوقع نتيجة تحسن المعايير الاقتصادية الناتجة عن نمو صادرات النفط وممارسات الرعاية الصحية المتفوقة.

وأدى تحسن مستويات المعيشة في الستينيات إلى خلق فرص تعليمية وتوظيفية للنساء، وشجعت الدولة الليبية توظيف المرأة من خلال العديد من الإجراءات التشريعية والسياسات بعد الاستقلال في الخمسينيات. وقد حصلت النساء على حق التصويت والاختصاص بممتلكات منفصلة عن أزواجهن. ومع أن النساء أحرزن تقدما كبيرا في الوصول إلى التعليم، فإن ولوجهن إلى الوظائف العامة لم يكن بنفس المستوى. وحسب استطلاع لوضع المرأة في ليبيا عام 2013، ظهر أن الحالة العامة لتعليم السكان جيدة في ليبيا. وأظهر الاستطلاع أن غالبية من النساء (52٪) ومن الرجال (53٪) حاصلون على تعليم عالٍ أو ثانوي على الأقل. ومع أن احتمال عدم حصول النساء الليبيات على تعليم رسمي (14٪) أعلى خمس مرات من الرجال الليبيين (3٪)، فإن نسبة النساء الحاصلات على تعليم جامعي (32٪) قريبة من نسبة الرجال (33٪). كما يظهر الاستطلاع أن غالبية النساء اللاتي تقل أعمارهن عن 25 سنة يعتزمن متابعة التعليم الجامعي (77٪)، كما يعتزم غالبية الرجال أيضا

(1) "Libya Life Expectancy 1950-2021", *Macrotrends*, (last visited 29th October 2021): https://www.macrotrends.net/countries/LBY/libya/life-expectancy#:~:text=Chart20%and20%table20%of20%Libya,a20%25%200.2%increase20%from202019%.

(2) "World Development Indicators" *DattaBank*, (last visited 29th October 2021): https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

متابعة التعليم العالي (67٪).[1] وفي الوقت الذي تتلقى فيه العديد من النساء تعليما جامعيــا، فــإن العديد منهن يبقين، إما عاطــلات عن العمل أو مجبرات على قبول وظائف منخفضة الجودة لا تتناســب مع مستوياتهن التعليمية، مثل التعليم (66٪) أو الأدوار الإدارية (8٪).[2]

بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي استمر 42 عاما 2011، كان هناك الكثير من التفاؤل بالتقدم في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات العامة، وكان الأمل في تحسين وضع المرأة من ضمن تلك الآمال. وبعد أول انتخابات حرة في عام 2012 للمؤتمر الوطني العام، قال حوالي 81٪ من النساء إنهن يشعرن بالحرية التامة، وقال 16٪ إنهن يشعرن بالحرية في التصويت لمن يرغبن فيه، غير أن المثير للاهتمام هو أن 47٪ من النســاء قلن إنهن صوتن لنفس المرشــح الذي صوّت له الزوج أو الأب أو الأســرة، في حين قال 47٪ إنهن صوتن بشــكل مختلف.[3] كما كان هناك دعم قوي للمرشحات للمناصب، حيث تشير نتائج الاستطلاع إلى دعم كبير من قبل كل من الرجال (69٪) والنساء (81٪) للمرشحات السياسيات.

وعلى الرغم من قلة عدد النســاء في البرلمان بالمقارنة مع نســبتهن في عدد السكان التي تزيد قليلا عن النصف، فقد تم الترحيب بهذه النسبة باعتبارها انتصارًا، بحيث كان إجراء انتخابات بعد 42 عاما من الحكم الاستبدادي إنجازًا في حد ذاته. ومع ذلك، سرعان ما تعرقل عمل هذا البرلمان بسبب الاقتتال السياسي، وسرعان ما تم تمرير قانون العزل السياســي، بهدف منع أنصار النظام الســابق من اســتعادة الســيطرة على القيادة السياســية. وبموجب هذا القانون أقيل السفراء الذين خدموا في أي وقت في عهد القذافي، مما اســتدعى اســتقالة رئيس المؤتمر الوطني العام محمد يوسف المقريف قسريًّا عام 2013، رغم أنه كان أول زعيم للجبهة الوطنية

(1) عبد اللطيف، رولا، " مسح وضع المرأة في ليبيا 2013"، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، 2013، ص 38.

(2) Bugaigis and Tantoush, Women in the Libyan Job Market, p. 8; عبداللطيف، "مسح وضع المرأة"، ص 43.

(3) عبداللطيف، "مسح وضع المرأة"، ص 16.

لإنقاذ ليبيا ضد نظام معمر القذافي، وذلك لأنه عمل سفيرًا في الهند في ظل نظام القذافي،[1] وهذا ما يكشف عن عيوب القانون الجديد.[2]

شـــكل قانون العزل السياســـي بداية سقوط المؤتمر الوطني العام الذي أصبح منقسمًا، وسرعان ما بدأ العديد من الأعضاء في متابعة شؤونهم الشخصية بدلًا من شؤون الشعب. وينطبق ذلك على النساء أيضا، حيث سعى العديد منهن للحصول على امتيازات لأنفسهن ولأفراد أسرهن بدلا من العمل على تحسين وضع المرأة، وبالتالي لم يتحقق الكثير فيما يتعلق بحقوق المرأة أو ترقيتها في مناصب السلطة.

جلبت الســـنوات التي تلت ذلك العديد من النزاعات العســـكرية والسياســـية والدينية والاجتماعية، بما في ذلك تصاعد الصراعات وانتشار الميليشيات، وصعود وسقوط تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من التحديات المستمرة لأدوار المرأة في المجتمع والحكومة.

واســـتمرت الاضطرابـــات في ليبيـــا في الازدياد، وبلغـــت ذروتها مع الحملة العسكرية التي قادها في أبريل/ نيسان 2019 قائد ما يسمى بالجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، حيث تســـبب الهجوم على طرابلس في مرحلته الثانية التي انتهت في 4 يونيو/ حزيران 2020، في دمار كبير وأجبر عشـــرات الآلاف من العائلات على الفرار من المدينة.

لم تكن الحرب هي المشـــقة الوحيدة التي عانت منها العائلات، إذ تدهورت الأوضاع الاقتصادية بســـرعة في الســـنوات الخمس الماضية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الفساد، والدليل أن ليبيا استطاعت إنتاج ما متوسطه مليون برميل من النفط يوميًّا رغم ســـوء إدارة الشـــؤون الحكومية. ومع ذلك فمن المتوقع أن يكون نمو

(1) "Libya GNC Chairman Muhammad Al-Magarief resigns", *BBC*, May 2013, (last visited 29th October 2021): https://www.bbc.com/news/world-africa-22693963

(2) "Mohammed Magariaf, *PeoplePill*, (last visited 29th October 2021): https://peoplepill.com/people/mohammed-magariaf

الناتج المحلي الإجمالي سلبيًّا هذا العام.[1] يضاف إلى الفساد ما مارسته الميليشيات من ابتزاز المسؤولين الحكوميين والخطف من أجل الحصول على فِدى، مما أدى إلى خلق مجتمع دون قانون وغير بالنسبة للعائلات والنساء. وأدّى نقص السيولة في البنوك والتأخير في دفع رواتب العمال إلى مزيد من المصاعب المالية للعديد من العائلات. كما تسبب تضخم الدينار الليبي في ارتفاع الأسعار، مما زاد من معاناة المواطنين اليومية.

جعلت الظروف المضطربة في السنوات التسع الماضية الحياة اليومية صعبة على الليبيين، وخاصة النساء، حيث إن غالبية الليبيين (84 ٪) موظفون حكوميون يعتمدون على رواتب الدولة، بل إن هذا الرقم يصل إلى 93٪ بالنسبة للنساء،[2] علمًا بأن القطاع الخاص الليبي كان مقيَّدًا بسلطة الحكومة المركزية في العقود الماضية. ومع ذلك، وافقت اللجنة التوجيهية للاتحاد الأوروبي للقطاع الخاص في ليبيا على تنفيذ الأنشطة بما في ذلك صندوق ضمان الائتمان، وتطوير مكتب الائتمان، وإنشاء صناديق رأس المال الاستثماري، ومراجعة نتائج المشاريع المتعلقة بتطوير بيئة الأعمال.[3]

ربما كانت الظروف الاقتصادية والأمنية هذه هي الأسوأ بالنسبة لليبيين في أكثر من نصف قرن، خاصة مع التفشي الحالي لوباء كوفيد-19 الذي يتزايد بمعدل ينذر بالخطر، مما يزيد من عدم اليقين بشأن المستقبل.

(1) "Libya Overview", *The World Bank*, (last visited 29th October 2021): https://www.worldbank.org/en/country/libya/overview#1

(2) Elgazzar, Heba, "Libya's 52 Percent", *World Bank Blogs*, September 2014, (last visited 29th October 2021): https://blogs.worldbank.org/arabvoices/libya-52-percent

(3) "EU-funded programme to support private sector in Libya held first steering committee", *EU Neigbours*, November 2019, (last visited 29th October 2021): https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/news/eu-funded-programme-support-private-sector-libya-held-first-steering

تفاقمت المشكلة الأمنية بسبب انتشار الأسلحة وازدهار الميليشيات، فأصبحت النساء عرضة للخطف والاضطهاد بسبب آرائهن السياسية وحتى الاغتيالات. وغالبا مـا تكـون عضوات مجلس النواب هدفا للنشـاط الإجرامي، حيث لم يقف عنف الميليشيات عند حد في ليبيا الحديثة، فاستهدف الأعضاء الذكور والإناث لتحقيق مكاسب مالية وسياسية.

تفاقمت الظروف المعيشـية غير الملائمة على مدى السـنوات التسع الماضية بسبب انقطاع التيار الكهربائي الذي يستمر مدة 12 ساعة على الأقل في اليوم في طرابلس. كما تعرضت إمدادات المياه لانقطاع متكرّر يسـتمرّ أيامًا وربّما أسـابيع. وعانى مخزون الغاز البترولي المسال من نقص، بالإضافة إلى إمدادات البنزين.

خاتمة

بعد هذا العرض السـريع لأوضاع المرأة الليبية منذ الاحتلال الإيطالي حتى الآن يتضح أن تلك المرأة عانت كثيرا من أجل الحصول على الحاجات الضرورية لها ولأسرتها وأن الحاجة ماسة الآن إلى تحسين حقوق المرأة من أجل ليبيا أفضل.

الفصل الرابع

تجربة ذاتية



كيف دفعتني الحرب إلى الأمام؟

آلاء أبو غرارة

قبل عام 2011 لم تكن لديّ إجابة حقيقية عن سؤال: "كيف شعورك بالعيش في خضم الحرب؟"، لم يكن لديّ تصوّر عن إجابة هذا السؤال سوى ما تقدمه وسائل الإعلام. أما الآن وعند إعادة النظر في السؤال فأجد أن لديّ أجوبة لا نهاية لها. فالعيش في منطقة حرب هو أن يُطلَب منك ألا تجلس بجوار النافذة خوفًا من الرصاص المتطاير. والعيش في منطقة حرب هو تكييف الروتين مع انقطاع التيار الكهربائي اليومي. والعيش في منطقة حرب يعني الجلوس على السرير وهو يهتز بسبب الضربات القريبة. هو أن تقلق حول الاستحمام بسبب انقطاع المياه المتكرر.

العيش في منطقة حرب هو النوم وأنت تتساءل هل ستكون الضربة على المنزل في هذه الليلة؟ والعيش في منطقة حرب يعني أن تكون لديك حقيبة صغيرة معبأة ومجهزة، لأي حالات طوارئ غير متوقعة. العيش في منطقة حرب هو أن يوقظك أحد الوالديْن في منتصف الليل لارتداء سروالٍ تحت رداء النوم تحسبا لاجتياح المنزل وخروجٍ اضطراري. العيش في منطقة حرب هو أن تبيع والدتك كل ما لديها من ذهب حتىً تتمكن من استئجار شقة بعد الفرار. العيش في منطقة حرب يعني الذهاب إلى المدرسة دون أن تدرك تماما في أي مستوى أنت. هذه ليست سوى أمثلة لا تقترب من الصورة الكاملة لوصف شعور العيش في الحرب.

إحدى الذكريات التي يُمكنني استعادتها في اليوم الأول من الانتفاضة في طرابلس (20 فبراير/ شباط 2011) هي ذكرى والدتي وهي تتصل بأخي الأكبر وتصرخ عليه عبر الهاتف للعودة إلى المنزل وترك الاحتجاجات. كان الوضع

فوضويا والذاكرة ضبابية. تبدأ ذكرياتي التالية بعد بضع ساعات، عندما صرخ أخي "لن أبكي" وكانت الدموع تنهمر على وجهه بعد أن علم أن أحد أصدقائه وزملائه المتظاهريــن قُتِــل بطلق ناري في الــرأس. لم نكن نعلم أن هذه كانت بداية حرب أهلية مروعة في ليبيا.

كنتُ في الرابعة عشــرة من عمري، وكنتُ متحمســة للانتقال من المدرســة المتوســطة إلــى الثانويــة، وكان من الصعب عليّ أن أفهم مــا يجري وأن أواكب الأحــداث. ففــي منزلنا، نادرا ما كانت السياســة تناقَش، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقذافي ونظامه. وكانت هناك قاعدة غير مُعلَن عنها في المنزل هي ألا يُذكر اسم الدكتاتور ولا أي شيء عنه. وعندما بدأت الانتفاضة، فهمتُ أخيرا السبب وراء كل هذه السرية. ثم مرت الأيام وعاش الناس في خوف، فقدوا أحباءهم وفقدوا الأشياء الثمينة. الكثيرون تكيفوا مع الوضع، وأجبروا أنفسهم على النسيان والمضي قُدُما، ولذلك فإن مصطلح إزالة التحسس يُناسب التجربة الليبية تماما في هذا الوقت.

أما والداي فقد بذلا قصارى جهدهما، كعائلة من الطبقة المتوسطة في وسط مدينة طرابلس، لمنحنا حياة مريحة وآمنة تمكننا من أن ننمو بشكل حضاري وكريم قدر الإمكان. كنتُ الصغرى بين ثلاثة أشــقاء، أختَهم الوحيدة. وفي مجتمعنا عادة مــا تكون خيارات الابنة -والأنثى عامة- محدودة فيما يمكنها فعله مقارنة بالابن، وتتباين التوقعات بشــكل كبير فيما يتعلق بالرجال والنســاء في ليبيا. ففي حين أن هناك تفاؤلا بزيادة مشــاركة المرأة في المجتمع المدني[1] والمؤسســات السياســية والاقتصاديــة، يظــل التوقع العــام أن مكان المرأة ودورهــا الاجتماعي هو داخل الأسرة. وفي الوقت الذي يُهنأ فيه الرجل على مغادرته البلاد والخروج من منطقة الراحة الثقافية، تُدان المرأة إذا فعلت ذلك.

ومع ذلك بدأتُ الجامعة في أوائل عام 2015، ودخلتُ قســم الهندســة في جامعة طرابلس. وكســائر النســاء في هذا الفضاء، كان الأمر مثيرا ومقلقا بالنســبة

(1) عبد اللطيف، رولا، "مسح وضع المرأة في ليبيا 2013"، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، 2013.

لــي. كانــت البيئة لا تزال غير مســتقرة، خاصة أن دروســنا كانت في فترة ما بعد الظهر، وهو الوقت الذي يُغادر فيه أمنُ الجامعة الحرمَ الجامعي، وكان بعض المارة في الشــارع يدخلون لمضايقة الفتيات. كنتُ أرتدي الحجاب (غطاء الرأس) أثناء وجودي هناك، لأن إظهار شــعري من شــأنه أن يجذب المزيد من الانتباه، ومن ثم المزيــد من المضايقات. أمضيتُ ثلاثة أشــهر وأنا أرتــدي الحجاب ثلاثة أيام في الأســبوع، وكان من غير المريح أن أرتدي شــيئًا ضد إرادتي، لا لشيء إلا لحماية نفسي، خاصة أنه كان بمثابة رمز لاستمرار افتقار المرأة الليبية إلى المساواة الكاملة، في بيئة من المفترض أن تعمل من أجل السلامة والتعليم.

خلال الشــهر الأول من الجامعة، أرســلتْ لي صديقتي رابطا للحصول على منحة دراســية لدرجة البكالوريوس. وقالــت إن بعض زملائها في الفصل حصلوا على المنحة وســافروا إلى الخارج للدراسة في الجامعة. لم تخطر ببالي أبدا فكرة القيام بذلك، ومع ذلك قررتُ أن أجربها، ولكن الطلب كان معقدا، فتركته جانبا مع الشعور بأن هذه الفرصة كانت بعيدة المنال. بعد يومين رنّ هاتف والدي، وكانت امــرأة تستفســر عن طلبي غير المكتمل، الذي لم أخبــر به والدي. ناولني الهاتف فوبّختنــي المــرأة التي كانت على الخط لأني لم أكمل الطلب في فرصة جيدة مثل هذه. وانتهت المكالمة، وفاجأتني نظرةٌ على وجه والدي توحي بالعزم.

بالتغلب على تعقيد المســتندات المطلوبــة، ونقص الكهرباء والضغط، انتهينا -أخيرا- من تقديم الطلب في الوقت المحدد، وبعد بضعة أسابيع تلقيتُ رسالة بريد إلكترونيــة تفيد بقبول طلبي. كان علــي الانتقال إلى الجولة التالية من الاختبارات والمقابلات، التي كنتُ أخوضها لأول مرة. وبعد ذلك تلقيتُ رسالة إلكترونية تفيد بأنني وصلتُ بالفعل إلى المستوى النهائي من عملية التقديم، ولكن لم تعرض علي أي جامعة بعدُ القبول. كانت فترة عصيبة، اســتمرت شــهرا، بلغ التوتر فيها أقصاه، حتــى عرضت علي الجامعــة الأميركية في القاهرة القبول. لقد كانت لحظة غيرت حياتــي، ولــم أكن متأكدة مما إذا كنتُ قادرة على التعامل مع مثل هذا التحول في

الحيـــاة. عندمـــا أخبرت والدي وأخي بالنبأ، بـــدا الأمر كما لو أن فريقهم المفضل سجل هدفا في الدقيقة الأخيرة في مباراة كرة قدم وفاز بالبطولة.

وعلـــى الرغـــم من أن اللحظة كانت مُثيرة للغايـــة، فقد كنتُ مترددة، لأنه من غير المألوف في مجتمعنا أن تسافر المرأة، خاصة في سن مبكرة، بمفردها وتسعى للحصول على تعليم في الخارج دون أن يرافقها أفرادٌ من العائلة. مســـتقبل المرأة فـــي ليبيـــا عادة ما يكون زواجا وأطفالا دون إعطائها خيار تحقيق الذات والســـعي للحصول على حقوقها الشـــخصية وطموحهاتها. إذ يجب على شـــخص آخر دائما -بشكل مباشر أو غير مباشر- اتخاذ قرارات نيابة عن المرأة وكتم صوتها وأفكارها. حالتي لم تكن اســـتثناءً من ذلك. أخي الأكبر عارض الفكرة في البداية مدعيًّا أنها تتحدى ثقافتنا وديننا، وبالفعل كانت كذلك بدرجة ما، وأن الذهاب بمفردي سيضع ضغطـــا اجتماعيا على عائلتنا من الآخرين! ولحســـن الحظ لـــديّ أبٌ داعمٌ يؤمن بإمكانياتي وبأهمية التعليم وما له من قوة. في وقت من الأوقات وجدتني في المطار مسافرة وحدي لأول مرة في حياتي. كنتُ متوترة وخائفة، أتساءل هل الأمر يستحق أن أترك عائلتي من أجله؟

مثل النســـاء الليبيات من قبلي، كنتُ مهيأة لئلا أنظر أبعد من البيت والعائلة، التزامًا بالقيود الاجتماعية والنمطية المفروضة على المرأة. ولذلك، احتلت الفرص التـــي كان من المفترض أن تثير حماســـي، مســـاحة من الخـــوف بداخلي. ولكنني في الوقت نفســـه كنتُ على يقين من أن المرأة الليبية مثل الرجل لها دورٌ مســـاوٍ في بناء مســـتقبل ليبيا.[1] ومما جعل رحلتي أقل رعبًا أن ســـيدة مســـنّة اقتربت مني وطلبت مرافقتها طوال الرحلة. في البداية، كنتُ قلقة للغاية من ألا أستطيع تحمل مسؤوليات هذه المرأة المسنّة، لكنني في تلك اللحظة تذكرت نصيحة والدي "كلما شعرتِ بأنك على وشك الانهيار؛ خذي نفسا عميقا وأخبري نفسك أنك قادرةٌ على

(1) Burchfield, Emily, "How the exclusion of women has cost Libya" *Atlantic Council*, November 2019, (last visted 29th October 2021): https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/how-the-exclusion-of-women-has-cost-libya/

ذلـــك". أخذتُ زمام المبادرة لرعايتها، والتخفيـــف من الضغوط عليّ. ومنذ ذلك اليوم، أقسمتُ على نفسي أن أواجه التحديات وأن أكون أكثر انفتاحا على التغيير. وإدراكي أنني أنا من يتحكم في حياتي ويقودها، جعلني ألزم نفسي بأن أكون قائدا جيدا، شخصا جيدا.

أثبتـــت القاهـــرة أنها مدينـــة جديدة وأكثـــر أمانا وانفتاحا. وســـمح لي ذلك باستكشاف ما حولي دون قيود خارجية من المجتمع. لم تكن هناك ضربات جوية ولا تفجيرات ولا محظورات ثقافية تدعو للقلق. لقد أتاحت لي هذه البداية الجديدة مساحة للتعلم وتجربة أشياء لم تكن لديّ الفرصة للتمتع بها في ليبيا. صحيح أنه قـــد بقيـــت بعض القيود التي لا تزال تواجه المرأة في مصر، ومع ذلك كانت لديّ مساحة أكثر براحًا مما في ليبيا بكثير لتوسيع مجالي وفضولي وإمكانياتي لإحداث التغيير والتأثير فيما هو حولي.

أصبحتُ نسخة محسنة جديدة من نفسي، إيجابية ومنفتحة على كل ما تقدمه الحياة. أشعرُ بالحزن كلما تذكرت أن الفتيات في مثل سني ممن لم يحصلنَ على فرصـــة مثلـــي، كُن عالقات في منازلهن، يُقاتلن من أجل تعليمهن أو حتى من أجل التنزه مع أصدقائهن. مكنني التعليم في الجامعة الأميركية بالقاهرة من العثور على المنفذ الذي يمكنني من خلاله التأثير بشكل إيجابي على من هم في مواقف مماثلة.

احتفت الجامعة الأميركية في القاهرة بتنوع الآراء والدراســـة المفتوحة وتعدد التقاليـــد وأنماط الحياة والمجتمعات والثقافات التي كانت موجودة. أصبحتُ أكثر وعيـــا بالقيـــود ونقص الوعي في المجتمع الليبي. فعلى ســـبيل المثال، بينما يتمتع العديد من الليبيين بإمكانية الوصول إلى العالم الرقمي ووســـائل الإعلام، غالبا ما يتم اســـتخدام وسائل التواصل الاجتماعي كسلاح للمعلومات المضللة والشائعات السلبية والتزييف والترويج للذات.[1]

(1) "Libya Social Media Monitering Report" *DRI*, January 2020, (last visited 29th October 2021): https://democracy-reporting.org/uploads/publication/15183/document/libya-smm-report-main-findingspdf-61028b9b55dd4.pdf

في الواقع، من خلال الدورات الدراســية وورشــات العمل التدريبية وبرنامج المنح الدراسية، انطلق شغفي بوسائط الإعلام والاتصال. لقد رأيتُ وسائل الإعلام القوية ومدى تأثيرها على الناس، سواء على المستوى الشخصي أو المحلي. يجذب الإعلام الناس باعتباره وســيطا لنقل صوت من لا صوت لهم. أتاح لي الســفر إلى الخارج ورؤية الحياة خارج بلدي الأم، فرصةً للتعرف على مدى محدودية وسائل الإعلام الليبية وما كانت عليه دائما، لا سيما من عهد القذافي حتى الآن.

تصنف الخريطة العالمية لحرية الصحافة الدول حسب القيود المفروضة على وسائل الإعلام. وعلى الخريطة تظهر ليبيا باللون الأسود برتبة 164 من 180، مما يــدل على القيود الشــديدة على حرية التعبيــر.[1] وبالنظر إلى الخطر الذي يواجهه الصحفيون في ليبيا وأحكام السجن التي يقضيها بعضهم،[2] فليس في الأمر ما يثير الاســتغراب.[3] ويعود جزء كبير مما تواجهه ليبيا من مشــكلات ذات صلة بقضايا الحرية وحقوق الإنســان والمســاواة إلى نقص الوعي لدى الناس؛ حيث تتم إعاقة أدوات الوعي والمعرفة، مما لا يترك مجالا للتطوير والتحسين.

بعد التخرج، قررتُ العودة إلى ليبيا من أجل المســاهمة في نهضة مجتمعي. وبصفتي إحدى بنات جيل المســتقبل في ليبيا شــعرتُ بالمســؤولية عن مســتقبل التنميــة في بلدي، وقمتُ بعدة أدوار منها تمكين الطلاب من المهارات الأكاديمية والشــخصية. هؤلاء الطلاب لديهم إمكانيات هائلة ولكنهم للأسف مقيدون بواقع

(1) "2020 World Press Freedom Index", *Reporters Without Borders*, (last visited 29th October 2021): https://rsf.org/en/ranking

(2) "Libya: Government must act against attacks on journalists and the media", *International Federation of Journalists*, January 2019, (last visited 29th October 2021): https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/category/safety/article/libya-government-must-act-against-attacks-on-journalists-and-the-media.html

(3) "UN 'dismayed' at journalist's 15-year prison term in eastern Libya", *Middle East Eye*, August 2020, (last visited 29th 2021): https://www.middleeasteye.net/news/libya-ismail-abuzreiba-journalist-prison-un-dismayed

معايير التعليم المتدنية في ليبيا ونقص التنمية ووطأة التقاليد الجامدة. ويحزنني أن كثيرا من المجتمع الليبي لا يرى في هؤلاء الشابات إلا ربات منازل لا أكثر.

شـــهادتي الشـــخصية لا تمثل غالبية الشباب الليبي، فأنا في الواقع "محظوظة" بالنسبة للكثيرين؛ حيث إن البيئة الليبية بيئة صعبة وذات قيود كثيرة، خاصة بالنسبة للشـــابات. آمـــل أن تقوي قصتي الشـــخصية وتلهم الجيل القادم فـــي ليبيا. ذات يوم ســـتتغير الأمور في ليبيا، ســـيربي الآباء والأمهات أبناءهم الذكور على احترام الإنـــاث والكبـــار، مما يمنح البنات ثقة أكبر ووعيا، وسيشـــجع المعلمون الطلاب على المناقشـــة وإبداء الرأي، وسيعرف الشـــباب الليبي يوما ما، قيمته الكاملة ولن يقبل بأقل من ذلك. هذا ما أرجوه على الأقل.



الخاتمة

لقد رصد هذا الكتاب أبرز المشكلات وأهم التحديات التي تواجه ليبيا، الدولة والمجتمع، كما يراها من شاركوا في تأليفه والذين هم في أغلبهم من الشباب، وقدّموا ما يعتقدون أنه حل لهذه المشـكلات ورؤية للتعامل مع تلك التحديات، وقد يكون مفيدًا في خاتمة الكتاب إعادة التأكيد على جملة من الأمور وردت بين صفحاته:

فيمـا يتعلـق بالهجرة، من المهـم، لكي يدار هذا الملف بنجاعـة، أن تبادر ليبيا بالتصديـق على اتفاقيـة عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئيـن، وأن تعمل على تطوير تشـريعات اللجوء المعمول بها حاليا، حيث إنه على الرغم من إدراج حق اللجوء في المادة 10 من الإعلان الدسـتوري المؤقت لعام 2011 في ليبيا، فلم توضع أي لوائح تنفيذيـة له، ولا يزال طالب اللجـوء يُعامل مثل أي مهاجر، وبالتالي يخضع للاحتجاز فـي ظروف قاسـية إلى أجل غير مسـمى. فالتعامـل بكفاءة مع ملـف الهجرة، وفقًا للتوصيات التي وردت في ثنايا هذا الكتاب، من شأنه أن يعالج مشكلات أخرى كثيرة من بينها التجارة غير المشروعة، وبالأخص تجارة المخدرات والسلاح والسلع المهربة والاتجار بالبشـر، وهي كلها أعمال إجرامية تقوم بها عصابات منظمة، ومؤخرا حلت بعض الجماعات المسلحة المتقاتلة في ليبيا محل تلك العصابات، واستخدمت عائدات أنشطتها بتلك التجارة المحرمة في تأجيج الحرب الأهلية. والحل الذي يقترحه الكتاب يكمن في وضع سياسـات وتشـريعات جديدة للهجرة، واعتماد سياسة جديدة في هذا الشأن تراعي الاحتياجات التنموية الليبية من جهة وتحترم حقوق الإنسان من جهة ثانية.

وفيما يتعلق بمشـكلة الاعتقالات أثناء النزاعات غير الدولية، كما هو الشـأن في الحالة الليبية، فقد اسـتعرض الكتاب أسـبابها ومسبباتها وأوصى في ختام هذا الاستعراض بتطوير القانون الدولي الإنساني الحالي الذي لا يستوعب الحالة الليبية وحالات أخرى كثيرة مماثلة يكثر فيها الاعتقال خارج سلطة الدولة.

أما العنف، وبالأخص المرتبط بالتشـــدد الديني، فبعد أن سلط الكتاب الضوء عليــه مــن خلال نموذج العنــف الديني في بنغازي خلص إلى أن المســؤول عن تصاعد التطرف واشــتداد موجة العنف والإرهاب في المقام الأول هو حكم الفرد والطغيــان الــذي صاحبه، وأن الســبيل إلى إنهائه يأتي عبر الديمقراطية، وســماع أصوات المهمشين، وإفساح المجال أمام الحلول السياسية لتحل محل الصراع.

وكان للنظام القضائي الليبي مكان في هذا الكتاب كما رأينا من خلال استعراض المراحل التي مر بها، وقد خلص إلى أن الحاجة ماســة إلى إنشــاء قضاء مستقل يخدم المواطنيــن وفقًــا للمعايير القانونية الدولية، وأن الطريق إلى ذلك يمر عبر الاســتقلال الكامل لمجلس القضاء الأعلى لأنه يعزز الفصل بين السلطات ويحمي مؤسسات الدولة ويقوي اســتقلال الســلطة القضائية، كما يأتي أيضا من خلال الدستور والقانون الليبي الذي يجب أن يتبنى مجموعة من المعايير والإجراءات لتعيين أعضاء السلطة القضائية وترقيتهــم وعزلهم وتنظيم الإجراءات التأديبية المتخذة بحقهم وفقًا للســلوك القضائي المستقر، وأن لا يكون للسلطة التنفيذية أي دور في تعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى لضمان الفصل الكامل بين السلطات واستبعاد أي تأثير سياسي محتمل على القضاء.

عالج الكتاب أيضا مشــكلة تســييس القبلية في المجتمع الليبي سواء في عهد القذافي الذي عزز الهوية القبلية ووضعها أعلى هرم السلطة في محاولة منه لإلغاء النفــوذ الليبرالي الغربي في البلاد ومنع إجــراء انتخابات ديمقراطية، أو من خلال محاولات اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي أحيا النعرات القبلية في ليبيا ليستغلها في الوصول إلى الحكم وبالأخص بعد إعلانه عن عملية الكرامة عام 2014.

وناقش الكتاب كذلك تشــكل الدولــة الليبية وخلص إلى أن التفكك الحالي للســلطة وانتشار الميليشــيات والتنظيمات الإجرامية كان لغياب المؤسسات نتيجة لحكم القذافي الشــمولي، فضلا عن انتشــار ثقافة سياســية مشوشــة تم اختراقها وتوجيهها من قبل مختلف الفاعلين السياسيين بعد ثورة 17 فبراير 2011.

أما فيما يتعلق بوضع المرأة الليبية فقد استعرض الكتاب ما كانت عليه إبان حكم القذافي وما يريد اللواء المتقاعد خليفة حفتر أن تكون عليه إذا آلت الأمور إليه، وخلص الكتاب إلى أن القذافي وحفتر كليهما بذلا محاولات دؤوبة لجعل المرأة تذعن للنظام وتدين له بالولاء، وأنهما استعملا في ذلك شتى أنواع الدعاية ومنها استعمال الخطاب النسوي التقدمي لكن الحقيقة أنهما يستغلان المرأة ويجوران على حقوقها.

ويوضح الكتاب أن الغرب، في إطار تسوية أزمة لوكيربي، ومحاولته نزع أسلحة الدمار الشامل وإنهاء البرنامج النووي الليبي، قبِلَ بإعادة تعويم نظام القذافي وتسويقه مجددا للمجتمع الدولي بغض النظر عن جديته في الانتقال الديمقراطي، وأن البلاد ورغم ثورة 17 فبراير 2011 لا تزال تفتقر إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعن السياسات الاقتصادية التي بالإمكان أن تمثل رافعة للنهوض التنموي في البلاد خلص الكتاب إلى أن المناطق الاقتصادية المتخصصة (SEZ) يمكنها أن تكون قاطرة التنمية في هذا الأمر، وذلك إن نُظِّمَتْ بشكل صحيح وصاحبها إطار قانوني مناسب، واكتساب مهارات جديدة للعمل وتحسين للنظام التعليمي، وإنشاء مشاريع مشتركة مع شركاء دوليين، وتطوير للنظام الصحي من خلال متطلبات تنافسية تحددها مؤسسة المناطق الاقتصادية الخاصة.. وقدم الكتاب أمثلة متنوعة من التجارب الدولية للمناطق الاقتصادية المتخصصة حتى تتمكن ليبيا من اختيار الأكثر ملاءمة لها.

وبعد الاستعراض الذي قدمه للكتاب للتحديات التي واجهتها الحكومات الليبية المتعاقبة وساهمت في تشكيل الدولة في العقد الماضي، وبعد أن أوضح مدى عمق تأثير حقبة القذافي في أنشطة المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام، وصولا إلى حكومة الوفاق الوطني خلص إلى أن حاجة تلك الحكومات إلى أن تبتعد عن الصراعات الداخلية والتجاذبات الإقليمية والدولية كي تتفرغ لإدارة دولاب الدولة وتخفيف العبء عن كواهل المواطنين، حاجة ماسّة.

أما القصة الختامية التي اختتم بها الكتاب صفحاته فقد كانت لفتاة ليبية تمثل أنموذجًا لجيل جديد قرر أن يتجاوز التحديات السياسية والاجتماعية القائمة ونجح في ذلك من خلال التعليم الجيد والانخراط في خدمة المجتمع بعقلية جديدة وروح متوثبة.

وفي الختام فإن الأصوات الشابة التي غرَّدت على صفحات هذا الكتاب، والتي جاءت من معظم أرجاء ليبيا، حاولت رسم صورة المستقبل الذي تنشده. مستقبل تكون فيه ليبيا دولة مدنية متحضرة بهوية وطنية موحدة تضم ألوان الطيف المختلفة من ثقافات وعرقيات وجهويات متعددة بانتماء واحد للوطن بعيدًا عن الاحتراب الأهلي من جهة، وحكم الفرد من جهة ثانية، وإنها تأمل، بما تتوفر عليه من جهد الشباب وعزيمته، تحقيق ذلك.


مركـز الجزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

هذا الكتاب

يضمُّ هذا الكتاب مجموعة من المقالات والأوراق البحثية تتناول موضوعات سياسية واجتماعية مختلفة، من بينها: تسييس القبيلة، ووضع المرأة، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، وأوضاع حقوق الإنسان، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتعاقب الحكومات.. كتب أغلبها شباب ليبي، وربما هذا ما يميزها؛ إذ من خلالها يستطيع القارئ الوقوف على رؤى وتصورات هذه الفئة العمرية لما يشهده مجتمعها من أزمات ويواجهه من تحديات، ويتعرف على تمثلَّاتهم لمستقبل بلادهم.

تجدر الإشارة إلى أن هذه هي الطبعة العربية، وكانت الإنجليزية صدرت تحت عنوان Unheard Voices of the Next Generation: Emergent Leaders in Libya، وأشرف عليها فريق شبكة القيادة الشبابية العالمية World Youth Leadership Network التابع لشبكة القيادة عبر الأطلسي Transatlantic Leadership Network، بالولايات المتحدة.

نبذة عن المحرِّرين

علي أبو سدرة: أحد رواد القانون في ليبيا. تخرج في كلية الحقوق ببنغازي عام 1977، حصل على الدكتوراه في القانون الاقتصادي الدولي من جامعة "هال" في المملكة المتحدة، حيث يقدِّم الآن خبرته البحثية في قانون الاستثمار الدولي أستاذًا زائرًا، وهو أحد مؤسسي مؤسسة لندن للقانون الدولي.

ساشا توبيريتش: النائب الأول للرئيس التنفيذي لشبكة القيادة عبر الأطلسي. عمل في الفترة من 2013 إلى 2018، زميلًا أول ومديرًا لمبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والخليج في مركز العلاقات عبر الأطلسي التابع لكلية "بول هنري نيتز" Paul H. Nitze للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في واشنطن العاصمة.

عُيِّن الدكتور توبيريتش، خلال الفترة الممتدة 2003 إلى 2007، مبعوثًا رئاسيًّا للبوسنة والهرسك لدى الولايات المتحدة، وهو كاتب عمود مميز في موقع USMilitary.com، ويكتب كذلك في عدة صحف ومواقع إلكترونية، منها: The Hill "ذا هيل"، وHuffington Post "هافينغتون بوست" وIndependent Arabia "إندبندنت أرابيا". ويشارك أحيانًا بالتحليل على شاشات قنوات الجزيرة والحرة وكردستان 24، وغيرها من المحطات التليفزيونية.

